المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ٣ - تشرين الثاني

استراتيجية الاعلام في المرحلة المقبل

الكلام منمق والمحتوى قـ

عبدالله حسنات*

تشكل استراتيجية وخطة عمل وزارة الاعلام للمرحلة القادمة التي ناقشها مجلس الوزراء في اواخر ايلول مادة شيقة للقراءة ولكنها تقدم دليلاً حيا وملموسا على المازق الذي يجد الاعلام الرسمي نفسه فيه من خلال محاولته تطوير خدمات اعلامية متقدمة ضمن اطر سياسية متخلفة.

ومن نافلة القول ان نلاحظ ان هذه الخطة ليست الاولى ولا الاخيرة من نوعها وانها قد تنتهي كما التي قبلها في ارشيف الدولة وربما في سلة المهملات. فبعكس ما تحاول الحكومة الايحاء به بانها باقية بعد الانتخابات، وذلك من خلال الحديث عن استعدادها لتقديم مشروع قانون انتخاب جديد وعن تحضيرها لخطاب العرش الذي سيلقيه جلالة الملك في افتتاح مجلس الامة الجديد فليس هناك ما يؤكد ان الحكومة باقية لفترة طويلة.

ولعل احد المؤشرات على عدم الرضى عن السياسة الاعلامية، على الاقل، لهذه الحكومة هو تعيين متحدث رسمي لشؤون الانتخابات من خارجها، مما افرز تفاوتاً لوجهات النظر بين الوزراء انفسهم، وانتقادات حادة اطلقها بعضهم في مجالسه الخاصة، تماما كما حصل عندما أقرت التعديلات على قانون المطبوعات والنشر في ايار الماضي وعند البدء بتنفيذه حيث ادرك الوزراء الخطا الذي ارتكبه المشرعون في اعداده فيما يتعلق بفقرة راس المال "المدفوع" او "المسجل."

ولعل المؤشر الاخر على عدم ثقة الحكومة باستمراريتها يأتي من وثيقة "الاستراتيجية" نفسها. ففي الصفحة الاولى منها يقتبس واضعو الوثيقة قولاً لجلالة الملك في افتتاح الدورة العادية لمجلس الامة في ٩٤/١٠/٢٣ في عهد حكومة الدكتور عبد السلام المجالي الاولى حيث يقول جلالته:

"تؤكد حكومتي حرصها الكامل، على حرية الراي والتعبير في وسائل الاعلام والصحافة وفق احكام القانون، وفي اطار من احترام الحقيقة، وقيم الامة، وتراثها الخالد، والدفاع عن مصالح الوطن العليا، وحماية حقوق الاخرين، بعيدا عن ظواهر الاتهام والابتزاز والاثارة."

والسبب في الاقتباس هذا على ما يبدو هو خلو كتاب التكليف الذي ارسله جلالة الملك الى الدكتور المجالي عند تشكيله حكومته الثانية في اذار الماضي من اي اشارة الى الاعلام والصحافة وانما اكتفى بان عهد اليه "باجراء انتخابات حرة ونزيهة" وان كان حثه على عدم "الانتظار الى ما بعد اجراء الانتخابات للشروع في العمل والبناء الجاد في سائر المجالات"

ولعل ما يعزز ما ذهبنا اليه من محاولة الاعلام الرسمي تطوير خدمات اعلامية متقدمة ضمن اطر سياسية متخلفة ما ذهبت اليه الفقرة الاولى من قواعد الاستراتيجية الوطنية للاعلام والتي تدعو الى "اقامة جسر من التفاعل بين منظور الدولة للنهج الديمقراطي وحرية التعبير، وبين الرؤية الاعلامية الخلاقة لترجمة هذا المنظور، وايصال الرسالة بنجاح للجمهور الداخلي، والجماهير الخارجية التي تحاول عشرات الاليات الاعلامية ايصال رسائلها المختلفة اليها."

فاذا كان منظور الدولة للنهج الديمقراطي وحرية التعبير هو ما تمخضت عنه هذه السنة من مقاطعة للانتخابات احتجاجا على نهج الدولة في مجال الحريات والممارسة الديمقراطية وادخال التعديلات على قانون المطبوعات فلا شك ان ايصال الرسالة للجمهور "الداخلي والخارجي" سيكون من الصعوبة بمكان.

ولا بد ان قراءة متانية لهذا الهدف تجعل من الصعب التعرف على اطراف المعادلة فيه خاصة اذا لاحظنا ان الهدف الثاني والذي ينص على "فتح النوافذ لضمان وصول المعلومات الى المواطن الاردني من مختلف انحاء العالم باسلوب ايجابي تنويري يؤكد على تكريس القيم وتعزيز الطمانينة ورفع قدرة المواطن الاردني على مواجهة التغيير المتسارع ومتطلباته بتوازن واقتدار. وفي الوقت نفسه. التفاعل مع قضايا الوطن والمواطن وتناولها تناولا مسؤولا وموضوعيا" لا يؤكد على اعطاء اي دور للمواطن في العملية الاعلامية اللهم الا عبر تنشق النسائم التي يؤمنها "فتح (الدولة) للنوافذ لضمان وصول المعلومات الى المواطن الاردني من مختلف انحاء العالم" على امل ان يشمل تعبير "مختلف انحاء العالم" الاردن نفسه.

وتمضي الاستراتيجية الى القول انه "تمهيدا لتحقيق مرتكزات الاستراتيجية لا بد من التفاعل مع الحالة الحضارية الجديدة التي انتجتها ثورة الاتصالات... لادراك ان مفهوم العمل الاعلامي واساليبه ومناهجه قد تغيرت مما يحتم استنباط خطاب اعلامي جديد يخدم شروط معادلة الاعداد لدخول القرن الجديد (ملاحظة: التشديد تحت خطاب اعلامي جديد جاء في النص الاصلي).

فما هو الخطاب الاعلامي الجديد الذي سيدخلنا القرن الحادي والعشرين؟

ينطوي الخطاب كما يبدو على مراحل هي ١. مرحلة التفاعل المدعوم ٢. من الشعار الى الممارسة ٣. المشاركة الدعمة والطريقة ٤. رؤية القيادة

في مرحلة "التفاعل المدعوم" يدعو الخطاب الاعلامي الجديد الى تهيئة المواطن لاستيعاب متطلبات الانتقال من مرحلة التكوين الوطني واستكمال البناء المؤسسي لاجهزة الدولة الى مرحلة التفاعل المدعوم [illegible] البرنامج الاجتماعي المطلوب واهمها برنامج الاصلاح الاداري ومحاربة ثقافة العيب وتعميق مفهوم اللامركزية

لا شك ان هذه الفقرة ذات الدلالات العميقة انما تعكس، اولا، جهلا بمدى معرفة المواطن الاردني بالمشاكل الداخلية والخارجية التي يعاني منها، وثانيا، تظهر مما لا يقبل الشك نزوع السلطة الاعلامية الى الاستعلاء على المواطن من جهة وتنصيب نفسها في مكان القادر على تهيئته "لاستيعاب متطلبات المرحلة" التي تهدف الى الاصلاح الاداري ومحاربة ثقافة العيب (اياً كان تعريفها) وتعميق مفهوم اللامركزية (اية لامركزية بدون ديمقراطية؟) اما الشعار الثاني فيحتمل الجدل، وهو تحويل شعار الانتماء للوطن من حالة الشعار الرمزي الراكد، الى حالة الممارسة الايجابية القائمة على توحيد الرؤيا بين المنافع الذاتية ورخاء الوطن من خلال تقديم النماذج الواقعية في مختلف الوسائط والمنتجات الاعلامية" فهل هذا يعني ان يقوم التلفزيون بانتاج مسلسلات ساذجة تظهر مواطنين ابرياء يذهبون بانفسهم طوعا وبلا كراهية لدفع ضريبة دخلهم لدى دوائر الدولة؟ وهل يعني ذلك اظهار الوطن وكانه حالة من الرمزية والشاعرية والمثالية التي لا وجود فيها للفيتان والفساد وسوء استخدام السلطة واستغلال المركز الخ؟!

واذا استذكرنا ان مواطننا اذكى من هذا بكثير واكثر معرفة بخفايا الامور فلا شك ان هذه السياسة المتبدة ستكون ذات نفع عظيم اذ ستقضي على البقية الباقية من مشاهدي التلفزيون الاردني والمستمعين للخطاب التبريري الذي يصور الامور على انها صفاء نقاء.

اما هدف الاستراتيجية الثالث وهو "تعميق الفهم الشعبي للديمقراطية واوجه ممارستها في حياة المواطن والاستفادة من المنابر الاعلامية لتفعيل دور المواطن ومشاركته، وخصوصا في مجال الاهتمام بقضاياه ومشاكله البيئية والاقتصادية والاجتماعية" فليس باحسن من سابقيه.

فبالاضافة الى نبرته المتعالية (تعميق الفهم

المشرق الاعلامي
AL MASHREQ AL-I'LAMI
شهرية مستقلة
عمان - العدد ٤ - كانون الأول ١٩٩٧ - الثمن ٥٠٠ فلس
December 1997 Issue 4

من اجل حرية التعبير والوطن

يتضح من نتائج الاستفتاء الذي اجرته "المشرق الاعلامي" مع اعضاء البرلمان الثالث عشر، والذي ننشره في هذا العدد ان لدى النواب استعدادا للانفتاح على كل وجهات النظر، المعارضة والمؤيدة للقانون المعدل، الذي اصدرته الحكومة كقانون مؤقت في ايار الماضي، ولا شك ان الحكومة التي اصدرت القانون، رغم المعارضة الشديدة، له ستقوم بحملة مركزة في البرلمان لاقناع النواب على المصادقة على المشروع كما ورد من الحكومة وحتى ادخال تعديلات عليه لهدف تشديده من جهة وسد الثغرات التي ظهرت فيه اثناء تطبيقه في الاشهر الماضية من جهة اخرى.

ومع اننا نثق بحصافة النواب، وبحرصهم على حرية التعبير كركن اساس من اركان الديمقراطية، فانه من الواجب على الصحفيين وقادة الراي ونشطاء حقوق الانسان، القيام بنشاط مميز ومنظم لشرح وجهات نظرهم للنواب المحترمين واظهار مساوىء القانون وعيوبه واثاره السيئة على حرية الصحافة والتعبير التي بدورها تؤثر على المسيرة الديمقراطية التي نعتز بها، والتي اوصلت ممثلي الشعب الثمانين الى البرلمان الثالث عشر.

ولعل من المفيد بهذا الخصوص ان تتعاون منظمات المجتمع المدني والمدافعون عن الحريات الصحفية والفعاليات الثقافية والاجتماعية المختلفة في بناء موقف مشترك وواضح من القانون، وان تتفق على الية مشتركة للعمل في الاشهر القليلة القادمة. على ان العبء الاكبر في محاولة التاثير على النواب يقع على عاتق الصحف نفسها وصحفييها وكتاب الاعمدة فيها الذين يتوجب ان تتضافر جهودهم لعرض وجهة نظرهم بطريقة واضحة وموضوعية وهادفة حتى انتهاء المجلس من مناقشة المشروع، ففي التحليل النهائي ما يريده الوطن منا هو ان نرتفع في النقاش والحوار الى مستوى راق يوصلنا الى نتائج تفيد مجتمعنا وافراده والدولة باسرها.

ومن الضروري ان يكون واضحا للصحفيين ما هي الامور التي ينبغي التركيز عليها في القانون وما هي الحجج التي يجب ان يسوقوها لدعم ارائهم ولاقناع الاخرين بها.

ولعل في نشر نتائج هذا الاستطلاع ما يفيد النواب والصحفيين وبقية المهتمين في العمل العام. ولهذا كله فمن المفيد التواصل بين اطراف الصحفية من جهة وبين الجهات المسؤولة، النواب والاعيان، وقادة الراي والحكومة نفسها لاقرار قانون ثابت [illegible] وديمقراطي يكون انتاجاً لتجربتين [illegible] ١٩٨٩، مروراً بمرحلة ما بعد سنة [illegible] حتى يومنا هذا ويحكم مسيرتنا تجاه [illegible] مميزة وايجابية ومثمرة بين الصحافة

خاص

استطلاع رأي النواب في القانون المؤقت للمطبوعات

معارضة واضحة لتدخل الحكومة في قضايا الصحف

ممثلو الشعب يفضلون مناقشة التعديلات كلٌّ على حدة

توقع "مقايضة" بين الحكومة والنواب على بعض المواد



الاسبوعيات تغرق في بورصة التوقعات وانتظار الاخبار

حوارات فكرية ساخنة في لندن وعمان وشتائم متبادلة

المساهمة الحكومية في "الدستور" و"الرأي" باقية الى ما لا نهاية!

قراءة في تفاصيل وجداول الاستطلاع

تم الاتصال بالثمانين نائبا، لكن ٤٧ منهم فقط استجابوا لكافة الاسئلة، ولم تجر المقابلات مع ٣٣ نائبا للاسباب التالية:
اولا: ١٠ نواب قالوا انهم غير مطلعين على التعديلات.
ثانيا: ٥ نواب كانوا في حالة سفر او مرض او حضور حالة عزاء.
ثالثا: ٨ نواب لم نستطع الاتصال بهم رغم كافة المحاولات.
رابعا: ٤ نواب لم يودوا الحديث قبل اطلاع المجلس على القانون.
خامسا: نائبان حددا المقابلة في ما بعد، ولم يستجيبوا للفاكسات المرسلة لهم.
سادسا: ٤ نواب ليس لديهم وقت.

الجدول القسم الاول (١)

١.١	كيف تنظر الى التعديلات التي ادخلت على قانون المطبوعات والنشر في ايار الماضي هل ترى انها: ١. ضرورية الى درجة كبيرة ٤ر٦ — ٢. ضرورية الى درجة متوسطة ٢٩ر٨ ٣. ضرورية الى درجة قليلة ٥ر٨ — ٤. غير ضرورية ٣٤ر٠ ٥. لا اعرف ٢١ر٣
١.٢	والى اي درجة تعتقد ان الهدف الاساسي من هذه التعديلات هو الحد من حرية التعبير والصحافة في المملكة: ١ الى درجة كبيرة ٢٩ر٨ — ٢. الى درجة متوسطة ٢١ر٣ — ٣. الى درجة قليلة ٥ر٨ ٤. ليس هدف اساسي ٢٧ر٧ — ٥ غير متاكد ١٢ر٨
١.٣	ادت التعديلات على القانون الى تعطيل صدور (١٢) صحيفة اسبوعية، هل تعتقد ان التعديلات استهدفت اغلاق هذه الصحف: ١ نعم ٣٨ر٣ — ٢. لا ٥١ر١ — ٣. غير متاكد ١٠ر٦
١.٤	تعرضت بعض الاسبوعيات للنقد من قبل البعض حيث وصفوها بالصحف الصفراء وصحف الاثارة بينما دافع عنها اخرون كضرورة لرفع سقف الحريات وتعميق الديمقراطية. هل تعتقد ان الحل الامثل يكمن في: ١ استمرارها رغم عيوبها ٤٢ر٦ — ٢. احتجابها عن الساحة ١٠ر٦ — ٣ غير متاكد ٤٦ر٨
١.٥	لو تم طرح القانون المؤقت على مجلسكم الجديد: ١ هل ستصوت مع التعديلات ٤ر٦ — ٢. هل ستصوت ضدها ١٢ر٨ ٣ هل ستمتنع عن التصويت ٠ — ٤ هل ستتعامل مع كل مادة على حده ٥٧ر٤ ٥. لم اقرا التعديلات بعد ١٢ر٨ — ٦. لم احدد موقفا بعد ١٠ر٦
١.٦	اذا طرح النواب اعطاء مناقشة القانون المؤقت صفة الاستعجال هل تصوت: ١. مع اعطاء صفة الاستعجال ٤٤ر٧ — ٢. ضد اعطائه صفة الاستعجال ٤٠ر٤ ٣. تمتنع عن التصويت ٠ — ٤. لم احدد موقفا بعد ١٤ر٩

الجدول القسم الثاني (٢)

اود الان ان اناقش التعديلات التي طرات بندا بندا، وارجو عند قراءتي لكل تعديل ان تخبرني اذا كنت تؤيد او تعارض هذا التعديل ودرجة قناعتك بان التعديل يحد من حرية التعبير والنشر في البلد:

التعديلات	اؤيد	اعارض	غير متاكد		يحد من حرية التعبير والنشر: الى درجة كبيرة	الى درجة متوسطة	الى درجة قليلة	لا يحد	غير متاكد	
٢٠١) اشترط التعديل ان يكون رئيس التحرير: ١- له خبرة صحفية لا تقل عن عشر سنوات بينما لم يحدد القانون القديم مدة زمنية عدا عن كونه صحفيا	٦١ر٧	٢٥ر٥	٤ر٣	٨ر٥	١٤ر٩	٢٥ر٥	٤ر٣	٤٤ر٧	٢ر١	٨ر٥
٢٠٢) اشترط القانون الجديد رفع راس المال المطبوعة:										
١- من ٥٠،٠٠٠ دينار للمطبوعة اليومية الى ٦٠٠،٠٠٠ دينار	١٢ر٤	٥٥ر٣	١٢ر٨	٨ر٥	٣١ر٩	٢٩ر٨	٢ر١	٢٧ر٧	-	٨ر٥
٢- من ١٥،٠٠٠ دينار الى ٣٠٠،٠٠٠ دينار للمطبوعة الدورية	١٩ر١	٥٥ر٣	١٧ر٠	٨ر٥	٣١ر٩	٢٩ر٨	٢ر١	٢٥ر٥٠	٢ر١	٨ر٥
٢٠٣) في موضوع الدعوى والغرامات:										
١. شمول مالك المطبوعة في جرائم الحق العام في كل الاحوال بينما القانون القديم لم يشمل مالك المطبوعة الا اذا ثبتت ادانته.	٣٤ر٠	٥٣ر٢	٤ر٣	٨ر٥	٢١ر٣	٢٩ر٨	٨ر٥	٢٩ر٨	٢ر١	٨ر٥
٢. رفع الغرامات المالية وازالة عقوبة الحبس لتلقي دعم مادي او توجيهات من دول اجنبية من ٤٠٠٠ر - ٦٠٠٠ دينار الى ٣٠٠٠٠ر - ٥٠٠٠٠ر دينار	٥٧ر٩	٢٧ر٧	٦ر٤	٨ر٥	١٧ر٠	١٤ر٩	٨ر٥	٤٦ر٨	٤ر٣	٨ر٥
٢. تغريم المطبوعة من ١٠٠٠ دينار الى ٥٠٠٠ اذا لم يتم تقديم التقرير المالي خلال الثلاث شهور الاولى من السنة. القانون القديم لم يلزم المطبوعة	٤٦ر٨	٢٥ر٥	١٩ر١	٨ر٥	٨ر٥	١٩ر١	١٢ر٨	٤٦ر٨	٤ر٣	٨ر٥
٤- رفع الغرامة من ١٠٠٠ دينار كحد اعلى الى ١٥٠٠٠ر - ٢٥٠٠٠ر دينار في امور اطالة اللسان او نشر اي مواد حول القوات المسلحة والاجهزة الامنية ومحاضر مجلس الامة السرية	٣٨ر٣	٣٦ر٢	١٤ر٩	٨ر٥	٢٥ر٥	٢٣ر٤	-	٣٤ر٠	٦ر١	١٠ر٦
٢٠٤) في موضوع امتلاك الصحف: ١- اصرار الحكومة على امتلاك جزء غير محدد من اسهم الصحف خلافا لما نص عليه القانون الاصلي الذي اشترط ان لا تزيد الملكية الحكومية عن ٣٠٪	١٠ر٦	٧٠ر٢	١٠ر٦	٨ر٥	٣٦ر٢	٢١ر٣	٤ر٣	٢١ر٣	٦ر٤	١٠ر٦
٢٠٥) في موضوع حق الحكومة في اغلاق الصحف: اعطاء الحكومة حق الفيتو في اعادة صدور صحيفة ابنت من قبل المحكمة فيما يتعلق بالمادتين المتعلقتين باطالة اللسان والمس بالاجهزة الامنية خلافا للنص الاصلي لقانون المطبوعات لعام ١٩٩٣ والذي لا يعطي الحكومة اي دور في اغلاق الصحيفة	٢٥ر٥	٦٣ر٨	٢ر١	٨ر٥	٤٢ر٦	٢١ر٣	٢ر١	٢١ر٣	٢ر١	١٠ر٤

في استطلاع اجرته «المشرق الاعلامي» حول قانون المطبوعات المؤقت

النواب لا يبدون ارتياحا للتدخل الحكومي في قضايا الحريات الصحفية

المشرق الاعلامي - خاص

اظهر إستطلاع للراي اجرته "المشرق الإعلامي" بالتعاون مع مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الاردنية مع نوّاب المجلس الثالث عشر انّ هناك معارضة بدرجات متفاوتة، للتعديلات التي اجرتها الحكومة مؤخّراً على قانون المطبوعات والنشر.

وبدا موقف النوّاب واضحاً من عدم إرتياحهم للتدخل الحكومي المباشر في قضايا الحريّات الصحفية، ومُعارضتهم إصرار الحكومة على إمتلاك الصحف، والسلطة التي اعطاها القانون لها للتحفّظ على إعادة صدور الصحف بعد قرار قضائي.

واظهر الإستطلاع ، الذي اجري قبل أيام من إفتتاح البرلمان، يوم ٢٩ تشرين الثاني، وتمّ خلاله الإتصال على مدى يومين بالنوّاب الثمانين، ثلاثة إتجاهات محدّدة تجاه التعديلات التي كانت لاقت مُعارضة كبيرة في الأوساط الصحفية والسياسية المختلفة، هي:

- معارضة شديدة للتعديلات المتعلقة بموضوعي إمتلاك الحكومة للصحف ودورها في إغلاق تلك الصحف التي تخالف مواد معيّنة من القانون.

وتجاوزت نسبة هذه المُعارضة ثلثي النواب الذين شاركوا في الإستطلاع.

-معارضة متوسطة لرفع راس مال الصحف وشمول مالك المطبوعة بالمحاكمات التي نصّت عليها التعديلات.

نسبة هذه المعارضة وصلت إلى نحو نصف النواب المشاركين.

- معارضة قليلة للبنود المتبقية تراوحت بين ٢٥ و ٣٩٪ ، وهي تشتمل على مواد تتعلّق بشروط مثل سنوات خبرة رئيس التحرير، وتقديم التقارير المالية، وتلقّي الدعم من جهات أجنبية، وزيادة الغرامات على مخالفة بنود القانون

وبيّن الإستطلاع انّ القليّة من النواب اتخذت موقفاً حاسماً مع او ضدّ التعديلات مكلّيتها. وانّ الأغلبية تفضّل مناقشتها بشكل تفصيلي، تبحث فيه المواد كل على حدة

وراى محلّلون انّ النتائج تُظهر انّه وبينما يبدو انّ قضية حرية التعبير ليست على راس أولويات أعضاء المجلس النيابي الجديد، إلاّ ان النواب عبروا عن إهتمام واضح ،عندما إستجاب ٤٧ منهم للمشاركة الكاملة في الإجابة على كل الأسئلة المطروحة

وكانت الحكومة قد أحالت في نهاية الشهر الماضي مشروع القانون المؤقت، دون تغيير، على المجلس النيابي، بعد ان اعلن جلالة الملك انّ الحكومة ستقوم بذلك

وقال جلالته في خطاب العرش " كانت حكومتي قد تقدّمت من المجلس الموقّر بقانون المطبوعات الذي تمّ إصداره بشكله المؤقت إستجابة لتوجّه مجلس النواب السابق وبعد أن مُنيت الرسالة الصحفية النبيلة في مرحلة سابقة بما لا يتمنّاه لها إلاّ أعداؤها وأعداء هذا الوطن وبعد أن جنح بعض من إقتحم الساحة الصحفية ممّن إمتهن النعي على الوطن والدولة والشعب والطعن في القيم والمثل والتعدّي على المصالح والشؤون العامة والخاصة"

وقال جلالته أيضاً:" لقد جاء القانون المؤقت لا لتقييد الحريات وتكميم الافواه ولا للإنتقاص من أيّ إنجاز حقيقي للقانون السابق (والذي صدر في العام ١٩٩٣) وإنّما لتنظيم قطاع الصحافة، وهو من الدولة وللدولة، ومن الشعب وللشعب، وتحديد ما لذلك القطاع من حقوق وما عليه من إلتزامات"

وكانت التعديلات قد اثارت سخط المعارضة على صحفه [illegible] الوسط الصحفي إلى [illegible] الحكومة بإجراء التعديل دون حوار [illegible] الأمر الذي أدى بالإضافة إلى عوامل أخرى إلى [illegible] الإنتخابات النيابية من قبل المعارضة الإسلامية والعربية [illegible] وشخصيات سياسية مستقلة

وعلى الرغم من أن الإستطلاع لم [illegible] المواد [illegible] القانون المؤقت، إلاّ أن المحللين [illegible] عدم إرتياحهم من دور الحكومة في [illegible] الملكية والإغلاق ورأس المال [illegible] غير مباشر، على إنهام المعارضة [illegible] مجلس مفصل على مقاس الحكومة

ولاحظ المحللون من قراءة النتائج فيما يتعلّق بموضوع إغلاق الصحف [illegible] أن النواب يفضّلون أن يكون القضاء وليس الحكومة هو الحكم والفيصل

ويستذكر أحد المحللين البارزين لإستطلاعات الراي الذي فضّل عدم ذكر إسمه أن حكومة السيد عبد الكريم الكباريتي كانت أجرت إستفتاء غير معلن عنه في العام الماضي تبيّن أن من ١٥٪ إلى ١٨٪ من المستفتين أيدوا إطلاق حرية التعبير والنشر كاملة بدون أية قيود أو شروط تفرضها الحكومة، بما في ذلك المواد التي تحظر نشر بعض الممنوعات، في حين أنّ من ٢٠٪ إلى ٢٥٪ أيّدوا دوراً حكومياً مباشراً في مراقبة ومعاقبة المطبوعات، في حال مخالفتها لنصوص هذه المواد، بينما فضّلت الأكثرية الباقية أن يكون القضاء هو صاحب القول الأخير فيما يتعلّق من مراعاتها.

ولهذا يقول المحللون انّه من المتوقع في ظلّ هذه النتائج أن تميل الحكومة إلى المقايضة مع النواب، وأن تتنازل عن بعض البنود التي ترفض [illegible] تحت سلطة القضاء [illegible] للمجلس النيابي الجديد [illegible] السياسية الأردنية [illegible]

ولكن يخشى المحللون أن [illegible] أن تكون أكثر مرونة، وأن [illegible] مواقفها وذلك بالضغط على النواب [illegible] بطريقة او اخرى.

وعلّق أحد المحللين على [illegible] الإستطلاع برؤية تظهر بوضوح [illegible] لدى النواب بضرورة تحقيق [illegible] الحكومات المتعاقبة.

على أنّ المحللين يحذرون من [illegible] الإستطلاع بتفاؤل متزايد [illegible] يُظهر معارضة مؤقتة الآن وقبل أن [illegible] في ما يتعلّق بتغيير الحكومة [illegible] النواب إليها أو إستبعادهم منها.

ولعلّ تأييد النواب لإعطاء [illegible] الإستعجال (٤٤,٧٪-٤٠,٤٪) [illegible] لإعتبار التعديلات مرجعها [illegible] (٥٩,٦٪ مقابل ٢٧,٧٪) يُظهر [illegible] وإستعدادهم للتعامل معها [illegible] جهد وإهتمام.

لكنّ المحللين الإحصائيين [illegible] إلى هذا الإستنتاج مبكّراً [illegible] متقاربة إلى درجة كبيرة في [illegible] الفارق الكبير الملموس في [illegible] يعتمد أساساً على تعريف [illegible] فإجابات النواب على الأسئلة [illegible] الإستطلاع (أنظر أدناه) [illegible] ومتبايناً لتفسير مصطلح [illegible] وكانت مشروطة بالموضوع [illegible]

الارقام تتحدث عن نفسها في استفتاء ممثلي الشعب على تعديلات أيار

اظهر الاستطلاع الذي اجرته "المشرق الاعلامي" يومي ٢٥ و ٢٦ تشرين الثاني اي قبل ايام من انعقاد مجلس النواب الثالث عشر ان ٣٤٪ من النواب يعتقدون ان التعديلات التي ادخلت على قانون المطبوعات والنشر في ايار الماضي غير ضرورية بينما قال ٦ر٤٪ انها ضرورية الى درجة كبيرة و ٢٩ر٨٪ الى درجة متوسطة و ٥ر٨٪ الى درجة قليلة وقال ٢١ر٣٪ انهم غير متاكدين..

وبينما قال ٥١ر١٪ انهم لا يعتقدون ان التعديلات ادت الى تعطيل صدور ١٢ صحيفة اسبوعية قال ٣٨ر٣٪ انهم يعتقدون انها استهدفت ذلك، واجاب ١٠ر٦ بانهم غير متاكدين.

وعندما سئل النواب عن الحل الامثل لمشكلة اغلاق الاسبوعيات في ضوء الاتهامات التي تعرضت لها ودفاع البعض عن وجودها كضرورة لرفع سقف الحريات الصحفية اجاب ٤٢ر٦٪ انهم يرون ضرورة استمرارها رغم عيوبها، فيما اعرب ١٠ر٦٪ عن رغبتهم باحتجابها بينما قال ٤٦ر٨٪ انهم غير متاكدين.

وفي اجابتهم على سؤال حول الدرجة التي يعتقدون ان التعديلات هدفت الى الحد من حرية التعبير، قال ٢٩ر٨٪ ان ذلك صحيح الى درجة كبيرة و ٢١ر٣٪ الى درجة متوسطة و ٥ر٨٪ الى درجة قليلة، بينما قال ٢٧ر٧٪ ان ذلك ليس هدفا اساسيا للتعديلات واعرب ١٢ر٨٪ عن عدم تاكدهم.

وفيما يخص موضوع امتلاك الصحف عارض ٧٠ر٢٠٪ من النواب الذين استجابوا للاستفتاء اصرار الحكومة على امتلاك جزء غير محدد من اسهم الصحف خلافا لما نص عليه القانون الاصلي الذي اشترط ان لا تزيد الملكية الحكومية عن ٣٠٪، بينما ايد التوجه الحكومي ١٠ر٤٠٪ فقط واعرب ١٠ر٦٠٪ عن عدم تاكدهم ولم يستجب للسؤال ٨ر٥٠٪.

وبالنسبة لاعطاء الحكومة حق الفيتو في اعادة صدور صحيفة ابنت في المحكمة في قضيتي اطالة اللسان او المس بالاجهزة الامنية، عارض ٦٣ر٨٪ وايد ٢٥ر٥٠٪ واعرب ٣ر١٪ عن عدم تاكدهم و ٨ر٥٪ لم يستجيبوا.

اما بشان رفع راس المال من ٥٠ الف الى ٦٠٠ الف لليوميات، فقد عارض ٥٥ر٣٠٪ فيما ايد ٢٣ر٤٠٪، غير ان ١٢ر٨٠٪ قالوا انهم غير متاكدين و ٨ر٥٠٪ امتنعوا عن الاستجابة

وبشان رفع راسمال الاسبوعيات (من ١٥،٠٠٠ الى ٣٠٠،٠٠٠) عارض ٥٥ر٣٪ فيما ايد ١٩ر١٪ وقال ١٧ر٠٠٪ انهم غير متاكدين وامتنع ٨ر٥٪ عن الاستجابة

وعارض ٥٣ر٢٠٪ شمول مالك المطبوعة في جرائم الحق العام كما جاء في القانون المعدل ووافق على ذلك ٣٤ر٠٠٪، وقال ٤ر٣٠٪ انهم غير متاكدين، ولم يستجب ٨ر٥٠٪

وكان راي النواب مختلفا فيما يتعلق بالبنود الاخرى في قانون المطبوعات.

فقد ايد ٦١ر٧٪ اشتراط الحكومة على ان يتمتع رئيس التحرير بخبرة لا تقل عن ١٠ سنوات بينما عارض ذلك ٢٥ر٥٠٪ وكان ٤ر٣٠٪ غير متاكدين فيما امتنع ٨ر٥٠٪ عن الاجابة.

وفي شأن رفع الغرامات المالية (وازالة عقوبة الحبس) عندما يثبت [illegible] او توجيهات خارجية (من [illegible] دينارا في القانون الاصلي [illegible] ٥٠،٠٠٠ دينار). قال [illegible] العقوبة في وقت ٢٧ر٧٠٪ [illegible] ٤ر٦٠٪ انهم غير متاكدين [illegible] الاجابة.

وكشف الاستطلاع [illegible] (٢٨ر٣٠ مقابل [illegible]) [illegible] اللسان او نشر مواد [illegible] الاجهزة الامنية [illegible] من ١٠٠٠ دينار الى [illegible] - ٢٥،٠٠٠ [illegible] غير متاكدين [illegible]

الاسبوعيات بين انتظار الأخبار وتوقع القرار

المشرق الإعلامي – خاص

كما في البورصات المالية، كانت الآمال تنتعش فجأة، في شارع الصحافة الاسبوعية، ثم تعود فتخفت، في تقديرات متباينة، حول العودة القريبة او اللاعودة النهائية للصحف الموقفة منذ اكثر من شهرين...

وإذا كان الامر سيُحسم، على ما يبدو، في السابع عشر من كانون الاول الحالي، مع القرار النهائي لمحكمة العدل العليا، فإنّ الشهر الماضي شهد ذلك التقلّب المتناقض لسبب سلسلة من القرارات والاحداث...

فمع مطلع الشهر، سادت امال واسعة بعودة سريعة لهذه الصحف، مع تحليلات افادت بانّ الحكومة عطّلتها لفترة مؤقتة، تنتهي مع ظهور الإنتخابات، على انّ الاسبوع التالي لظهور النتائج حمل اخباراً سيئة لاصحاب هذا التحليل...

فمن قرار محكمة العدل العليا بردّ دعوى "الميثاق" ضدّ الحكومة، يمكن قراءة توجّه واضح لدى المحكمة بتفسير مشابه للتفسير الحكومي، حول مسائل مختلفة اهمّها راس المال الذي اثار جدلاً كبيراً حول ما إذا كان المقصود "المسجّل" ام "المدفوع"، الامر الذي حُسم على ما يبدو لصالح "المدفوع"...

وهكذا، فالآمال التي إنتعشت خابت، بإعتبار انّ الصحف التي تنتظر قرار المحكمة اسّست دعواها على تفسير مُغاير..

على انّ املاً جديداً ظهر على الساحة مع قرار لنفس المحكمة بوقف تنفيذ قرار دائرة المطبوعات حول رئيس تحرير "العرب اليوم" السيد طاهر العدوان، بإنتظار البتّ النهائي في الدعوى التي اقامتها الصحيفة، وهو امر رآه اصحاب الصحف الاسبوعيّة توجّهاً مُشجّعاً قد يوصل إلى تفسير مواد القانون لصالح الصحف.

وكانت المحكمة رفضت طلباً مُشابهاً تقدّم به اصحاب الصحف الاسبوعيّة المتوقفة اوقف تنفيذ قرار المطبوعات بتعليق الصدور بإنتظار القرار النهائي للمحكمة.

وقال السيد جمال المحتسب ناشر صحيفة "صوت المرأة" لـ"المشرق الإعلامي" إنّ الصحف السبع التي رفعت القضيّة لدى محكمة العدل العليا عبارة عن شركات تضامن وهو نوع من الشركات لا يُطالبه قانون الشركات بدفع راس المال كاملاً، على العكس من الشركات المحدودة المسؤولية التي يؤكّد قانون الشركات على دفع نصف راس المال مع التسجيل والنصف الاخر خلال سنتين، وهذا ما إستندت عليه المحكمة في ردّ دعوى "الميثاق" المكوّنة من شركة من هذا النوع

على انّ هذا الامل الجديد عاد متصاحباً مع قرار دائرة المطبوعات بإلغاء تراخيص الصحف المعلّقة، في منتصف الشهر الماضي، بإعتبارها لم تصحّح اوضاعها، وتوقفت عن الصدور لمدّة ثلاثة اشهر كاملة

وفي هذه الاثناء، ومع تناقض التوقّعات، بات واضحاً انّ المحكمة تؤجّل البتّ في القرار النهائي لسبب خلاف في الراي بين اعضائها، واعلنت الصحف قبل ايام انّ هذا القرار [illegible] عن الهيئة العامة لمحكمة العدل العليا [illegible] في [illegible] عشر من الشهر الحالي، وهي المرة الاولى التي [illegible] هذه الهيئة للوصول إلى حُكم [illegible] من هذا النوع [illegible] انّ موضوع الصحف الاسبوعية [illegible] الصحافة العامة ووجود نقاط مُختلف [illegible] في الاسبوعية كما قال [illegible] في الرأي

ومن ناحية اخرى، بدا واضحاً انّ الصحف تُحاول توفيق اوضاعها مع المتطلبات الجديدة كلاً على حدة، فقامت "المجد" برفع راسمالها إلى ثلاثمئة الف دينار وصدرت فعلاً في نهايات الشهر الماضي

واعتمر السيد [illegible] الامر ردّاً على الضمر من قناة دائرة المطبوعات [illegible] بازدواجية في تفسير القانون.

وقال في تصريح للصحافة إنّ المجد صحيفة مُعارضة ومع هذا [illegible] هي تعود إلى الصدور بعد ان صحّحت اوضاعها [illegible] الامر الذي يردّ على الحملة التي تتهمها بإساءة إستعمال القانون.

"البلاد" التي [illegible] صاحبها [illegible] الطويل إلى شركة [illegible] الدرور، وشركاه، [illegible] نوع اخر، فقد تمّ إستقالة رئيس تحريرها السيد [illegible] وتعيين السيدة [illegible] الإعلام، ثمّ رفع راس مالها من قبل الشركة الجديدة، اوقفت دائرة المطبوعات بيع الصحيفة من اساسه [illegible] عدم [illegible] وتطبيع مدير المطبوعات [illegible] الامر الذي تؤكّده مادة في قانون المطبوعات.

وقالت مصادر في [illegible] بتقديم ترخيص جديد [illegible] "البلاد" للخروج من هذا [illegible]

امّا "الحدث" التي [illegible] منصور بإنّه سينتظر القرار [illegible] ايضاً بمحاولة لرفع راس مالها [illegible] فيها إنّ المسالة لن تتمّ في حال [illegible] من الآن. وتبقى "صوت المرأة" [illegible] الإعلامي" بأنها تنوي التقدّم بطلب [illegible] للتحول إلى مطبوعة متخصصة [illegible] حال قرّرت المحكمة ردّ الدعوى [illegible] الإعلام بهذا الخصوص.

ويبدو واضحاً انّ شارع [illegible] يتوقّف طويلاً عند حالة الركود [illegible] الشهرين الماضيين، فقد تكون [illegible] باسم سكجها تقدّم بطلب [illegible] إصدار صحيفة "آخر خبر" [illegible] شركة مساهمة خاصة جديدة.

وتوقّع سكجها لـ"المشرق الإعلامي" إصدار صحيفته في بدايات [illegible] الصورة تماماً لدى الصحف الاخرى [illegible] ستعود للصدور ام لا، وقال: في حال [illegible] لصحيفة جديدة، ولكنّ توقّعها [illegible] الفراغ الذي تركته، يشعر [illegible] خصوصاً خلال الحملات الإنتخابية [illegible]

«المجد» تعود للصدور «والحضور»

بعد توقف اضطراري دام اكثر من شهرين عادت صحيفة «المجد» الاسبوعية – المعارضة والناصرية الاتجاه – الى الصدور بعد ان سوت اوضاعها وفقا لاحكام قانون المطبوعات المؤقت الجديد.

وتتسم سياسة «المجد» التحريرية بمعارضتها الشديدة لاتفاق اوسلو، ومعاهدة السلام بين الاردن واسرائيل وتعاطفها مع الموقف السوري. وتعتبر «المجد» واحدة من الصحف الاسبوعية (التي علق صدورها طبقا للقانون المؤقت) القلائل – ان لم تكن الوحيدة – التي لم تتلقَ ضبوطا او قضايا اجتماعية فضائحية كتلك التي وجهت بعنف من قبل السياسيين والبرلمانيين والراي العام.

وحسب ما يقول فهد الريماوي رئيس التحرير المسؤول والناشر ان صحيفته عادت الى ساحة الصدور والحضور، والى سابق عهدها، والى دورها ورسالتها، وانها لن تغير سياستها ولن تخذل قراءها واصدقاءها.

وقال «على محدودية صفحاتها وامكاناتها، ليست رقعة من الحبر والورق، بل ساحة من ساحات الصمود والمواجهة والاشتباك .. حتى لو لم ينهزم بعد قانون المطبوعات الجديد».

لكن ذلك لا يمنع من الحذر، حيث يقول السيد الريماوي «اننا سنكون حذرين حتى لا نقع تحت وطأة المواد المجحفة باهظة التكاليف التي هي مطروحة في اساسها تصل فيها الغرامات الى ٢٥ الف دينار» مضيفا الى ان التكيف مع قانون المطبوعات المؤقت من [illegible] سلاحا اسمه «المجد» حتى نحارب القانون بوسيلة ديمقراطية».

ويتساءل البعض عن كيفية توفيق «المجد» لاوضاعها وخاصة المالية حيث يشترط قانون المطبوعات توفير راسمال لا يقل عن ٣٠٠ الف دينار، فيقول السيد الريماوي «لمن اراد ان يشير باصبع الاتهام، للتشهير، لقد وفقنا اوضاعنا من خلال شركة سوف تبرز الى حيز الوجود قريبا وبراسمال يزيد على ٣٠٠ الف دينار» مشيرا الى «ان الرجال الرجال من الاصدقاء، امطرونا بكامل الرعاية والدعم والاسناد، بوحي من قناعاتهم ووازع من ضمائرهم، واحترامهم لخطها النضالي وثباتها المبدئي والتزامها الاخلاقي» وقال «لن نشهر اسماءهم الآن، سوف ياتي وقته [illegible]

ويرى اصحاب [illegible] الاسبوعية المتوقفة عن [illegible] متلمسا لهم حيث يقول [illegible] جريدة «صوت المرأة» [illegible] الكثيرين من الاداء [illegible] الصدور، وقال [illegible] اصحاب الصحف [illegible] المطالبة على [illegible] بمسؤولية [illegible] المطبوعات [illegible]

يخطىء من يمتهن مهاجمة الصحافة

الدكتور فهد الفانك*

لا اكاد اصدق ان مسؤولا سياسيا يستحق ان نصفه بالمسؤولية والوعي السياسي يوقع نفسه في خطأ معاداة الصحافة علنا، او التنديد بها، او مهاجمة كتابها، ذلك ان الدرس الاول في فلسفة الادارة السياسية عنوانه لا تعادي من يشتري الحبر بالبراميل!

عندما يتكلم السياسي ضد الصحافي يسمعه عدد محدود من الناس، وعندما يكتب الصحافي ضد السياسي يقرأه عشرات الالاف من القراء، واذا خاطب السياسي الراي العام مرة بمناسبة ما، فان الصحافي يكتب كل يوم وهو الاقرب الى الراي العام.

عندما يهاجم المسؤول الصحافة فانه بذلك يعلن عن فشله الشخصي، ويعترف بانه ليس مقنعا لصناع الراي العام، والصحافيون عادة فئة واعية تستطيع ان تحكم على انجازات السياسي واخطائه بحكم مهنتها في حين ان السياسي لا يحق له الحكم على الصحافة لمجرد انها تنتقده او تهاجمه او تأخذ منه موقفا سلبيا، واذا فعل فانه لا يستخدم المعايير المهنية المتعارف عليها لتقييم العمل الصحفي لانه قد لا يعرفها.

ليس للمسؤول مصلحة في مهاجمة الصحافة حتى ولو هاجمته، فعندما يتهجم المسؤول على صحيفة او صحفي او على قطاع الصحافة فلن يجني سوى المزيد من التعليقات السلبية التي تزعجه وتؤذيه وبالتالي فانه يكون عدو نفسه وشتمها

اما الصحفي فانه يكون سعيدا اذا تعرض للهجوم من جانب المسؤول الاداري او السياسي، لان ذلك لا يمسه مهنيا بل يقدم دليلا على نجاحه وقوة تأثيره، ويثبت انه يقوم بواجبه الصحفي خير قيام، وبضمنه تحدي اعمال السلطة ومسالتها وكشف اخطائها. ولم نسمع عن صحيفة انهارت لان مسؤولا حكوميا تضايق منها.

شعبية السياسي وسمعته تتوقف الى حد بعيد على موقف الصحافة منه، اما شعبية الصحافة ومصداقيتها فلا تتوقف على قبول السياسي لها او امتداحه لها. واذا كان من حق السياسي ان يفخر بان الصحافة الحرة تدعمه في سياساته واجراءاته فليس مدعاة لفخر الصحافي ان يكون مدعوما من المسؤول او بوقا له لان ذلك يفقده مصداقيته وهي راسماله.

ذات يوم قابلت مسؤولا كبيرا فربت على كتفي وابدى اعجابه بمقال كتبته، فقلت له مازحا ان رضاه عن المقال يدعوني لاعادة النظر فيه، فقد اكون مخطئا!

بكلمة مختصرة فان استحكام العداء بين المسؤول والصحافة لا يضر بالصحافة بل ينفعها، ولكنه يلحق الضرر البالغ بالمسؤول نفسه. فاذا كان حكيما، او على الاقل ذكيا، فانه لن يتورط في شن حرب كلامية هو وحده المرشح للهزيمة فيها.

بالرغم من وضوح وبداهة هذه الحقائق فان مسؤولين كثر وقعوا في الخطأ وهاجموا ما سموه انحياز الصحافة ضدهم، وفي مقدمتهم الرئيس الاميركي نكسون، ولكن النتيجة كانت مدمرة، وقد تعلم نكسون متأخرا ان لا يعادي من يكتبون على مائة الف نسخة ويشترون الحبر بالاطنان.

الصحافي بطبعه اقرب الى معارضة الحكومة منه الى موالاتها، ومهمة الصحافة ان تقيم وتكتشف الاخطاء وتدعو الى تصويب المسار، وفي تحقيق هذه الاهداف ينجح الصحفي بقدر ما ينطلق من الحقيقة ومصلحة الوطن وحق الشعب في محاسبة المسؤول ومسائلته وليس احراق البخور على اعتابه.

* كاتب ومعلق سياسي واقتصادي

معركة مواجهة قانون المطبوعات الجديد يجب أن تتم في مجلس الأمة

سيف الشريف*

لقد صدر قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ في عدد الجريدة الرسمية رقم ٣٨٩١ الصادر بتاريخ ١٩٩٣/٤/١٧ وأصبح ساري المفعول بعد شهر من نشره اي بتاريخ ١٩٩٣/٥/١٧. ولقد اعتبر إصدار هذا القانون خطوة كبيرة نحو الممارسة الحقيقية للحياة الديمقراطية في مجال الحريات الصحفية، والتي إنعكست ايجابياً على مجمل نواحي الحياة في الاردن.

لذلك فقد اعتبر هذا القانون قفزة نوعية متميزة إلى الامام، وقد مرّ بصعوبة بالغة في مجلس الامة الحادي عشر، وبعد مداولات وجدال استمر لفترة طويلة. وقد كانت الصبغة العامة للقانون صبغة ليبرالية متحررة، وإن كان قد اتهم من البعض في حينه بانه لم يرقَ بعد إلى المستويات والطموحات المتحققة في العديد من دول العالم المتقدمة.

وكما يعلم الجميع، فقد اصدر مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧ (اي بعد أربع سنوات بالتمام والكمال من تاريخ نفاذ القانون)، تعديلات على القانون السابق، اعتبرت سارية المفعول باثر رجعي من تاريخ ١٩٩٧/٥/١٥

لقد تم التعديل الأخير من خلال ١٤ مادة جديدة، اصابت ١٦ مادة اصلية في القانون بالتعديل الذي شمل: الإضافة والحذف والتبديل، وذلك على النحو التالي:

التعديل الأول:

وقد إنصب التعديل هنا على المادة الاولى من القانون الأصلي، وكان التعديل هنا شكلياً، حيث نصت المادة على ما يلي: (يسمى هذا القانون قانون معدل لقانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٧، ويقرأ مع القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ المشار إليه فيما بعد بالقانون الأصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من ١٩٩٧/٥/١٥)، وهو تعديل قانوني لضمان نفاذ القانون ككل.

التعديل الثاني:

وقد عالج التعديل هنا التعاريف الواردة في القانون بشكل عام، وقد شملت التغييرات تعاريف (الوزارة والوزير والمطبعة) وبقيت التعاريف الاخرى وعددها (١٤) تعريفاً كما هي دون تغيير.

التعديل الثالث:

وقد جاء التعديل هنا ليضيف إلى نص المادة ١١ من القانون الأصلي العبارة التالية (خلال ثلاثة اشهر من إنتهاء السنة المالية)، حيث كان يتوجب على المطبوعة الدورية أن تزود مدير المطبوعات بنسخة من للوازنة السنوية دون تحديد للتاريخ، فجاءت التعديلات لتحدد ذلك بموعد لا يتعدى (٣) اشهر من إنتهاء السنة المالية. وهذا ايضاً تعديل بسيط وشكلي.

التعديل الرابع:

وقد جاءت هذه المادة لتعدل المادة ١٣ من القانون الأصلي، والتي تتحدث عن رئيس التحرير المسؤول في المطبوعة الصحفية والشروط التي يجب أن تتوفر فيه. وقد تم الغاء نص المادة (١٣) بالكامل وتم الاستعاضة عنها بنص جديد.

اهم ملامح التغيير في هذه المادة

• كان البند (أ) في الفقرة (١) من القانون، يلزم رئيس التحرير المسؤول أن يكون صحفياً (أي فقط عضوا بنقابة الصحفيين) دون إشتراط لأي خبرة سابقة، او حتى تفرغ لممارسة المهنة فجاءت الفقرة (ب) من [illegible] لممارسة المهنة وان يكون الصحفي قد مارس العمل الصحفي لمدة [illegible] سنوات، والتي لم يلغ بند عضوية النقابة، اي ان القانون ما زال ينص على انه لا بنظر في طلب الشخص الذي يتقدم لان يكون رئيس تحرير مسؤول لصحيفة ما إلا إذا كان عضواً ممارساً في سجلات نقابة الصحفيين، وهذا المعنى فهم من سياق نص التعديل، ومن تأكيدات معالي الوزير لمجلس نقابة الصحفيين، واحاديثه الصحفية المنشورة

• التعديل الآخر في هذه المادة، ازال البند (٧) من الفقرة الاولى والتي كانت تتحدث عن عدم ممارسة رئيس التحرير المسؤول لأي وظيفة اخرى في الصحيفة التي يعمل رئيس تحرير لها او في غيرها وهذا تعديل جيد، حيث كان لا يجوز لصاحب المطبوعة او مديرها العام ان يجمع بين منصبه هذا ومنصب رئيس التحرير المسؤول

• هناك تعديل بسيط على البند (و) من الفقرة الأولى في القانون السابق، والتي تتحدث عن إقامة رئيس التحرير المسؤول في المملكة كونها إقامة فعلية، فجاءت التعديلات لتضيف إلى ذلك كلمة دائمة بالاضافة إلى الاقامة الفعلية، لتصبح الاقامة دائمة وفعلية"

• التعديل الأخير في هذه المادة انها شطبت الفقرة الثانية من القانون الأصلي كاملة، والتي كانت تستثني رئيس التحرير للمطبوعة التي يصدرها حزب من الشروط العامة لرئاسة التحرير، مع الاستثناءات الواردة فيها اي اصبح رئيس تحرير المطبوعة الصحفية الحزبية غير مستثنى من شيء، وتنطبق عليه نفس الشروط الواجب توافرها في رئيس التحرير المسؤول العادي لاي مطبوعة صحفية، وهذا تعديل جيد ايضاً

التعديل الخامس:

وقد جاء التعديل الخامس هنا ليضيف إلى نص المادة (١٥) من القانون الاصلي فقرة كاملة اسميت فقرة (ج) إضافة للفقرتين السابقتين (أ و ب) [illegible] يلي [يحظر على المطبوعة المتخصصة الكتابة في غير المجال الذي صرح لها بالكتابة فيه].

التعديل السادس:

وقد جاء التعديل السادس [illegible] اضاف إلى نص الفقرة الاولى من المادة [illegible] تتحدث عن شروط مالك المطبوعة الدورية [illegible] دائمة وفعلية)، وبذلك اصبح [illegible] المطبوعة الدورية أن يكون مقيماً إقامة دائمة [illegible] المملكة بدلاً من النص السابق والذي كان [illegible] إقامة في المملكة فقط.

التعديل السابع:

وهذا التعديل يمس المادة (١٩) من القانون الأصلي، والتي كانت تنظم وجود المكتب [illegible] الصحف التي كانت موجودة فيها [illegible] القانون، وتحديداً «الدستور» و «الرأي» [illegible] الفقرات جميعها التي كانت تلزم الحكومة [illegible] من راسمال تلك الصحف (٣٠٪)، وهي الفقرات: هـ، و، وخلال مدة ٤ سنوات كحد اقصى [illegible] بتاريخ ١٩٩٧/٥/١٧.

التعديل الثامن:

وهو التعديل الذي يعالج المادة (٢١) [illegible] الاصلي والتي تتحدث عن راسمال المطبوعة [illegible] اليومية وغير اليومية.

وقد كانت المادة تتكون من ثلاث فقرات: [illegible] جـ) فتم إلغاء نص الفقرتين أ + ب [illegible] الفقرة (جـ). وقد كانت الفقرة (أ) تشترط [illegible] راس مال الصحيفة اليومية المسجل عن [illegible] مع وجوب ان لا يقل المبلغ المدفوع عن [illegible] إشترطت الفقرة (أ) في التعديلات الجديدة [illegible] حلت محل الفقرة السابقة أن لا يقل [illegible] الصحيفة اليومية عن ٦٠٠ الف دينار [illegible] اي جزء منه مدفوع فعلاً.

اما الفقرة (ب) الجديدة والتي حلت محل [illegible] (ب) في القانون السابق، فنصت على [illegible] منح الرخصة للمطبوعة الصحفية غير اليومية [illegible] يقل راسمالها المسجل عن ٢٠٠ الف دينار [illegible] الف دينار في القانون الأصلي، وإضافة [illegible] اي نسبة مدفوعة من راس المال [illegible] السابقة تتحدث عن ٥٠٪ من راسمال الصحيفة اليومية مدفوع فعلاً.

وبالممارسة الفعلية، إتضح ان [illegible] النص جاءت لصالح الصحف غير اليومية [illegible] صحف اسبوعية، حيث بدلاً من [illegible] التساهل العملي في موضوع راسمال [illegible]

التعديل التاسع:

وهذا التعديل يعالج مضمون [illegible] القانون الأصلي، والتي كانت [illegible] إجرائية لوضع اسم رئيس التحرير [illegible] الإشتراك واسم المطبعة [illegible] الصحفية، وقد تم الإحتفاظ [illegible] شكل فقرة (أ)، وتم إضافة [illegible] (ب) كما يلي:

"إذا تغير رئيس التحرير [illegible] المطبوعة المتخصصة [illegible] الصحفية [illegible] مسؤولياته". [illegible] سابقاً يحدث [illegible] المسؤول لأي [illegible]

المساهمة الحكومية في "الدستور" و "الرأي" باقية إلى ما لا نهاية!

حذف فقرات القانون التي تلزم الحكومة ببيع اسهمها الزائدة عن نسبة ٣٠٪ في الصحف الأردنية (وتحديداً «الرأي» و«الدستور») ادى الى استمرار وجود الحكومة والصناديق العامة التابعة لها في الصحيفتين الى مالا نهاية

التعديل العاشر:

وهو التعديل الذي يعالج حالات إلغاء رخص المطبوعات الصحفية، ويمس المادة (٢٦) من القانون الأصلي. وقد تم إلغاء استثناء المطبوعات الصحفية التي تصدرها الأحزاب السياسية. اي لم تعد صحف الاحزاب مستثناة من حالات إلغاء الرخص، وأصبحت خاضعة لنفس المعايير والأسس وقد تم إضافة فقرة جديدة سميت الفقرة (ج) وعلى النحو التالي:

[إذا تم تغيير شروط الترخيص بما في ذلك مضمون تخصصها دون الحصول على موافقة مسبقة من الجهة المختصة].

هذا وقد بقيت جميع الحالات السابقة دون تغيير.

التعديل الحادي عشر:

وهوالتعديل الذي يعالج نص المادة (٤٠) من القانون الأصلي، او ما إتفق على تسميتها بمادة المحظورات:

فقد تم إلغاء نص المادة كاملاً وتم الإستعاضة عنها بنص جديد.

كانت المحظورات الواردة في الفقرة (أ) من القانون الأصلي تتكون من عشرة بنود واصبحت من حيث العدد في نفس الفقرة من التعديلات تتكون من احد عشر بنداً اي بزيادة بند واحد من حيث العدد. لكن يمكن ملاحظة ما يلي في التعديلات:

١ إن مقدمة الفقرة قد تغيرت بالكامل، حيث كانت المقدمة تقول انه "يحظر على المطبوعة ان تنشر ما يلي" بينما اصبحت في التعديلات الجديدة: "يحظر على المطبوعة ان تنشر الاخبار او المقالات او التحليلات او المعلومات او التقارير اوالرسوم او الصور او اي شكل من اشكال النشر الاخرى إذا كانت ."

٢ يوجد تسعة محظورات نقلت كما هي مع تغيير موقعها احياناً في النص الأصلي بالمقارنة مع التعديلات الجديدة.

٣ شطب المحظور العاشر من النص الأصلي والذي كان يتحدث عن الإعلانات التي تروج للادوية والمستحضرات الطبية إذ كان لا يجاز نشرها إلاّ إذا اجيزت مسبقاً من قبل وزارة الصحة.

٤. تم إضافة محظورين جديدين وهما:

أ. نشر معلومات كاذبة او اشاعات تؤدي إلى المساس بالمصلحة العامة او باجهزة الدولة او بالعاملين فيها.

ب. نشر وثائق حكومية ذات طبيعة مكتومة.

بقيت الفقرة (ب) كما هي، والتي تتحدث عن منع إدخال المطبوعات من الخارج إذا تضمنت ما حظر نشره من هذا القانون وتم إضافة عبارة "او أي قانون اخر" إلى آخر الفقرة.

التعديل الثاني عشر:

وهو التعديل الذي يعالج موضوع المعونات او الهبات المالية التي قد يتلقاها اي شخص يعمل في المطبوعة الصحفية، والتي كانت محكومة بنص المادة (٤٤) من القانون الأصلي، حيث كانت المادة المذكورة تحظر تلقي تلك المعونات والهبات "إلاّ بموافقة الوزير." فجاءت التعديلات وشطبت نهاية الفقرة، وهي موافقة الوزير في مثل هذه الحالات. وهذا التعديل ممتاز حيث لا يجوز تلقي الهبات او المعونات باي شكل من الأشكال ولو كان ذلك بموافقة الوزير.

التعديل الثالث عشر:

وهذا التعديل يعالج المادة (٤٦) من القانون الأصلي والتي كانت وما زالت تعالج موضوع إجراءات المحاكمة، حيث أضيفت عبارة إلى آخر الفقرة (أ) من المادة اعطت المحكمة جميع قضايا المطبوعات التي تقدم إليها صفة الإستعجال، والغت الفقرة (ب) التي كانت تبيح إقامة دعاوي الحق العام في جرائم المطبوعات الدورية على رئيس التحرير المسؤول للمطبوعة وعلى كاتب المقال كفاعلين أصليين فقط، وتم في التعديلات الجديدة إضافة مالك المطبوعة ومعد المادة الصحفية كفاعلين أصليين مع رئيس التحرير والكاتب اي أصبح شركاء الحق العام أربعة بدلاً من إثنين وأصبح الجميع (الأربعة) مسؤولين مسؤولية تضامنية وتكافلية عن الحقوق الشخصية الناجمة عن تلك الجرائم وعن نفقات المحاكمة.

هذا وقد بقيت الفقرتان (ج) و (د) دون تعديل او تغيير.

التعديل الرابع عشر والأخير:

وقد مس هذا التعديل ثلاث مواد في القانون الأصلي بالإلغاء التام وتم الإستعاضة عنها بمواد جديدة وهي المواد ٤٩، ٥٠، ٥١ وذلك على الشكل التالي، وهي كلها مواد عقوبات.

المادة ٤٩:

كانت هذه المادة في القانون الأصلي تعالج وتحدد عقوبة مخالفة المادة (٤٤) والتي تتعلق بتلقي الهبات والمعونات دون الحصول على موافقة الوزير، حيث كانت العقوبة الحبس مدة لا تقل عن اربعة أشهر ولا تزيد عن ستة أشهر او بغرامة لا تقل عن ٤٠٠٠ دينار ولا تزيد عن ٦٠٠٠ دينار او بالعقوبتين معاً، ونقلت العقوبة وتحددت بموجب البند (د) من نص المادة (٥٠) من التعديلات كما سنرى لاحقاً. واصبحت المادة (٤٩) تعالج عقوبة مخالفة المادة (٤٥) بدلاً من المادة (٤٤). والمادة (٤٥) تحظر على مالك المطبوعة وعلى مديرها المسؤول أن يطبع اي مطبوعة كان قد منع طبعها او نشرها او توزيعها او تداولها او بيعها، او طبع اي مطبوعة غير مرخص بإصدارها او حظر نشرها. ولم تتغير العقوبة في هذه الحالة واخذت كما هي من نص المادة (٥٠) من القانون الأصلي.

المادة ٥٠:

كما قلنا سابقاً، كانت المادة (٥٠) من القانون الأصلي تعالج مخالفة نص المادة (٤٥) والمتعلقة بمخالفة مالك المطبوعة او مديرها المسؤول. وأصبحت بالتعديلات تعالج عدة عقوبات لعدة مواد وكما يلي.

١. مخالفة المادة (١٠) من القانون الأصلي، والتي كانت غرامتها مشمولة بمضمون ونص الغرامة العامة في المادة (٥١) والتي كانت لا تزيد غرامتها عن ١٠٠٠ دينار، حيث كانت تشير تلك المادة إلى ان كل مخالفة لأحكام هذا القانون ولم يرد نص على عقوبة عليها فيعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد عن ١٠٠٠ دينار.

وأصبحت عقوبة مخالفة المادة (١٠) والتي تتعلق بوجوب اعتماد المطبوعة على موارد تمويل مصادرها مشروعة ومعلنة ومحددة، وتحظر على المطبوعة تلقي اي دعم مادي او توجيهات من اي دولة اجنبية أو جهة خارجية، اقول اصبحت عقوبة مخالفة هذه المادة غرامة لا تقل عن ٣٠ الف دينار ولا تزيد عن ٥٠ الف دينار بالإضافة إلى مصادرة المبلغ الذي حصلت عليه المطبوعة الدورية على هذا الوجه لصالح الخزينة.

٢ مخالفة المادة (١١) والفقرة (ج) من المادة (١٥) فقد اصبحت العقوبة هنا غرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد عن خمسة الاف دينار، مع ملاحظة ان المادة (١١) تنظم تزويد مدير المطبوعات بموازنات المطبوعات الدورية وخلال مدة ثلاثة اشهر من إنتهاء الموازنات السنوية مع البيانات المتعلقة بمواردها ومصادر تمويلها ووضعها المالي.

اما الفقرة (ج) من المادة (١٥) فهي فقرة جديدة مضافة بموجب التعديلات الجديدة، حيث حظرت على المطبوعات المتخصصة الكتابة في غير المجال الذي صرح لها بالكتابة فيه وكما جاء سابقاً.

٣. مخالفة البنود الإحدى عشر الواردة في الفقرة أ من المادة (٤٠) والمادة (٤٢) وقد اصبحت العقوبة هنا وبموجب التعديلات الجديدة غرامة لا تقل عن ١٥ الف دينار ولا تزيد عن ٢٥ الف دينار بعدما كانت العقوبة مشمولة بالنص العام للمادة (١٥) والتي كانت العقوبة فيها غرامة مالية لا تزيد عن الف دينار

اما نص المادة (٤٢) فهو الذي يتعلق بنشر محاضر المحاكم في اي قضية معروضة على تلك المحاكم قبل صدور الحكم القطعي فيها إلاّ إذا اجازت المحكمة نشرها.

٤. عقوبة مخالفة المادة (٤٤)، والتي - كما قلنا - كانت تنظمها المادة (٤٩) والتي تمنع وتحظر تلقي الهبات المالية (محلياً واجنبياً)، واصبحت الآن تنظمها تعديلات الفقرة (د) من المادة (٥٠). وغلظت فيها العقوبة بحيث اصبحت لا تقل عن (١٥) الف دينار ولا تزيد عن (٢٥) الف دينار مع مصادرة المبلغ الذي حصل عليه اي من المذكورين لصالح الخزينة وتم إلغاء عقوبة الحبس من التعديلات اينما وردت، وتم إلغاء جمع العقوبتين معاً

٥ وهي تأتي في الترتيب البند (هـ) من الفقرة (١) من المادة (٥٠) تعديلات جديدة، حيث نصت على ما يلي (يتم وقف صدور المطبوعة بقرار من المحكمة في حالة مخالفة الفقرة (أ) من المادة (٤٠)، والمادة (٤٢) من القانون . وللوزير السماح باستئناف صدورها بعد دفع الغرامة المحكوم بها ووفقاً للضمانات والشروط التي يقررها الوزير). وهذا بند خطير جداً حيث ان المطبوعة الموقوفة بقرار من المحكمة لا تعود إلى الصدور إلاّ بقرار من الوزير والمقصود هنا وزير الاعلام وبالشروط والضمانات التي يقررها هو وليس المحكمة.

اما الفقرة الثانية من نص المادة (٥٠) فقد قسمت إلى البنود التالية:

٢/أ: تكرار ارتكاب المخالفة الواردة في البنود ا، ج، د من الفقرة ا من المادة (٥٠) للمرة الثانية خلال خمس سنوات تقرر المحكمة المختصة وقف صدور المطبوعة لمدة لا تقل عن ٣ أشهر ولا تزيد على (٦) اشهر.

٢/ب: تكرار إرتكاب المخالفة الواردة في البنود ا، ج، د من الفقرة (أ) من المادة (٥٠) للمرة الثالثة خلال خمس سنوات تقرر المحكمة إلغاء ترخيص المطبوعة.

٢/ج: إذا كانت المخالفة المرتكبة تشكل جرماً بموجب احكام اي قانون آخر .. فيحكم على الفاعل بالعقوبة الأشد.

٢/د: لأغراض هذه المادة (٥٠) من القانون الأصلي كانت محددة لمخالفة احكام المادة (٤٥) فقط، وهو مالك المطبوعة، واصبحت الآن مادة شاملة لكل انواع العقوبات لكافة المواد

المادة ٥١:

المادة (٥١) من القانون الأصلي كانت مادة عامة لجميع انواع المخالفات التي لم يرد بها نص آخر اما في التعديلات فقد خصصت لتوفيق الأوضاع خلال مهلة محددة من تاريخ نفاذ احكام القانون وهي ثلاثة اشهر، وتشمل كل شخص طبيعي أو إعتباري

الخلاصة:

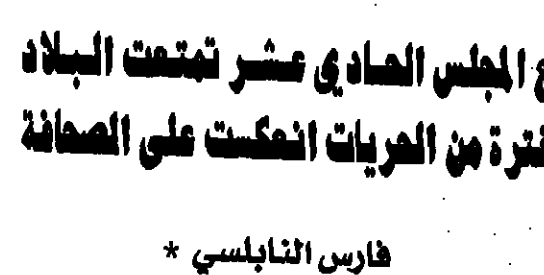
١ لقد كان من الواضح جداً أن صدور التعديلات الجديدة في ١٩٩٧/٥/١٥، قد احدث حالة من التشنج لدى الوسط الصحفي بشكل خاص، ولدى الأوساط النقابية الأخرى والأحزاب والتيارات السياسية، ادت إلى استقالات كثيرة في البداية من قبل العديد من الهيئات الشعبية، حيث اعتبرت تلك الأوساط أن التعديلات شكلت حالة من التراجع عن المكتسبات الديمقراطية واجواء الإنفتاح الصحفي التي عاشتها المملكة عبر السنوات الأربع الماضية

لكن الخواطر هدأت فيما بعد، وعاد الجميع عن إستقالاتهم، واعتبروا أن معركة مواجهة هذا القانون يجب ان تتم في الدورة العادية لمجلس الأمة الجديد.

٢ هناك نقطة رئيسة في موضوع هذه التعديلات لم تحظ بإهتمام الكثيرين ممن هاجموا القانون، وهي التعديلات التي أدخلت على المادة (١٩)، بحذف الفقرات د، هـ، و، والتي كانت تلزم الحكومة ببيع اسهمها الزائدة عن نسبة ٣٠٪ في الصحف الأردنية (وتحديداً «الرأي» و «الدستور»)، حيث أن حذف تلك الفقرات ادى إلى إستمرار وجود الحكومة والصناديق العامة التابعة لها في الصحيفتين إلى مالا نهاية، بينما تتمتع الصحف الأخرى بعكس ذلك وباعتقادي أن ذلك سيخلق جواً غير مريح ونوعاً من التمايز والتفرقة في المعاملة بين الصحف قد ينعكس بآثار سلبية حتى على النواحي المالية للصحف إضافة إلى أن ذلك يناقض التوجه المستقبلي لدى الحكومات الأردنية التي تتجه نحو الخصخصة في كل شيء، ما عدا الصحف لذلك يجب أن تدرس هذه النقطة بعناية فائقة، وقد ترك هذا التعديل على هذه المادة إنطباعاً لدى مساهمي "الدستور" و "الرأي" بأنهم هم المقصودون فعلاً من هذه التعديلات حيث لم يتضرر أحد غيرهم

٣ لقد تبين من التطبيق العملي لبنود التعديلات الجديدة، خصوصاً ما تعلق منها بمادتي توفيق الأوضاع للأشخاص الطبيعيين والإعتباريين انها لم تأت تماماً مطابقة للتصريحات الحكومية التي كانت تشير إلى ضرورة ان تقوم كل صحيفة أسبوعية بتوفير (١٥٠) الف دينار من راسمالها (وهو نصف المسجل) نقداً ولكن ذلك لم يترجم في القانون. لذلك فقد وفقت كل الصحف الاسبوعية اوضاعها دون تكبد اموال إضافية

* مدير عام "الدستور" ونقيب الصحفيين وقد قدم هذه الدراسة خلال لقاء مفتوح في منتدى الشيخ حسين الشلقاني يوم ١٩٩٧/٨/٢١.



مع المجلس الحادي عشر تمتعت البلاد بفترة من الحريات انعكست على الصحافة

فارس النابلسي *

إن حرية الصحافة في بلدنا مرت بمراحل عديدة مختلفة، وهذه الحرية هي انعكاس لموقف الحكومات من موضوع الحريات العامة ككل.

ولعل المتتبع لموضوع الحريات العامة في بلدنا يلاحظ أن فترة مجلس النواب الحادي عشر والذي كنت احد أعضائه كانت من الفترات القصيرة التي تمتعت فيها البلاد بقسط كبير من الحرية، وانعكس ذلك على حرية الصحافة.

ويمكن أن نستذكر في تلك الفترة أن كلمات النواب كانت تبث كاملة على التلفزيون بما في ذلك كلمات نواب المعارضة لا سيما في الجلسات الخاصة بالثقة والموازنة العامة.

كما أن عدداً من الصحف الاسبوعية التي كان ترخيصها مجمداً، استعادت ترخيصها مثل مجلة "الأفق" و "شيحان" وغيرها.

وكان من ثمرات تلك المرحلة إصدار قانون المطبوعات رقم ١٠ لسنة ١٩٩٣ والذي أقر من قبل المجلس النيابي الحادي عشر وجرى التوافق عليه بين مختلف الكتل النيابية التي كانت تمثل مختلف الوان الطيف السياسي في المجلس. ومع أن قانون المطبوعات والنشر لسنة ١٩٩٣ لم يكن يمثل طموحات كثير من الكتاب والصحفيين والسياسيين، إلا انه لم يكن بالإمكان أن يصدر قانون افضل يلبي طموحات الفكر الديمقراطي بشكل كامل في ظل تركيبة المجلس النيابي انذاك

ومع هذا، قامت الحكومة الحالية بإصدار القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٩٧، والذي شطب او عدل كثيراً من المواد والفقرات وخاصة المادة (٢٤) من القانون الأصلي حيث تقرر رفع راس مال الصحيفة الاسبوعية إلى ثلاثمائة الف دينار بدلاً من خمسة عشر الفاً، إضافة إلى العقوبات المالية الكبيرة التي باتت تفرض في حالة مخالفة القانون، كل ذلك صدر بقانون مؤقت وقبل إجراء الانتخابات النيابية، لا بل بعد أن جرى تحديد موعد الانتخابات التي جاءت الحكومة لإجرائها، وهذا مخالف برأينا للدستور الذي نص على أن القوانين المؤقتة تصدر في حالة الضرورة والاستعجال. فاين الضرورة والاستعجال في قانون المطبوعات المؤقت، بينما لم يكن يفصلنا عن موعد انتخاب المجلس الجديد أكثر من ثلاثة أشهر؟ واين التمسك بالدستور نصاً وروحاً؟

ومن بين ابرز القوانين المتعلقة بالحريات العامة والتي أقرت في عهد المجلس الحادي عشر، قانون الاحزاب السياسية رقم ٣٢ لسنة ١٩٩٢، وكانت حكومة السيد طاهر المصري قد تقدمت إلى مجلس النواب بمشروع قانون للاحزاب السياسية واحيل إلى اللجنة القانونية في المجلس، والتي اجرت عليه تعديلات جوهرية عديدة.

ولكن قبل إحالته إلى المجلس لإقراره اعترضت عليه بعض الكتل النيابية وجرت عدة اجتماعات ترأسها رئيس المجلس خارج القبة إلى أن جرى التوافق عليه بين مختلف الكتل، فعرض على المجلس وتم ووفق عليه بأغلبية كبيرة.

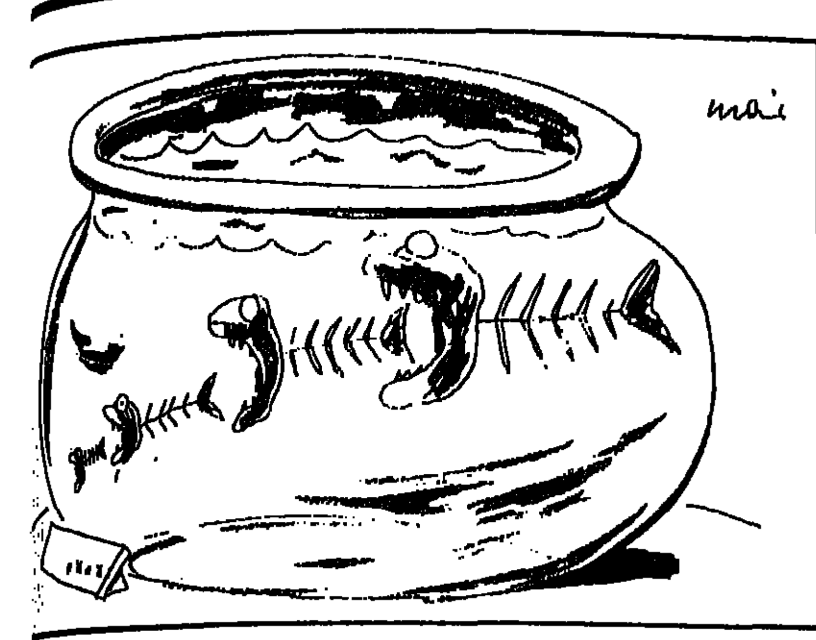
وكان لمجلس النواب الحادي عشر شرف إلغاء قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥، الذي ظل سيفاً مسلطاً حتى صدور قانون الدفاع الجديد رقم ١٣ لسنة ١٩٩٢ بدلاً عن القانون السابق، اما قانون الدفاع الجديد فلا يعمل به إلا في حالات الحرب والطوارئ التي تهدد الأمن الوطني والسلامة العامة بعكس القانون الأول الذي بدأ العمل به منذ عام ١٩٣٩ واستمر متواصلاً حتى عام ١٩٩٢.

ومن القوانين الهامة المتعلقة بالحريات العامة والتي أنجزت ايضاً في عهد مجلس النواب الحادي عشر قانون محكمة امن الدولة، الذي تضمن مادة مستحدثة شكلت ضماناً كبيراً لحقوق المواطن، بحيث أصبح قرار محكمة امن الدولة قابلاً للتمييز لدى محكمة التمييز النظامية وهي أعلى سلطة قضائية في البلاد ليتم النظر في القضية موضوعاً. ولنا مثال حي في ذلك حينما فسخت محكمة التمييز الحكم الصادر عن محكمة امن الدولة في قضية محاكمة طلاب جامعة مؤتة بعد أن صدرت عليهم أحكام بالإعدام والمؤبد، وجاء قرار محكمة التمييز ليحكم ببراءة المتهمين والإفراج عنهم فوراً تنفيذاً لقرار المحكمة العليا النظامية. فماذا كان سوف يجري لو لم يكن قانون محكمة امن الدولة يسمح بتمييز احكام المحكمة المذكورة؟

كذلك فإن من القوانين المهمة الاخرى والمتعلقة بالحريات العامة، قانون محكمة العدل العليا رقم ١٢ لسنة ١٩٩٢ والذي صدر في عهد مجلس النواب الحادي عشر، فقد أعطى قانون محكمة العدل العليا المشار إليه ولأول مرة في تاريخ القضاء الأردني، محكمة العدل العليا صلاحية إلغاء القرار الإداري المخالف للقانون وإعطاء المتضرر تعويضاً عما أصابه من ضرر نتيجة تصرف مصدر القرار.

كذلك أعطى القانون محكمة العدل العليا صلاحية النظر في الطعون التي ترد على أي قرار إداري حتى ولو كان محصناً بموجب القانون الصادر بمقتضاه. وكانت محكمة العدل العليا قبل صدور هذا القانون ترد كثيراً من القضايا لكونها قرارات محصنة قانونا.

إن الحرية النسبية التي تمتع بها الشعب الأردني في ظل مجلس النواب الحادي عشر وحتى قبله قبيل انتخابات عام ١٩٩٣، بدأت بالتراجع تدريجياً إلى ان وصلنا إلى ما وصلنا إليه [illegible]



الآراء تتباين حتى التناقض

الصحف مازالت مشغولة بنتائج الأنتخابات

المشرق الاعلامي - خاص

على الرغم من مرور نحو شهر على ظهور نتائج الإنتخابات النيابية الأردنية، إلا أن الصحف ما زالت [illegible] وما زال الكتّاب يُعلقون على تفاصيلها باعتبارها تؤشر إلى ملامح المرحلة المقبلة

وفي التعليق على المسألة، تباينت الآراء [illegible] التناقض، فرأى كتّاب أن ما جرى يعكس حقيقة المجتمع الأردني، وذهب آخرون إلى حدّ الإتهام المباشر للحكومة [illegible] للوصول إلى مجلس نواب احادي النظرة

وإذا كانت «الرأي» و «الدستور» إتخذتا موقفاً وسطاً، [illegible]

[illegible] عرس وطني كبير

[illegible]

وقال في مقالة [illegible] النيابية في الأردن قد تم تزويرها [illegible] الأردن، وأنا واحد منهم

وبعد أن روى قصة ترشيحه، [illegible] الذهاب لصناديق الإقتراع [illegible] بوضوح مناشير مزورة في الكرك [illegible] يوم الإنتخابات يدورون على الأُسر [illegible] الدكتور الحوراني [illegible] في لواء عيّ [illegible] الشرطة

وكشف الحوراني عن ظاهرة [illegible] بعض رؤساء اللجان الذين كانوا [illegible] إسمه، وقال إنّ إحدى الأخوات [illegible] أمية [illegible] الإقتراع'

ويبدو أن موقف الحوراني [illegible] صحيفته، فظهرت الإفتتاحية يوم الإعلان الرسمي عن النتائج تحمل عنوان 'خطوة إلى الوراء' [illegible] حقيقة الامر بلون واحد. أما الأولى، الأخرى [illegible] ومجرد 'ديكور' [illegible] إنتخابات العام ١٩٨٩ والعام ١٩٩٣ [illegible] وظهر الراي نفسه في مقالات السادة هاشم الخالدي وطاهر العدوان ومحمد فيصل المجالي وإبراهيم جابر إبراهيم ويوسف غيشان، وعبد الهادي راجي المجالي

«الرأي» و «الدستور» إتخذتا موقفاً اكثر مرونة من المسألة، وابرزتا وجهتي النظر اللتين اتخذهما مواقفين مختلفين من الإنتخابات، ففي الوقت الذي كان الدكتور فهد الفانك يتحدث فيه عن نتيجة منطقية للإنتخابات، والسيد سلطان الحطاب عن أشخاص يحضرون العصي في دواليب التطور، والسيد ممدوح المجالي عن ادبيات الإحباط التي يبثها اصحاب العديد من الزوايا والاعمدة في الصحافة الأردنية وساهمت على خلق موقف ورأي عام مسبق حول البرلمان الجديد، في هذا الوقت كانت تظهر مقالات تتخذ مواقف قاسية، حيث كتب الدكتور عبد الرحيم ملحس تحت عنوان 'العشائروقراطية' إنتقاداً حاداً لما جرى، واختتمه بالقول: نعم، لقد كان عُرساً وإحتفالاً. فقد إخترعنا، مرّة أخرى، ديمقراطية جديدة، ومفاهيم جديدة لليمين واليسار العربي في ظل هذه الديمقراطيات الجديدة!!

على أن الإتفاق بين أغلب الاعمدة والتحليلات كان منوجهة واحدة، هي قراءة نتائج الدائرة الثالثة، فكتب فيه السيد محمود الكايد- والسيد فهد الفانك [illegible] تناوله في «الدستور» السيد باسم سكجها، [illegible] وغيرهم على أنّ النتيجة كانت تمثل تراجعاً [illegible] عدد الاصوات التي حصل عليها الناجحون

وتطرقت هذه الكتابات إلى مُلاحظة [illegible] حصل عليها المرشحون المسلمون لم تصل إلى [illegible] اصوات الناجحين، وكيف حصل خاسرون من [illegible] والمسيحي على أصوات اكثر بكثير من [illegible] بالمقاعد المخصصة للمسلمين

وفي الوقت الذي هدأت فيه، في [illegible] الماضي، التحليلات والمقالات حول النتائج، [illegible] مسألة الطعن في نتيجة الإنتخابات، حيث [illegible] الاكثر من دائرة إنتخابية، على أنّ اكثر ما [illegible] الطعن في الكرك لنتائج كلّ الدوائر [illegible] رأته «العرب اليوم» يثير مأزقاً قانونياً ودستورياً.

وفي تحليل نشرته في نهايات الشهر [illegible] كيف ستشكل لجنة من المجلس النيابي [illegible] الطعن، مع أنّ القانون يمنع النائب المطعون [illegible] بها، وبما أنّ كلّ النوّاب مطعون بهم [illegible] الطعن. وهل يسمح القانون أو الدستور بتشكيل [illegible] خاص بالمسألة'

وفي هذا الخصوص، ودون التطرق إلى المسألة مباشرة، إعترف الناطق بلسان الدولة [illegible] مازن الدرموطي بانّ قانون الإنتخابات الحالي يحمل [illegible] منها البطاقة الإنتخابية وتوزيع المقاعد على [illegible] كلّ منطقة أو دائرة إنتخابية، وطالب مجلس النواب [illegible] البطاقة الإنتخابية وإستبدالها بالبطاقة [illegible]

وفي ندوة عقدها المركز الأردني للدراسات [illegible] وأدارها مدير المركز السابق المدير الحالي [illegible] الذل، ونشرتها «الرأي» تطرّق الدكتور [illegible] التي أفرزتها الإنتخابات لكنّه لم يتناولها [illegible] المسألة فردية، فقد يكون الناجح عشائرياً [illegible] جيداً

وفي الواقع فانّ جدلاً واسع النطاق [illegible] الاردنية خلال الشهر الماضي حول المشاركة [illegible] وأطارفها مع المجتمع المدني...

السيدة مني شقير كتبت في الرأي [illegible] واشارت إلى انّ 'الممارسة الإنتخابية الأردنية [illegible] ١٩٨٩ والتي بدأت تشكل جزءاً هاماً من الواقع [illegible] الأنها لم تؤد إلى تغيير الواقع الإجتماعي [illegible] بشكل المناطق والسقف للحياة السياسية [illegible] كل إنتخابات لاحقة أكدت بصورة أكبر [illegible] مما يجعلنا نقول ان ليس هناك مجالاً [illegible] إنّ من بين الاهداف الإستراتيجية [illegible] سياسياً، بمعنى تحويلها من [illegible] سياسية، أي تسييسها للعمل [illegible] السياسية الأردنية ...

في نفس الصفحة، كتب [illegible] عن المشاركة، وقال: 'إنّ المجتمع [illegible] ويجذر المشاركة في الأردن [illegible] السنتين أمّا الحزبية [illegible] الأردني والدليل هو [illegible] وتمسك القائل [illegible] تسود فيها مفاهيم [illegible]

التغطية التلفزيونية والانتخابات

استثمار محدود لتقنيات اعلامية متطورة

المشرق الإعلامي - خاص

اعتمد التلفزيون الأردني في خطته لتغطية انتخابات ٩٧، تقنية اعلامية جديدة، باستخدامه تكنولوجيا الاتصالات لخدمة العملية الديمقراطية.

وقال ناصر جودة، مدير التلفزيون «ان الخطة التي اعتمدها التلفزيون لم يسبق لها مثيل» حيث اعدت ستة استوديوهات لتغطية وقائع الانتخابات النيابية، احدها في التلفزيون الأردني «المركز الرئيسي» والخمسة الاخرى خارج المؤسسة، منها ستوديو واحد في المركز الثقافي الملكي، والبقية توزعت في محافظات المملكة، وتم الربط المباشر بينها وفق احدث اساليب الربط عن طريق الحقن التلفزيوني والربط المباشر مع مندوبي التلفزيون في الدوائر الانتخابية.

وقد قامت القناة الثانية في التلفزيون الفرنسي بتزويد التلفزيون الاردني ببرامج شبكة الكمبيوتر الخاصة التي جهزت خصيصاً لتغطية الانتخابات، على غرار ما قامت به فرنسا والولايات المتحدة لتغطية الانتخابات النيابية في هاتين الدولتين

كما استخدم التلفزيون الاردني، التقنية الحديثة بما يعرف (ستوديو الحقيقة الوهمية) الذي يستخدم لاول مرة في المنطقة العربية، من خلال تجسيد المشاهد بالابعاد الثلاثية، بحيث يظهر المذيع وكأنه في وسط الحدث في اي مكان يجري اختياره، بحيث يصعب على المشاهد التمييز بين الحقيقة والوهم.

ويمكن تركيب الصور والديكورات من خلال اجهزة الكمبيوتر، وقد استخدم هذا الاستوديو في ايراد النتائج عن طريق الرسومات البيانية والجداول والشاشات المتحركة. وهذه التقنية تعتبر الاكثر تطوراً في العالم

لكن معلقين ومراقبين اعلاميين يرون «ان التلفزيون لم يحسن استخدام تلك التقنيات في تقديم نتائج الانتخابات اولاً باول» وقد انتظر الشاهد على شاشات التلفاز عدة ساعات بعد منتصف الليل لحين ورود النتائج من الغرفة المركزية لنتائج الفرز في وزارة الداخلية. ويقول المراقبون «ان تلك التقنية لم يجر استغلالها في تحليل النتائج، في الوقت الذي ركز فيه مقدم برنامج «ستوديو الحقيقة الوهمية» على تحليلات ونتائج انتخابات ٨٩ و ٩٣».

وفيما انتقد المراقبون سوء استغلال تقنية «ستوديو الحقيقة الوهمية»، والاستوديوهات الموجودة في محافظات المملكة، فقد انتقد هؤلاء ايضاً تجربة السماح للمرشحين باستخدام التلفزيون لبث الاعلان الترويجي لهم على شكل اعلان مدفوع الاجر، فقد قال مرشحون انهم رفضوا الاعلان عن انفسهم تلفزيونياً، وذلك لتحديد شروط الاعلان التي منها الالتزام بالثوابت الوطنية في كلامهم «وهو شرط يقبل تفسيرات كثيرة، ويمنع المرشحين المعارضين من الاعلان عن برامجهم»

فيما يرى اخرون ان الهدف من الاعلان الترويجي الذي سمحت به ادارة التلفزيون الاردني في هذه الانتخابات بالذات، كان لتعزيز جهد الحكومة في جذب الجمهور للعملية الانتخابية ودفعه للمشاركة، ولاظهار الامر وكان المعركة الانتخابية حامية

لكن يبدو ان خيبة امل اصابت ادارة التلفزيون الاردني، في كسب المرشحين للاعلان من خلال شاشة التلفزيون، مما دفعها الى ايقاف بث الاعلان الترويجي قبل انتهاء فترة الدعاية الانتخابية في موعدها الرسمي بايام، وذلك للتجارب المحدود الذي اظهره المرشحون ولاسباب مختلفة

وقد ارجعت ادارة التلفزيون الامر الى طبيعة المعركة الانتخابية التي يغلب عليها الطابع المحلي والعشائري، مما يجعل المرشحين يفضلون الوسائل التقليدية ولا سيما الالتقاء المباشر بالناخبين

فيما يبقى السبب الرئيس في توقف المرشحين عن نشر اعلاناتهم في التلفزيون، هو الصيغة التجارية لهذه الاعلانات، حيث لا يعقل ان يكون التعريف بالمرشحين وبرامجهم خاضعاً لمعايير تجارية فحسب دون المعايير الاعلامية

إحسان رمزي لـ«المشرق الاعلامي»:

نريد قانونا يسمح للقطاع الخاص بالعمل التلفزيوني

«ان الاستقلال المالي والاداري لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون الاردنية، هو الخطوة الأولى نحو تلفزيون اكثر عصرية، لكن ينبغي اصدار قانون يفتح الباب امام القطاع الخاص، ويحفّز المنافسة لتحسين البرامج والخدمات» هذا ما قاله السيد إحسان رمزي، المدير العام لمؤسسة الإذاعة والتلفزيون.

وقال السيد رمزي في مقابلة مع «المشرق الاعلامي»: «اننا نتطلع الى دخول القطاع الخاص صناعة البث خلال السنتين المقبلتين، لكن يجب ان يكون لدينا اولا قانون حول البث التلفزيوني».

وقال: «يجب ان يضع مثل هذا القانون الشروط المناسبة والتي على فئات القطاع الخاص تلبيتها للسماح لها بالبث، كما يجب ان يجدد القانون الضرائب او المبالغ التي ينبغي دفعها للحكومة مقابل استخدام الذبذبات والقنوات.

وقال السيد رمزي: مثلما يوجد عندنا قانون شركات، وقانون مطبوعات ونشر، فاننا بحاجة الى قانون بث، قبل السماح للقطاع الخاص بالعمل في مجال التلفزيون.

وقال السيد رمزي: «في لبنان، صدر قانون بعد ان كانت الشركات الخاصة تعمل في هذا المجال، وقد ترتب عليه اغلاق محطات عديدة ذات ميزانيات متدنية وتعمل على نطاق محدود وعجزت عن تلبية المعايير والمتطلبات الجديدة، ولا نريد ان يحدث مثل هذا عندنا».

«علينا ان نفكر مسبقاً، بدلاً من اغلاق المحطات فيما بعد، ويجب الموافقة على قانون بث، باسرع ما يمكن، كمظلة لتنظيم المحطات العامة، والمحطات الخاصة المستقبلية».

واكد السيد رمزي قائلاً: «اننا ندرس قوانين الاذاعة الاوروبية وقوانين البلدان الاخرى لنخرج بصيغة شاملة وعملية لا تحتاج الى تعديلات في كل سنة».

وخلال اجتماع لمجلس الوزراء، عقد في مؤسسة الاذاعة والتلفزيون الاردنية في ايلول الماضي، نوقشت الحاجة الى قانون بث، مع ان هذا الموضوع لم يكن مدرجاً على جدول الاعمال.

الى جانب خطة الاستراتيجية الخمسية، والاستقلال المالي والإداري لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون، المنتظر منذ زمن طويل، اكد السيد رمزي خلال الاجتماع مع رئيس الوزراء الدكتور عبدالسلام المجالي، على الحاجة الى قانون بث، وقد وافق رئيس الوزراء «من حيث المبدأ على مشروع يطرح على البرلمان المقبل قبل نهاية السنة.»

وفيما يتعلق بالاستقلال المالي والإداري، المقرر تطبيقه في الأول من كانون الثاني ١٩٩٨، قال السيد رمزي ان الفائدة الرئيسية التي ستحققها مؤسسة الإذاعة والتلفزيون بالنظام الجديد تتمثل في امكانية اتخاذ قرارات وتنفيذها بصورة اسرع.

واوضح مدير عام مؤسسة الاذاعة والتلفزيون قائلا: «هذا مهم جدا بالنسبة لنا، اذ سيكون بوسعنا بالفعل ان نتخذ قرارات ونقوم باجراءات دون عقبات بيروقراطية، ودون الاضطرار الى تقديم طلبات وانتظار موافقة اجتماع مجلس الوزراء عليها، ستكون ذات فائدة كبيرة في تحسين خدماتنا».

واضاف: «نحتاج في كثير من المناسبات، الى شراء شيء ما، لم يكن في خططنا قبل بضعة شهور، ومثال ذلك اننا قبل اسبوعين من الانتخابات ادركنا الحاجة الى ستوديو للانتخابات واننا لا نستطيع اضاعة اسبوعين للحصول على الموافقات، لانه لا يوجد شيء اسمه «اسبوعان» من الانتظار بالنسبة للعاملين في التلفزيون والاذاعة».

وقال السيد رمزي: «الاستقلال بالنسبة لنا سوف يعني ايضاً استخدام وقت البث الحر بطرق مختلفة، للحصول على دخل، بالتسوق التلفزيوني مثلاً، في فترة البث من السادسة صباحاً وحتى الثانية عشرة ظهراً، اعتباراً من بداية السنة القادمة».

بميزانية مقدارها ٢٨,٥ مليون دينار لعام ١٩٩٧، والموزعة بين النفقات والموجودات الثابتة، وبزيادة مقترحة مقدارها ٥٪ في ميزانية العام المقبل، فان مؤسسة الاذاعة والتلفزيون ترمي الى زيادة وتحسين وسائل التقوية لتغطية جميع مناطق المملكة.

وقال السيد رمزي «ان الاشارات تنتقل افقياً، والمناطق الواقعة فوق او تحت مستوى البث غير انها لاتستقبل الاشارات، وقد ساعد البرج الجديد في صويلح الذي بدأ العمل به في شهر ايلول الماضي في وصول التلفزيون الأردني الى مناطق اوسع. ما زالت هناك حاجة الى وسائل تقوية في كل انحاء البلاد».

واضافة الى توسيع شبكة التقوية، يخطط التلفزيون الاردني لزيادة ساعات الانتاج.

وكشف السيد رمزي عن خطط لـ ٢٥٠ ساعة انتاج سنوياً، لكن طلب السوق العربي يقدر ب ٦٠٠٠ ساعة سنوياً.

ونتيجة للطلب الشديد، وخاصة على التمثيليات المنتجة محلياً، فان الاستثمار في الانتاج مربح جداً.

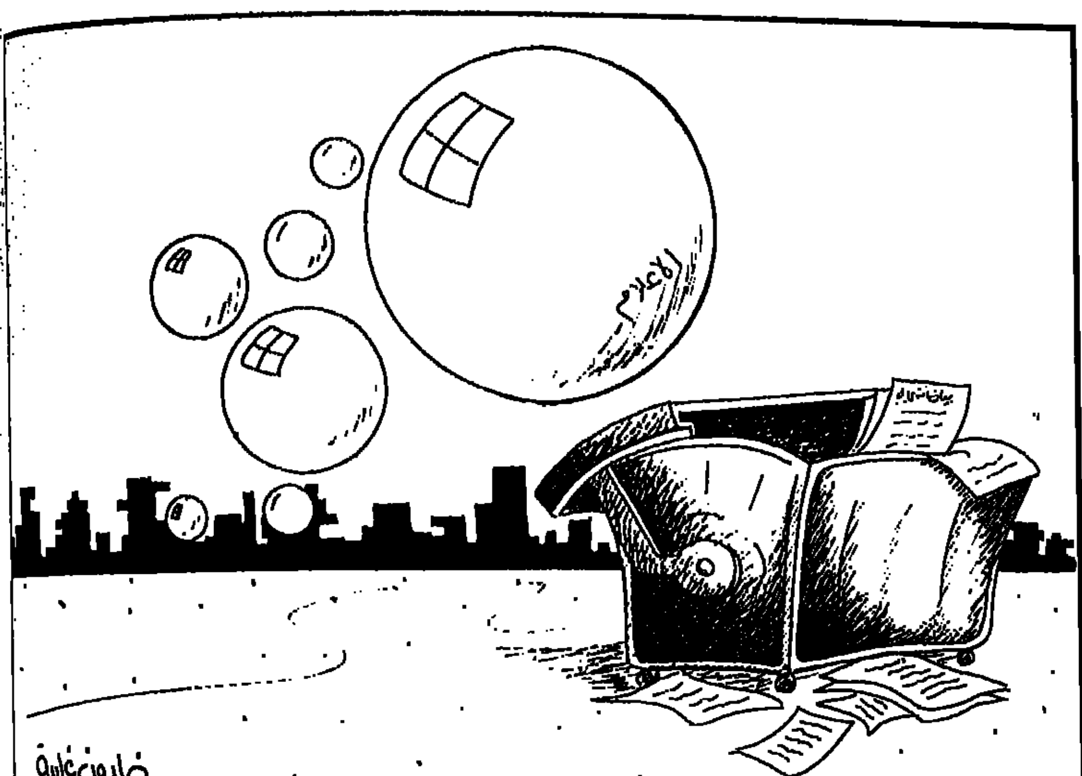
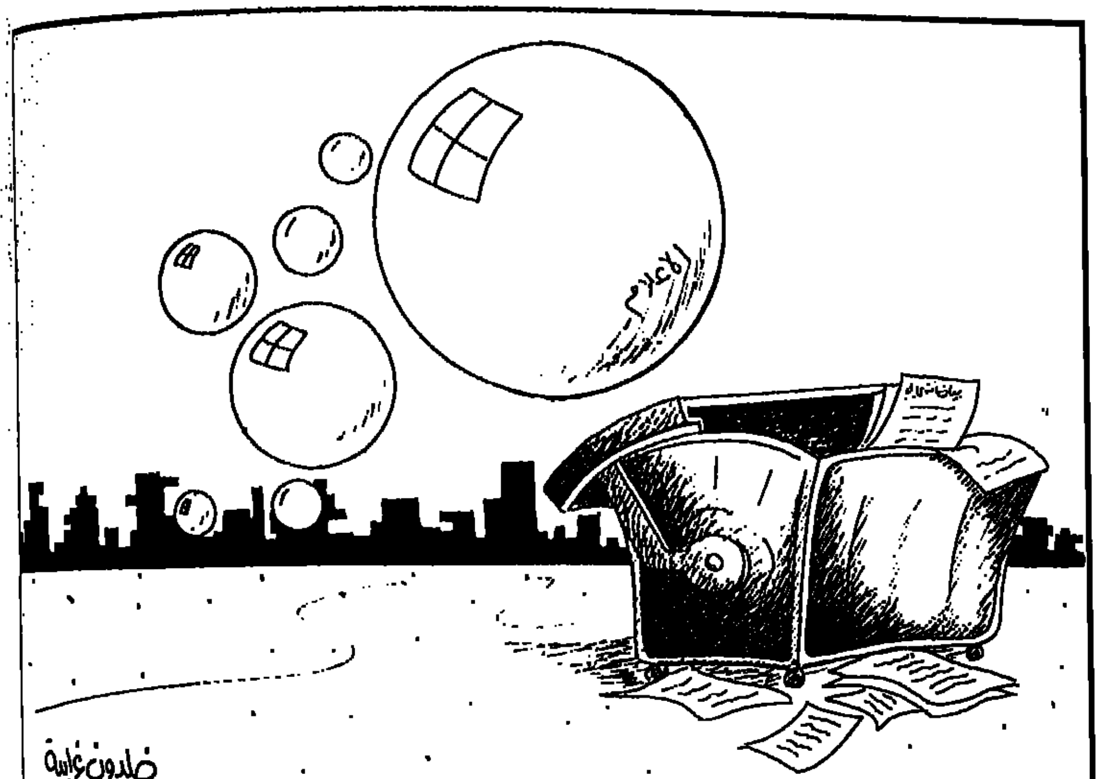
وقال السيد رمزي ان الانتاج مكلف جدا اذ يكلف انتاج تمثيلية مدتها ساعة واحدة ما بين ٢٠ الف و ٣٠ الف دولار، لكن الدخل يفوق النفقات بنسبة ربح تبلغ عشرين بالمئة

ولكن هذا العائد ليس سريعا، فقد يتطلب الامر انتظار ١٨ شهراً على الاقل لكن هنالك حاجة الى الانتاج في السوق، لذلك يمكن بيع كل انتاج بسهولة وهو استثمار مؤكد، حسبما ذكر السيد رمزي.

واختتم حديثه بالقول ان اي بلد لا يستطيع منفرداً انتاج اكثر من الف ساعة تمثيل في السنة.

الاتصال الشخصي والتأثير المباشر على الناخبين كان سيّد الموقف في الحملة للبرلمان الثالث عشر

محمد سلامة*

في الوقت الذي كانت فيه انظار متابعي وسائل الاعلام تتجه إلى الصحافة والاذاعة والتلفزيون للتعرف على وقائع ومظاهر الحملة الدعائية للانتخابات البرلمانية الأخيرة، فإن حملات انتخابية من نوع آخر كانت تنشط بعيداً عن وسائل الاعلام، في البيوت والدواوين والمضارب على أطراف العاصمة وخارجها في المحافظات وخاصة في محافظات الجنوب.

ولم يكن من قبيل المبالغة ما ردده بعض المرشحين من انهم لم يلجأوا إلى وسائل الاعلام لبث الدعاية لاشخاصهم وشعاراتهم. إذ كان هؤلاء منصرفين إلى لون آخر اكثر "اصالة" وعفوية في الحملات الانتخابية ويتمثل في الاتصال الشخصي المباشر، مع جموع الناخبين، وفي حالات عدة كان "مدراء" الحملة الانتخابية هم الذين يتولون الاتصالات المباشرة نيابة عن مرشحيهم.

وكما في حملات سابقة، فقد اثبت هذا الأسلوب التقليدي والمتوارث جدواه ونجاعته وذلك بالنظر إلى المفاهيم الاجتماعية السائدة التي تعلي من شأن وفاعلية المخاطبة المباشرة بين المرشح والناخب، والتي تحمل رسالة اولى مفادها أن المرشح على جانب من التواضع والاريحية وانه يعتني بالسؤال عن الناس والاتصال بهم فرداً فرداً، ولا يلجأ إلى التعالي ومخاطبة الناس عن بعد عبر وسائل الاعلام المفروضة على الجميع والتي لا تحمل اي طابع شخصي ولا تتيح المجال للاستفسارات والاستيضاح او لبذل التعهدات، فضلاً عن المباسطة التي لا بد منها للاستمالة وتأليف القلوب.

ومن المعلوم ان الاتصال يلعب دوراً مركزياً في العمليات الاجتماعية والنفسية التي يقوم بها الانسان في حياته اليومية، فهو همزة الوصل بين الانسان والبيئة الاجتماعية، وهو كذلك الوسيلة الاساسية لنقل ما يدركه الانسان إلى الآخرين، وبطرق عديدة تتناسب مع درجة نضجه ومستواه العقلي، فهو يتصل لإثبات ذاته وشخصيته وتلبية حاجاته، أو لزيادة معرفته بالبيئة التي يعيش فيها، والتأثير على الآخرين من حوله.

ونظراً لاهمية الاتصال الانساني عبر العصور، فقد عمل الانسان على تطوير وسائل الاتصال، بحيث غدا نقل رسالة ذات معنى من المصدر إلى المتلقي، عملية دقيقة ومدروسة ومخططاً لها .. فالرسائل الاتصالية يجب أن تراعي مستوى المتلقي وأن تكون ذات صلة به، واختيار الوسيلة الاتصالية تحكمه اعتبارات عملية، مثل استغلال مصادر اتصالية متوافرة أصلاً في بيئته، او اعتماد وسائل جديدة.

لقد اوضحت الدراسات والابحاث ان الاتصال الشخصي (الوجاهي) يبدو ذا تأثير اقوى من وسائل الاعلام الجماهيري على المتلقين وارائهم وحتى إقناعهم. كما بينت الدراسات ان قادة الراي الذين يمارسون التأثير على اتباعهم، ينتشرون بين فئات المجتمع وطبقاته ويماثلونهم في الصفات .. وان هذا النوع من الاتصال الشخصي (الوجاهي) يزيد من قابلية الانسان لتبني فكرة ما، كما يزيد من نظرية الإدراك والسيطرة الذي يؤثر على القبول بالبرنامج (الانتخابي) مثلاً، إلى حد الاقناع (الاتصال الاقناعي).

هناك مثلاً خطبة الجمعة، حيث يتلقى المصلون من خطيب الجمعة، الوعظ والإرشاد، الذي يحمل بين ثناياه الترغيب والترهيب، كما يساعد في زيادة حماسهم نحو قضية ما .. ومن خلال دراسة السيرة النبوية نجد كيف ان الرسول (صلى الله عليه وسلم) كان قبل ان يأمر الصحابة بالتوجه إلى الغزوات والمعارك، يثير فيهم الاندفاع من خلال خطبة حماسية تحببهم في القتال وان أحد الحسنيين ينتظرهم: النصر او الشهادة.

كما يلاحظ ان المهرجانات الخطابية اشد تأثيراً على جمهور المتلقين الذين يحضرون المهرجان، من وسائل الاعلام، سواء المرئية او المسموعة او المكتوبة.

وهناك مثلاً ندوات الاتصال الشعبي بما تتضمنه من تسلية فولكلورية كاسلوب فاعل في الاتصال (الاغاني والحكايات والرقصات الشعبية) فهي ذات تأثير قوي على الجمهور [illegible] الرسائل من [illegible] الاتصال الشخصي والذي [illegible]

العادة آثار قوية على المتلقين.

ويستخدم الاتصال الشخصي للترويج لحملة انتخابية، بهدف نشر البرنامج الانتخابي وإقناع الجمهور به وتثبيت صورة إيجابية عنه في الأذهان، وإبقائه حياً في الذاكرة.

وتستخدم وسائل مساندة مثل الاجتماعات (التجمعات العشائرية والعائلية) والمحاضرات والحفلات الشعبية، لتعزيز الحملة الانتخابية، بهدف إقناع المتلقين (الناخبين) بتبني الافكار والطروحات الواردة في البرنامج الانتخابي للمرشح.

تؤكد نظريات الاعلام الحديثة جميعها اهمية الاتصال الوجاهي المباشر، في التأثير على الافراد والمجتمعات، مما دفع الباحثين للتفكير في استغلال قوة تأثير الاتصال الوجاهي، لإبلاغ الرسالة إلى اكبر عدد ممكن من الناس، لتخدم في النهاية اغراض الرسالة التي يراد غرسها في اذهان المتلقين، فالعلاقة الشخصية اقوى من العلاقة التي قد تنشأ بين المتلقي ووسائل الإعلام، وبالتالي فإنها اكثر اجتذاباً للمتلقين.

كما اشارت بعض الدراسات إلى اهمية مصادر

> ”تقل في أسلوب الاتصال المباشر الوجاهي فرصة المرأة في الحضور والمشاركة، في ظل مجتمع العشيرة الذكوري الذي تغيب فيه المرأة عن اللقاءات والاجتماعات، او حضور الدواوين، ويغيب خيارها في شخصية المرشح“

الاتصال الشخصي كالأقارب والاصدقاء والجيران وقادة الراي او مسؤولي الحملة الانتخابية انفسهم الذين يختلطون بالجمهور [illegible] الاتصال المباشر الاستمالات العاطفية [illegible] التي تحرك المتلقي وتقنعه في النهاية (خطبة الجمعة، او المهرجان الانتخابي)، [illegible] العاطفية تخضع للدين والقيم [illegible] والتقاليد الاجتماعية السائدة، وهذا ما يوجب على المرشح [illegible] او المادية او للبرلمان وغيره، مراعاة الجوانب المتعلقة بالمعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية، مما يساعد في بلورة فكرة إيجابية عند المتلقي (الناخب) عن هذا المرشح

ومن القيم الاجتماعية السائدة في المجتمع الاردني، ان الاسرة الكبيرة افضل من الاسرة الصغيرة، وان كثرة الابناء [illegible] اقتصادي واجتماعي للعائلة والعشيرة

وبالعودة إلى الانتخابات الاخيرة (١٩٩٧) فإن هناك جملة من المحطات يمكن رصدها والتوقف عندها، بخصوص هذه الانتخابات، مما جعلها الاكثر إثارة للجدل، وما يهمنا من بين هذه المحطات بروز العشائرية والعلاقة الشخصية التي كانت الورقة الاقوى في تدعيم القاعدة الانتخابية للمرشح. فقد مثلت الاجتماعات العشائرية في الدواوين والمقرات الانتخابية الطريق الوحيد لاقرار المرشح الاقوى. وفي دراسة انتخابية اجراها مركز الريادة للمعلومات، اجاب ٣٧٪ من المبحوثين بانهم مارسوا نشاطهم الاجتماعي (الانتخابي) من خلال ديوان العشيرة، ولذلك اثر اغلب الناخبين دعم مرشح العشيرة (الاجماع)

إن التجمعات العشائرية (الاتصال الوجاهي والشخصي) المناصرة للمرشحين، ومن خلال تواجدها في المقرات الانتخابية او ديوان العشيرة، كانت السمة الابرز في الترويج الدعائي للمرشحين (مرشح العشيرة) من خلال الاجتماعات العشائرية في الانتخابات الاخيرة

ولقد لوحظ كم ان الحملات الانتخابية كانت فاترة، فلم يكلف العديد من المرشحين انفسهم عناء البحث عن مؤيدين ومناصرين خارج دوائر التأييد والمناصرة التي يعتبرونها لانفسهم، والتي لم تتجاوز حدود العشيرة او المكان الخاص لجهة الروابط الاسرية والعلاقات العشائرية والمصلحية .. إذ كانت غالبية المرشحين [illegible]

يلجأوا للدعاية الانتخابية (اليافطات) ولا الى الاعلان في الصحف، ولا حتى من خلال الاذاعة والتلفزيون. ولقد أرجعت ادارة التلفزيون [illegible] التجارب المحدود من المرشحين مع الاعلان [illegible] الذي استخدمه التلفزيون والاذاعة لاول مرة [illegible] المعركة الانتخابية التي غلب عليها الطابع [illegible] والعشائري. حيث تركزت الحملات [illegible] الاتصال الشخصي والجماهيري (الالتقاء [illegible] بالناخبين).

ولقد اشار العديد من الذين مارسوا [illegible] الانتخابي، انهم صوتوا لمرشح العشيرة [illegible] صحيح دون قراءة البرامج الانتخابية [illegible] الاخرين، وبعيداً عن الحملات الانتخابية [illegible] الاعلام (الصحافة او الاذاعة والتلفزيون) [illegible] النزعة العشائرية هي السبب في رفع نسبة [illegible] البطاقة الانتخابية ورفع نسبة التصويت [illegible] خلال التكتلات العشائرية.

كما ان هذا الأسلوب من الاتصال [illegible] الوجاهي تقل فيه فرصة المرأة في الحضور [illegible] وذلك في ظل مجتمع العشيرة (الذكوري) [illegible] فيه المرأة عن اللقاءات والاجتماعات [illegible] الدواوين، ويغيب خيارها في شخصية المرشح.

ولقد ساعد الاتصال الشخصي [illegible] المرشحين مع الناخبين في [illegible] الانتخابية، حيث ذكرت بعض [illegible] الانتخابية لعام ٩٧ قد بلغت [illegible] دينار، وذلك ضمن حساب [illegible] المرشحين الذين [illegible] من ١٠٠ الف دينار [illegible] حين ان بعض المرشحين [illegible] وكما ورد [illegible]

الدولة والإعلام: الحفاظ على منطق الحقوق هو الضمانة المركزية للدولة

جمال الطاهات*

مع تطور وازدياد تعقيد المجتمعات المعاصرة، ازداد الطلب على وسائل الاتصال الجماهيري، وليس ذلك فقط من اجل ضمان الحشد الجماهيري، وإنما لتفتيت الحشد المضاد، وخصوصاً ان إمكانية استخدام وسائل الاتصال لم تعد حكراً على احد.

يبقى من المهم ان نميز بين إعلام الدولة وإعلام الجماعات داخل الدولة. وضرورة هذا التمييز، للتاكيد على ان الدولة الديمقراطية ليست حكراً على فئة دون اخرى، وان الديمقراطية ليست إلغاءً للصراع الاجتماعي إنما هي عقلنة لهذا الصراع ووضعه في إطار من الوحدة التي تجعل له حدوداً مقررة سلفاً لا يجوز لاي طرف ان يتعداها، ضمن هذا التصور الذي يؤكد ان الصراعات داخل المجتمعات الديمقراطية لا تلغى ولا تختفي وإنما تحكم وتدار بموجب قانون الحد الادنى من العنف والقوة وقانون الصراع في إطار الوحدة.

من هنا تصبح المهمة المركزية للدولة الديمقراطية ممثلة بمؤسسات السيادة هي ضمان نفاذ قانوني الحد الادنى من العنف والصراع في إطار الوحدة. وهذه المهمة تنفذ من خلال الخطاب السياسي للدولة. وهذا الخطاب هو الذي يصوغ يوميات العمل الإعلامي في الدولة الحديثة، ويترتب على ضوئه اولويات العمل الإعلامي، ويتم من خلاله تحديد العبارات والتراكيب اللغوية الرسمية للدولة.

دور الإعلام في الدولة الحديثة، حتى وهو يعبر عن فئة مصالح، هو ترسيخ خطاب هذه الدولة والدفاع عنه. إذ ان دفاع اي فئة داخل الدولة عن مصالحها ومهاجمتها لمصالح الفئات الاخرى، يتم من خلال منطق الدولة ومعاييرها. ويستند ايضاً على فكرة صياغة المصلحة ضمن إطار منظومة الحق التي تعبر عن موضوعية الدولة وعن صلاحيتها كإطار لحياة الأفراد. لذلك ليس من الحكمة بمكان ان نتحدث عن إستراتيجية إعلام او خطة إعلام لمجرد الرغبة باستكمال إطار شكلي للعمل. لان الدولة وخطابها الموحِّد الجامع لا يمكن أن يتم تحميلها على تقنيات دعائية تشبه تلك التي تسوق نوعاً جديداً من حلوى الاطفال او المنظفات الكيماوية. إذ ان نص السلطة يجب ان يقبل بشكل لا نهائي هوامش تضاف إليه من خلال العمل الإعلامي اياً كان شكله. فاي نص إعلامي جديد – حتى لو كان نص معارض – هو نص الدولة مضافاً إليه هوامش جديدة، وفي النهاية يَحمل النص على الهوامش، او ان هذه الهوامش هي التي تحمل النص وتصون ديمومته.

النص الصحفي وتعبيراته تمثل تصوراً عاماً للحقيقة الموضوعية التي تعبر عن موضوعية الدولة. فما يمكن ان يسمى استراتيجية إعلام هو اما ان يكون إنشاء لنص السلطة في الدولة وهذا يجب ان يكون منجز في الزمن الماضي الذي ورثنا منه الدولة. او هو مجرد عمل بالهوامش تتصدى له فئات المصالح المختلفة ولا يجدر باي حكومة تعبر عن وحدة الدولة ان تقوم به. إستراتيجية الإعلام هي مهمة لفئة داخل الدولة تسعى للدفاع عن مصالحها مستثمرة الإمكانات السياسية والجماهيرية لوسائل الاتصال. وهذا لا يعبر عن وحدة الدولة وفكرتها المركزية الموحدة لفئات المصالح المختلفة إلاّ بمقدار ما ينسجم مع نص الدولة المنجز.

سلطة الدولة الحديثة هي نص وليس فقط تعبيرات القوة. بل إن البعض يبالغ بالقول إن علاقات القوة التي تؤسس الدولة هي اولاً وقبلاً علاقات تناص. اي ان القوى الاجتماعية تدخل في علاقات نصية حتى تؤسس دولة. ولا يمكن للقوة ان تكون تعبيراً عن الدولة او يمكن اجزائها إذا لم تتم إعادة صياغتها عبر نص الدولة، فهذه الصياغة هي التي تجعل القوة التي تقرب الإنسان عن ما يريد سلطة يمكن الإذعان لها. بل إن تعبيرات القوة التي تنشئ السلطة إن لم تصاغ عبر نص مناسب للدولة، تكون دعوة استفزازية ليتحدى الجميع الدولة التي تحميها القوة العارية. التعبيرات الفجة للقوة غير المصاغة هي نفي للدولة وهي دعوة صارخة وإعلان حاد لانتحار الدولة القائمة.

من هنا فإن صيانة هيبة الدولة كمهمة مركزية للإعلام تضمن الحد الادنى من استخدام القوة تنفذ من خلال تقديم نص رصين، وليس من خلال استعمال إشارات القوة. فالسلطة في الدولة الديمقراطية قائمة على فرضية ضمنية هي حقيقة وجود القوة التي تديمها، ولكن استمرار ضمنية هذه الفرضية هو الذي يسمح بتحويل علاقات القوة إلى علاقات نصية.

ففي الاستعراضات العسكرية والسياسية، تماماً كما في نصوص المسرح، تستعمل إشارات دالة على القوة ضمن سياق احتفالي. وكذلك في الاحتفالات الرسمية، هناك وجود للإشارات الدالة على القوة، ولكن القوة نفسها تكون غائبة، ويحضر عنها فقط النص. فعلاقات التناص هي التي تستحضر القوة بشكل ضمني. وفي حالة العجز عن إخفاء العياني في قوة الدولة يكون نص الدولة قد غاب، ويصبح الإذعان لقوتها إذلالاً. إذ تفقد القيادة في مثل هذه الحالة تميزها الذي لا يدرك سببه وتصبح موضوع مقارنة وتناظر مع إمكانيات بشرية اخرى لا يوجد ما يمنع تفوقها على إمكانات القيادة. والدولة بهذا المعنى هي الإطار الذي يسمح لإذعان حر للقوى المتفوقة على القيادة.

اما في اللحظات التاريخية الانقلابية او تلك التي تهيء للحالة الانقلابية، تحضر القوة ويغيب النص، وتصبح السلطة وليس نصها هي موضوع السلوك او التعايش او الرفض. إذ ان النص او الخطاب يحمل القوة بوصفها حقيقة ضمنية، لكن إذا حضرت هذه الحقيقة بشكلها العياني وسيطرت تفاصيلها على بنية النص لا يعود للنص او الخطاب من معنى. فالغاية من النص الإعلامي الذي يعكس نص السلطة هي الإشارة إلى حقيقة وجود القوة ضمنياً وليس وصفها وذلك لضمان حضورها الغائب وغيابها الحاضر.

ما دام هناك دولة وسلطة بالضرورة هناك خطاب، وهناك استراتيجية تنطلق من نص واضح، والحديث عن إستراتيجيات إعلام او ثقافة جديدة، او الحديث عن الضرورة لإنشاء نص جديد او صياغة خطاب جديد للدولة كل هذه التعابير او ما شابهها تصدر إما عن اناس غير واعين للدولة التي يتحدثون عنها كواقع موضوعي، او بسبب رغبة او مصلحة جزئية لتغيير الطبيعة الموضوعية للدولة القائمة. او انها [illegible] فهم قاصر للدولة كحقيقة [illegible] والممارسة. ومثل هذا التصور في الوعي الذي يعمي أصحابه عن التمييز لا يؤهلهم لان يتقدموا بمشاريع وصياغات استراتيجية للدولة التي تقوم على إدعاء انها تؤسس لحالة ديمقراطية.

وعليه فإن الدولة بحد ذاتها نص منجز وخطاب مصالح، والرغبة بتقديم نص جديد او استحداث خطاب جديد هي إما نتيجة عدم إدراك للنص والخطاب القائمين أو نتيجة لنزعة إنقلابية في تسيير الأمور، وهذه الرغبة قد تاتي نتيجة الرغبة بتطوير المصالح الخاصة خارج إطار منظومة الحق التي تعبر عن موضوعية الدولة. في كل الاحوال الدعوة لتاسيس خطاب جديد للدولة هي تعبير عن غربة الإرادة الحاكمة عن حقيقة الدولة. من هنا يمكن القول أن ما تتقدم به الحكومات المتعاقبة من مشاريع إستراتيجية جديدة حول الثقافة والإعلام هي إما تعبير عن عدم الفهم للحالة الموضوعية الراهنة للدولة، او تعبير عن نزعات انقلابية تسعى لتغيير الطبيعة الموضوعية للدولة، والحالتين ذات التاثير المدمر. لذلك من الضروري أن نميز بين فئات المصالح او الجماعات السياسية التي تصل للسلطة وتصبح تعبيراً عن الدولة، وبين الحقيقة الموضوعية للدولة.

للدولة تعبير موضوعي واحد، ولها نص واحد، شارك الجميع – في زمن هو ماضي بالضرورة – في صياغته، وكل ما عدى ذلك هوامش يجب أن تحمل النص الوحيد للدولة وان تؤسس لآفاق عقلانية جديدة للتعبير الموضوعي للدولة. ويأتي نفي الدولة حين يعتقد البعض أن الهامش الذي أضافوه إلى نص الدولة – تعبيراً عن مشروعية وجودهم في هذه الدولة – هو النص الذي يعبر عن الدولة. وتزداد الخطورة إذا طالبت فئة مهيمنة الجميع بإنشاء هوامشهم على الهامش الجديد الذي يعبر عن مصالح تلك الفئة.

تبقى الاشارة إلى ان تطوير العمل الإعلامي وتقنياته وصياغاته عبر تطور الأحداث، وعبر تطور تاريخي موضوعي يشارك الجميع في صياغة معالمه. فمما يورده مؤرخو الإعلام ان احد التطورات المهمة في صياغة الخبر حدثت بعد مقتل الرئيس الاميركي ابراهام لنكولن، وكان هذا التطور ضرورياً ليبقى الحدث ضمن نص الدولة. إذ سمحت الصحف لنفسها ان تنقل خبراً بهذا الحجم بشكل لا ينسجم مع الصياغة التقليدية للخبر. وعليه فان تطور الإعلام يحدث عبر التطور الموضوعي للدولة لا عبر الضغط المزاجي على الإعلاميين. او لنقل إن اغتيال الرئيس لنكولن جعله تلقائياً من نص الدولة وخطابها، ولم يتم التجديد عبر إجراءات حكومية. وكانت الحرية الإعلامية هي الشرط الذي مكن الإعلاميين من صياغة الحدث الاستثنائي عبر نص الدولة.

وعودة إلى الاردن، التوقف عند ما يتم تكراره من حديث عن ثقافة جديدة او خطاب جديد او استراتيجية إعلام جديدة، كل هذه التفاصيل يجب أن لا تصدر عن الحكومة فالحكومة التي تعبر عن الدولة الاردنية التي تمر بمرحلة انتقالية عليها ان ترصد التحولات الموضوعية للدولة وتعبر عنها بالاشتراك مع الجميع لا ان تفرض نفسها كحقيقة خارج السياق الإنساني الذي يصنع الدولة كحقيقة موضوعية. فالإستراتيجيات الإعلامية الجديدة يصنعها الإعلاميون الذين يعبرون عن فئات مصالح مختلفة وآراء وقناعات متباينة.

لا توجد للدولة إستراتيجية إعلام واحدة، وإنما هناك إستراتيجيات إعلامية مختلفة تعبر عن التنوع في المجتمع الذي يحمل الدولة. وكل هذه التباينات مرتبطة بالدولة وتصوغ مصالحها من خلال نص الدولة. وما على الدولة إلاّ أن تعيد إحياء نصها الذي غاب وحل محله ركام من الكلمات وهذا الركام لن يستطيع ان يخفي التناقضات الموضوعية للدولة لزمن طويل. النص وليس الكلمات هو الذي يحل المشاكل، ويستبدل القوة العارية بالحضور الدائم لخيارات قبول الآخر.

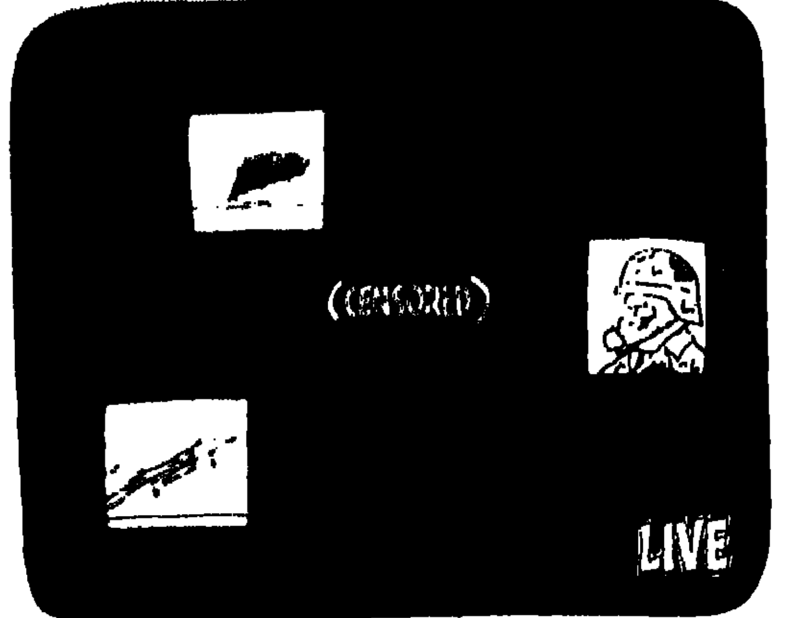
من هنا فإن المطلوب من اي حكومة اردنية هو العمل على التمسك بخطاب الدولة ونصها الذي يستوعب تناقضات حالتها الإنتقالية. على ان يترك للإعلاميين والمثقفين حرية إعادة انتاج هذا النص بالشكل الذي تمليه الشروط الفنية للعمل الإعلامي وليس شروط فئة مصالح مهيمنة تحرم العمل الإعلامي من ان يكون ترسيخاً للدولة التي تميزها.

واخيراً لا بد من الإشارة ان التعبير الحر حق من الحقوق التي لا يجوز ان تقيد تحت اي ذريعة، بل إن الحفاظ على منطق الحقوق هو الضمانة المركزية للدولة. ففكرة الحق وتجلياتها العيانية هي التي تسمح بديمومة العلاقة بين الفرد والدولة. فانا اقبل بالدولة ما دام هناك منظومة من الحقوق التي تجعل مصالحي ومتطلبات حياتي مشروعة وممكنة. والدولة بهذا المعنى تصبح إطاراً موضوعياً للتجلي العياني الحق عبر ممارسة الافراد له. وإذا لم تعد الدولة كذلك فإنها تفقد سندها الموضوعي، او لنقل إنها تفقد الشرط الذي يمكنها من ان تبقى حقيقة موضوعية مؤسسة على تبرر الجميع لها وليس على قوة ما تحمي حضوراً مؤقتاً. إن استقرار منظومة الحقوق وصيانتها من العبث والتلاعب هو الذي يمكن من تحويل الحضور واللقاء العفوي والمؤقت بين الافراد والقوة إلى دولة. لذلك تمكنت مجموعات من المهاجرين يوماً ما من بناء دولة.

*كاتب وباحث اردني

رحلة صحفية في مجاهل المعلومات

علياء طوقان *



يمكن تفهم الضغوطات التي يواجهها المسؤولون أثناء عملهم خاصة وأنهم في معظم الأحيان لا يملكون المعلومات نفسها. على أنه لا يمكن لهذا البلد أن يفخر بأنه يتمتع بجو سياسي ليبرالي وأن مصادر معلوماته ذات مصداقية، بينما في نفس الوقت تبقى وسائل إعلامه في الظلام بخصوص قضايا تخص كل أردني.

نشرت صحيفة "هارتس" الاسرائيلية أواخر تشرين ثاني الماضي تقريراً حول "مناورات" بحرية مشتركة بين الاردن واسرائيل اجريت في خليج العقبة.

وفي محاولة للكتابة حول الموضوع لصحيفة "جوردن تايمز" قمت باتصالات مع عدة مصادر رسمية افادت بان التمارين كانت ذات طبيعة "إنسانية" وليس عسكرية، وانها ركزت على مهام البحث والانقاذ. وهذا يختلف عمّا ذكرته الصحف الاسرائيلية ووكالات الانباء العالمية في تقاريرها عن "المناورات" في ذلك اليوم.

وقد أوضح لي احد المصادر المطّلعة بانه وفقاً لمعاهدة السلام الأردنية الاسرائيلية الموقعة سنة ١٩٩٤ فإن مثل هذه التمارين المشتركة تقع ضمن سياق نشاطات "البحث والانقاذ" الهادفة للمساعدة في التنسيق بين البلدين في حالات الطوارئ، في خليج العقبة، كالغرق مثلاً.

وقد قمت بالاتصال بمصدر رفيع المستوى مطّلع على الامور العسكرية على امل الحصول منه على تاكيد رسمي للخبر ولإلقاء الضوء على هذه التمارين. ولكن المصدر رفض رفضاً تاماً التعليق على الخبر وذهب بعدها إلى نفي حدوث المناورات جملة وتفصيلاً.

فاوضحت له بان وكالات الانباء العالمية صورت هذه التمارين على انها "ذات طبيعة عسكرية"، وان هذه ربما فرصة الاردن لنقل الحقائق من وجهة نظرنا نحن بدلاً من اسرائيل والتي اعلنت مؤسستها العسكرية رسمياً عن إجراء هذه "المناورات". ولكنه مرة اخرى اجابني برفض صارم. وفي نهاية الامر لم يتم نشر الخبر في "جوردن تايمز" ولا في اية صحيفة اردنية اخرى، حسبما اعلم.

وفي قضية مشابهة الشهر الماضي ايضاً ذكرت الصحف الاسرائيلية بان جلالة الملك الحسين ورئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو التقيا في لندن، وهو اللقاء الاول بين الزعيمين منذ محاولة الموساد اغتيال السيد خالد مشعل، رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في عمّان.

وعلى الرغم من انني تلقيت معلومات حول اللقاء من مصدر رسمي اردني، فإن كل المصادر الاخرى التي قمت بالاتصال بها، وحتى الوزراء، إما نفوا معرفتهم باللقاء او رفضوا التعليق على الموضوع. اما الصحافة الاسرائيلية فقد نقلت عن مكتب السيد نتنياهو [illegible] الاجتماع التاريخ على انه "مناقشات حول العراق". وحتى يومنا هذا فليس هناك اي تاكيد او نفي اردني للرواية الاسرائيلية حول الموضوع.

هذه الامثلة لا تظهر فقط صعوبة الحصول على المعلومات في الاردن ولكنها تدل على حجم الضرر الذي تسببه بعض المؤسسات الرسمية من دون قصد او لاية اسباب اخرى بالمصالح الوطنية من خلال امتناعها عن او تحرفها من نقل الحقائق الأساسية لوسائل الاعلام المحلية والدولية.

وعلى الرغم من عملية التحول الديمقراطي التي بداها الاردن سنة ١٩٨٩، يظل الوصول إلى المعلومات في المملكة مهمة صعبة جداً إن لم تكن مستحيلة. وباستثناء القليل من حالات النجاح المبين، فقد فشلت الحكومات المتعاقبة في تحقيق اي شفافية او تمكين الصحفيين والعامة من الوصول إلى المعلومات.

ومع ظهور "الطريق السريع للمعلومات"، فإن توفر المعلومات على [illegible]

[illegible] او رفضهم في مساعدة مندوبي الصحف المحلية في مقارعة هذا [illegible] رغم [illegible] الصحفية المنكورة مع [illegible] الاعلام [illegible] وجود مواقع الكترونية على شبكة الانترنت الحكومية [illegible] المخابرات العامة.

[illegible] من خلال الخبرة المتواضعة التي اكتسبتها كصحفية [illegible] في الافادة من وسائل التكنولوجيا الحديثة في نشر [illegible] نظرنا [illegible] للاحداث عبر صحفنا ووسائل إعلامنا. ويبدو ان المسؤولين الاردنيين بشكل عام لم يستغلوا [illegible] كافية للتاثير في الراي العام العالمي او حتى المحلي.

وفي نفس الوقت [illegible] ان هناك نقص في الإدراك بان المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها محلياً يمكن الحصول عليها عن طريق الانترنت، وانه في بعض الاحيان، [illegible]

معلومات دقيقة، وهذه التهم [illegible] والمؤسسات الرسمية في [illegible] والمفروض ان المسؤولين الاردنيين [illegible] احياناً براحة اكبر في [illegible] اجانب، وإعطاء معلومات حول [illegible] في الاردن والامثلة على هذا [illegible] خالد مشعل حيث [illegible] معرفة تفاصيل [illegible] ووسائل الاعلام الاردنية [illegible] والاعلام العربي والعالمي [illegible] لا تسجل لصالح الصحفيين [illegible] المسؤولين.

ومنذ عودتي للعمل في "جوردن [illegible]" اقل من شهر بعد قضائي [illegible] الخارج، فإن الأخبار الثلاثة التي [illegible] بخصوص العلاقات الاردنية الاسرائيلية [illegible] قرأتها في الطبعات الالكترونية [illegible] الانجليزية لصحيفتي "هارتس" و[illegible] بوست". ولدى متابعتي لكل من [illegible] حاولت الحصول على رد [illegible] محاولة اما ان احصل على [illegible] ان اواجه طريقاً مسدوداً.

فنتيجة لغياب المعلومات [illegible] والإعلاميين يقعون في [illegible] بدلاً من صنعها ونقلها وإيضاحها [illegible] وكان الاعلاميين [illegible] تقاريرهم. [illegible] الاخبار من زاوية رد الفعل [illegible] انهم في حالة دفاع عن [illegible] هناك اي رد لديهم.

ويتضمن قانون المطبوعات [illegible] سوراً تؤدي إلى زيادة حرمان الصحفيين [illegible] الوصول إلى المعلومات.

ومن ضمن مواد القانون [illegible] الوصول إلى المعلومات [illegible] ١٠ الذي يمنع نشر "وثائق حكومية [illegible] مكتومة". ولكن المشكلة هنا [illegible] ما هي الوثائق ذات الطبيعة [illegible] سلبيا على مسؤولية [illegible]

اولاً بسبب [illegible] تصنيف الكثير [illegible] مكتومة" ويمكن [illegible] معلومات [illegible] عليها مكتومة.

وثانياً، [illegible] الصحفيين [illegible] اثناء سعيهم [illegible] رسمياً من قبل [illegible]

إن القليل [illegible]

محطات في التطوير المؤسسي للصحافة الأردنية

تدخل حكومي سلبي وايجابي معاً!

بنية تحتية متكاملة وغياب خطة نهضوية

نادر الحوراني *

ارتبط قطاع الصحافة في الأردن من ناحية نشوئه وتطوره وواقعه المؤسسي، بتاريخ الأردن الحديث، منذ تاسيس الإمارة وحتى الآن. فقد كان إصدار صحيفة "الحق يعلو" سنة ١٩٢٠ من اولى الخطوات التنظيمية لسمو الأمير المغفور له عبدالله بن الحسين عند وصوله إلى معان، وتلتها جريدة «الشرق العربي» التي صدرت سنة ١٩٢٣ وحتى سنة ١٩٢٨ لتكون الجريدة الرسمية الأردنية، وذلك لسد الفراغ الإعلامي في موضوع النشر والتوثيق، والتوعية والتعبئة الشعبية في مرحلة من ادق المراحل التاريخية، التي عاشها الأردن منذ بدايات تاسيسه.

ومنذ ذلك التاريخ، وحتى الآن تطورت الصحافة في الأردن تطوراً ملموساً، بعد أن خاضت تجارب كثيرة، وعسيرة.. بين المغامرات الفردية والمحاولات الحكومية والحزبية، والمخاطرات المهنية، بالإضافة إلى اختلاط الصحافة الفلسطينية العريقة نسبياً بالصحافة الأردنية الناشئة وغير المستقرة. وقبل محاولة استعراض التسلسل التاريخي للواقع المؤسسي للصحافة الأردنية، لا بد أن نشير إلى انه يمكن تصنيف الواقع الحالي للمؤسسات الصحفية العاملة في المملكة إلى ثلاثة انواع هي:

١- المؤسسات الاستثمارية الإعلامية الكبرى:

وهي في مجملها، او معظمها، شركات مساهمة عامة ذات رأس مال كبير، وهذه الشركات تمتلك وسائل ومتطلبات النشر الصحفي كاملة من حيث المباني والمطابع والتقنية الحديثة، بالإضافة إلى العنصر البشري المدرب من صحفيين وإداريين وفنيين، وتقوم جميعها بإصدار صحف يومية منتظمة وهي مؤسسات "الراي"، "الدستور"، و "الاسواق"، و "العرب اليوم".

٢- المؤسسات الاستثمارية الإعلامية المتوسطة والصغيرة:

وهذه المؤسسات تقوم بإصدار الصحف والمطبوعات عن طريق الطباعة لدى الغير، ولا تحتاج إلى إنشاءات وتجهيزات فنية ضخمة او اعداد كبيرة من الصحفيين والفنيين، وهي في مجملها تقوم بإصدار صحف أسبوعية ومثلها: "اللواء"، "شيحان"، "اخبار الاسبوع" وغيرها.

٣- المؤسسات الإعلامية غير الاستثمارية:

وهذه المؤسسات لا تبغي الربح من خلال عمليتها الإنتاجية، وإن كانت لا ترفضه، وهي في الأغلب تصدر صحفاً ترعاها احزاب سياسية، او شخصيات ذات توجهات فكرية او عقائدية او سياسية ومثالها: "السبيل"، "النهضة"، "الجماهير" وغيرها.

إن المتتبع لتاريخ إصدار الصحف في المملكة منذ عام ١٩٢٠ وحتى الآن، يلاحظ أن التفكير ببناء مؤسسات إعلامية، لم يبدأ إلاّ في خطوات تمهيدية في النصف الثاني من الستينات، عندما بدأت الحكومة بعمليات تنظيمية شملت دمج الصحف اليومية الرئيسة، التي كانت صادرة في المملكة في ذلك الوقت، وبمشاركة حكومية، حيث تم في عام ١٩٦٧، دمج صحيفتي "المنار" و"فلسطين" وصدرت عنهما "الدستور" في عمّان، كما تم دمج صحيفتي "الجهاد" و"الدفاع" وصدرت عنهما "القدس" في مدينة القدس.. إلاّ أن ظروف الاحتلال الاسرائيلي للضفة الغربية، جعلت "الدستور" هي الصحيفة اليومية الأردنية الوحيدة في ذلك الوقت، إلاّ أن تسارع الأحداث السياسية في ذلك الحين قد حدَّ من حركتها لإنشاء مؤسسة صحفية نموذجية، تنسجم مع الطموحات التي بدأ التفكير بها في ذلك الوقت، كما عاودت صحيفة "الدفاع" الصدور مرة ثانية من عمّان بعد الحرب، ثم توقفت سنة ١٩٧١ نتيجة سحب امتيازها.

وكانت المرحلة الثانية من هذه الخطوات التمهيدية، هي إنشاء المؤسسة الصحفية الأردنية "الراي" في عام ١٩٧١ كمؤسسة حكومية، ثم ناطقة باسم الاتحاد الوطني العربي، ورغم صدور "الراي" في ذلك الوقت بإمكانات فنية وصحفية جيدة، فإنها كانت تعاني من التبعية الحكومية، من حيث الاعتماد على الهبات والسلف المتتالية من الحكومة لتسيير اعمالها، وكذلك على عدد كبير من الموظفين والصحفيين المنتدبين من جهات حكومية، كما انه لم تكن لها القدرة على الاستقلال المالي والإداري في ذلك الوقت. وفي عام ١٩٧٤ بدأت ملامح المؤسسات الصحفية تظهر بشكل اكثر وضوحاً وتنظيماً، من خلال تحول القطاع الخاص للتحدي، بعد بيع الحكومة حصتها في صحيفة "الراي"، حيث اقتسمت جريدتا "الراي" و "الدستور" السوق الإعلامي والإعلاني والتوزيعي وبدأت المنافسة المؤسسية بينهما لتطوير المطابع والتجهيزات الفنية الاخرى مما ادى إلى تطوير قطاع الصحافة في الأردن بشكل عام.

> ما زال السوق الأردني يُعاني فراغاً فيما يتعلق بالمجلات السياسية العامة والمتخصصة والكتب والدراسات والروايات والقصص والأبحاث الأدبية والفكرية والثقافية المختلفة، حيث لا يزال توجه القارىء الأردني للمطبوعات الواردة في الخارج بسبب عدم وجود البديل المحلي

وفي عام ١٩٧٥ صدرت صحيفة "الاخبار" اليومية التي توقفت بعد اقل من عام على صدورها، كما صدرت صحيفة "الشعب" سنة ١٩٧٦.. إلاّ أن هذه التجربة التي كان من المفترض أن تكون تجربة ناجحة باعتبار انها بدأت كشركة مساهمة عامة آخذة بعين الاعتبار البعدين الاستثماري والإعلامي لانطلاقتها .. لم تنجح بسبب عدة عوامل، من اهمها التغييرات المتواصلة على إدارتها ورئاسة تحريرها نتيجة التدخلات الحكومية فيها والتي ادت إلى إضعاف تطورها، وعدم القدرة على اقتحام السوق الأردني الصغير نسبياً والموزع بين الجريدتين الكبيرتين في ذلك الوقت بشكل شبه محكم كما ظهرت عدة صحف ومجلات إلاّ انه لم يكتب لها الاستمرار ولم تسجل هذه المطبوعات باستثناء "الراي" و "الدستور" أية نقطة على طريق مأسسة قطاع الصحافة.

وكانت المرحلة الاكثر اهمية في مجال العمل المؤسسي الصحفي، عندما تم تحويل صحيفتي "الراي" و "الدستور" بترتيب من الحكومة إلى شركات مساهمة عامة، تساهم فيها الدولة من خلال المؤسسة الأردنية للاستثمار بنسبة ١٥٪ في كل منهما وذلك في العام ١٩٨٦.

وقد بدأت المؤسستان منذ ذلك الوقت، باتخاذ الخطوات الجادة والاكثر سرعة في مجال العمل المؤسسي، حيث تم استكمال الانظمة والقوانين المتعلقة باعمال هاتين المؤسستين، كما تم العمل بسرعة على استكمال مقومات المشروع الصحفي من ادارة والات واجهزة، وكذلك إعداد الكوادر الادارية والصحفية [illegible] الثاني.

وفي اوائل عام ١٩٨٩ عادت الحكومة للتدخل مرة اخرى لاعادة [illegible] الاسهم الكبيرة في الشركتين [illegible] الضمان الاجتماعي [illegible] الحكومية في [illegible]

٦١٪ من اسهم الراي للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي، والمؤسسة الأردنية للاستثمار

٢٣٪ من اسهم الدستور للمؤسسة العامة للضمان الاجتماعي والمؤسسة الأردنية للاستثمار

إن من أهم النتائج التي يمكن الوصول إليها من هذه القراءة السريعة لتاريخ الواقع المؤسسي للصحافة في الأردن، ما يتركز في أن المشاريع الصحفية حتى عام ١٩٦٧ كانت عبارة عن محاولات فردية او لمجموعة افراد نجح بعضها بالاستمرار بقواه الذاتية وفشل معظمها في الاستمرار، ولم يكن بينها مشاريع مؤسسية واضحة المعالم وتدل إحصائية قمت بإجرائها لدراسة اخرى حول اسباب توقف الصحف الأردنية عن الصدور على انه قد صدر في الأردن منذ عام ١٩٢٠ ولغاية عام ١٩٦٧ (١٧ جريدة و ٢١ مجلة) لم يبق منها في فترة الستينات سوى ٧ صحف و ٦ مجلات من بينها صحف صدرت بعد عام ٦٧، وأن معدل اعمار حوالي ٣٨٪ من هذه الصحف و ٢٥٪ من المجلات كان اقل من سنة واحدة

بالإضافة إلى أن حوالي نصف المطبوعات التي صدرت حتى عام ١٩٦٧، قد توقفت لاسباب مالية بسبب الخسارة المالية الناجمة عن عدم انتشار المطبوعة، وعدم وجود جدوى اقتصادية في استمرارها

كما أن معظم المشاريع الصحفية التي نشأت في الأردن، إذا استثنينا وبشكل نسبي، بعض الصحف الكبيرة في ذلك الوقت حتى سنة ١٩٦٧ لم تأخذ بالاعتبار موضوع "المأسسة"، بل كانت عبارة عن مشاريع صغيرة تتألف من عدة صحفيين ومطبعة، واقسام صغيرة للمحاسبة والإعلان والتوزيع والإدارة، لا تشمل في مجملها اي نموذج اقتصادي او إعلامي.

إن نظرة سريعة إلى مواد قانون المطبوعات الصادر في الاول من شباط ١٩٩٧، التي تشترط أن لا يقل عدد المحررين في المطبوعة اليومية عن ٤ محررين، وفي الاسبوعية عن اثنين بالاشتراط اتفاق الصحيفة [illegible] مع وكالتي انباء عالميتين، ولا يزيد [illegible] انها عن ثماني صفحات، بين حجم [illegible] الصحيفة التي كانت سائدة في ذلك الوقت

ولعل اللافت للنظر في هذا الاستعراض هو دور الحكومة الرئيسي في عمليات تنظيم [illegible] وبناء المؤسسات، سواء من حيث البناء [illegible] والتأسيس، او المشاركة المالية والإدارية في إطار المؤسسات. فقد بدأ التفكير بإعادة تنظيم الصحافة سنة ١٩٦٧، بمبادرة حكومية حيث [illegible] بموجب قانون المطبوعات الذي صدر في [illegible] دمج امتيازات الصحف القائمة ولم تمنح [illegible] اية تصاريح جديدة سوى لصحيفتي الدستور والقدس، اللتين تأسستا نتيجة اندماج الصحف [illegible] الكبرى بمبادرة ومشاركة حكومية كاملة، كما ان [illegible] المؤسسة الصحفية الأردنية "الراي" تم بمبادرة وإدارة حكومية، حيث قامت الحكومة بشراء امتياز [illegible] صحيفة "الجهاد" التي كانت قيد التأسيس [illegible] واصدرت بدلاً منها صحيفة "الراي".

بالاضافة إلى أن إعادة النظر في ملكية [illegible] اليومية الكبرى سنة ١٩٨٦، وهي "الراي" و "الدستور" وتحويلها إلى شركات مساهمة عامة كان [illegible] مباشر من الحكومة. ولا يمكن لأي منصف ان ينكر [illegible] الحكومة في ذلك الوقت (اي في منتصف الستينات) كانت تفكر برؤيا مستقبلية متطورة، [illegible] مقدمة ترعاها هي، لعدم إمكانية مغامرة [illegible] الخاص مثلها في ذلك الوقت. ولقد اطلعت في الاوراق الشخصية للمرحوم الاستاذ محمود [illegible] الذي كان اول رئيس تحرير لجريدة "الدستور" [illegible] من الحكومة عند دمج صحيفتي "المنار" و"فلسطين" على مسودة تقرير متكامل لإقامة دار كبرى [illegible] والنشر في سنة ١٩٦٥، تم إعداده بناء [illegible] الحكومة آنذاك، وقد تضمن هذا المشروع [illegible] مؤسسة كبرى للطباعة والنشر، تمتلك جميع [illegible] المشاريع الصحفية الكبرى الإنشائية والفنية [illegible] وكان من أهم اهدافه إرساء تقاليد صحفية [illegible] الأردن، تساهم مساهمة فعالة في [illegible] والتثقيف الشعبي، وتنمية الفهم السياسي [illegible] الوعي الديمقراطي، وخلق رأي عام واع ومستنير ومؤمن بالحرية والعدالة الاجتماعية، وإرساء [illegible] الديمقراطية في ذهن الرأي العام، بالإضافة إلى [illegible] من الأهداف التي تحدد سياسة هذه المؤسسة [illegible] الفكري والثقافي والعلمي والإخباري والاجتماعي [illegible] ذلك من الأمور، التي يصعب تعدادها [illegible] وقد تضمن هذا المشروع إصدار عدد كبير من [illegible] والمجلات والكتب، والقصص والنشرات [illegible] الإعلامي، الموجود في البلاد في ذلك الوقت.

لقد كان لمشاركة الحكومة في تأسيس الشركات الصحفية في منتصف الستينات وبداية السبعينات [illegible] يبررها، وذلك نتيجة إحجام القطاع الخاص [illegible] مؤسسات صحفية كبرى نتيجة التكلفة [illegible] القليل في ذلك الوقت، والذي يشكل مخاطرة [illegible] يقبل عليها القطاع الخاص [illegible] وجود نصوص في قانون المطبوعات [illegible] الإجراءات العقابية، التي كان من [illegible] وتلك الصدور والتي [illegible] المال عن المغامرة في هذا [illegible] الصحفية التي [illegible] استطاعت ان [illegible] وكانت مبادرة الحكومة [illegible] آنذاك القطاع الخاص [illegible] القطاع الخاص [illegible] مسؤولية [illegible]

الاستقرار المالي والإداري، إلى درجة اصبحت فيها ضمن الصف الأول من المؤسسات الصحفية في العالم العربي، كما استطاعت قيادات القطاع الخاص ان تثبت أن صحفها هي صحف الوطن الذي تنتمي إليه وتمثله وتتبنى فكره وسياساته، دون حاجة الحكومة لأن تملك صحفاً تمثل افكارها وسياساتها.

إلاّ أن الحكومة عادت مرة ثانية للمشاركة بالصحف الرئيسية القائمة انذاك من خلال تحويلها إلى شركات عام ١٩٨٦، وفي الوقت الذي كانت فيه الصحف قد خطت خطوات واسعة في تنظيم وتطوير المهنة، دون أن تثقل كاهل الحكومة مادياً ومعنوياً. ولقد ادركت الحكومة مؤخراً عدم ضرورة مشاركتها بالصحف ولكن بخطوات بطيئة، وجاء قانون المطبوعات والنشر رقم ١٠ لعام ١٩٩٣ ليحدد عدم جواز أن يزيد مجموع مشاركة أو مساهمة الحكومة والمؤسسات الرسمية العامة والصناديق التابعة لأي منها عن ٣٠٪ من راس مال اي شركة أو مؤسسة صحفية، وحدد القانون مهلة سنتين قابلة للتمديد لسنتين أخريين للجهات الرسمية لتوفيق اوضاعها وفق أحكام هذا القانون. ومن الجدير بالذكر ان المؤسسة الأردنية للاستثمار قد باعت حصتها البالغة ١٥٪ من راس مال جريدة "الدستور" للقطاع الخاص، كما تم تخفيض مساهمة الضمان الاجتماعي بنفس الصحيفة لتصبح ٣٠٪ من رأس مالها. إلاّ أن الحكومة عادت وتراجعت عن هذا النص عند تعديل قانون المطبوعات رقم ١٠ لسنة ٩٣ وصدور قانون جديد مؤقت سنة ١٩٩٧ حيث تم الغاء المادة المتعلقة بتحديد مساهمة الحكومة في الصحف كلياً، مما اتاح للحكومة ومؤسساتها البقاء كشريك اكبر في صحيفة "الراي" حتى الآن.

من ناحية أخرى قامت الحكومة السابقة بخطوة جديدة نحو التخاصية في مجال الاعلام، حيث أعلنت عن نيتها إلغاء وزارة الإعلام وتحويل مؤسساتها إلى شركات مساهمة عامة، تساهم فيها الدولة، بعد فك ارتباطها بالوزارة، مما يترك انطباعاً بأن هذا التوجه قد يشمل في المستقبل الشركات الصحفية التي تساهم فيها الدولة باعتبارها المؤهلة اكثر من غيرها من المؤسسات الإعلامية للعمل وفق نظريات القطاع الخاص وإدارته.

> كان لمشاركة الحكومة في تأسيس الشركات الصحفية في منتصف الستينات وبداية السبعينات ما يبررها وذلك نتيجة إحجام القطاع الخاص عن بناء مؤسسات صحفية كبيرة نتيجة التكلفة العالية والمردود القليل في ذلك الوقت والذي يشكل مخاطرة كبيرة لا يقبل عليها القطاع الخاص عادة بالاضافة إلى عدم وجود نصوص في قانون المطبوعات تحمي الصحف من الاجراءات

لقد نجحت قيادات القطاع الخاص التي تدير دفة العمل في المؤسسات الصحفية الأردنية في اقتحام الخصوصية التي تتميز بها عملية بناء المؤسسات الصحفية الأردنية، وضمان نجاحها واستمرارها، رغم اختلافها البائن عن تأسيس اي مشروع آخر في المجالات التي تجعل من الإقبال على هذه المهنة مغامرة فيها الكثير من الخطورة وتتطلب الدراسة الجادة التي تضمن لها طريق النجاح.كما نجحت إلى حد كبير في تحقيق اكبر قدر من التساوي بين شقي المعادلة التي تضمن إقامة المؤسسة الصحفية وضمان نجاحها: ففي الطرف الاول من المعادلة لا بد من التوازن الخارجي بين دراسة الجدوى الاقتصادية لاقامة المشروع الصحفي من حيث دراسة تكلفة الإنشاء التي تتضمن البناء والاجهزة وكلفة الأيدي العاملة وغير ذلك من عناصر بناء المشروع، ودراسة سوق الصحيفة وحصتها المحتملة في مجال الإعلانات والتوزيع والطباعة، وأن تتوازن هذه الدراسة مع الرسالة الإعلامية لهذه الصحيفة من حيث الفلسفة الإعلامية التي قامت من اجلها والتي تميزها عن غيرها. وفي الطرف الثاني من المعادلة، لا بد ايضاً من تحقيق التوازن الداخلي بين عنصري النجاح لاية صحيفة وهما الإدارة الصحفية التي تجند قدراتها الإدارية والاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من السيطرة في مجالات الإعلان والتوزيع والطباعة بما يضمن تحقيق أعلى عائد تستطيع الوصول إليه من الارباح لتغطية التكلفة الكلفة، ولضمان الاستمرار والتطور، وبين القيادة الصحفية التي تجند كل طاقاتها لتقديم اكبر قدر من الخدمة الصحفية المميزة التي تنطلق من الرسالة الإعلامية للصحيفة، بغض النظر عن حجم التوزيع او نسبة الإعلان - وحتى دون التفكير في الأرباح

إن تحقيق هذه التوازنات الخارجية والداخلية لضمان نجاح المشروع الصحفي بشقيه الإعلامي والاستثماري، يؤكد قيمة هذا العمل من حيث الجدية والمخاطرة النوعية التي تميزه عن اية مشاريع اقتصادية أخرى، كما تؤكد قدرة القطاع الخاص على إدارة هذا المشروع استثمارياً وإعلامياً وبنجاح ملحوظ

وبعد، فإن المؤسسات الاستثمارية الصحفية الكبرى المتواجدة حالياً في السوق الأردني تمتلك جميع المقومات والعناصر التي يتطلبها نجاح المشروع الصحفي المتكامل، من حيث رأس المال الكافي والتجهيزات الفنية والإنشائية، وإمكانيات الإنتاج والتسويق، بالإضافة إلى اجهزة صحفية وإدارية وفنية مؤهلة ومدربة، وسمعة صحفية عالية محلياً وخارجياً، وأخيراً التطور التقني الملموس بإدخال "الحوسبة" لادارة عمليات إنتاج الصحف في كافة مراحلها.

ومع هذا التقدم فإن السوق الأردني لا يزال يعاني من فراغ صحفي فيما يتعلق بالمجلات السياسية العامة والمتخصصة، والكتب والدراسات والروايات والقصص والابحاث الأدبية والفكرية والثقافية المختلفة، حيث لا يزال توجه القارىء الأردني للمطبوعات الواردة من الخارج بسبب عدم وجود البديل المحلي لديه. كما أن هذه المؤسسات تخلو حتى الآن من الأذرع الرئيسية للعمل الصحفي، وهي مراكز المعلومات والدراسات والأبحاث، ومراكز التدريب والتأهيل والقياس، هذا إذا استثنينا إعلان "الراي" عن خطتها البدء قريباً بانشاء "مركز للدراسات والمعلومات"، نأمل ان يسد جزءاً من الفراغ الموجود في هذا المجال بالإضافة إلى عدم توجه الصحف الكبرى لإصدار طبعات دولية ذات مستوى مرموق لنقل صورة الأردن للعالم، كما تفعل العديد من الصحف العربية رغم مباشرتها بإصدار نشرات إلكترونية عبر شبكة الإنترنيت

وفي نفس الوقت لا يمكن إنكار جهود ومحاولات بعض المؤسسات الصحفية لإصدار عدة مطبوعات تسد الفراغ الإعلامي، رغم انها لا تعتبر مؤسسات استثمارية إعلامية كبرى لأنها لا تمتلك وسائل ومتطلبات النشر الصحفي، من حيث رأس المال والمباني والمطابع والتجهيزات، كما يجب التنويه إلى أن المطبوعات الفكرية الثقافية الوحيدة التي تصدر في الأردن هي التي تصدرها وزارة الثقافة وبعض الجامعات الأردنية

لقد حاولت هنا قدر الإمكان، بيان الواقع المؤسسي للصحافة في الأردن من حيث الملكية والعلاقات داخل الجسم الصحفي والمهني ابتداءً من التطور التاريخي للعمل المؤسسي في المجال الصحفي، وصولاً إلى الواقع الحالي، والتطلعات المستقبلية، لبناء المؤسسات الصحفية المتكاملة.

ونؤكد مرة أخرى أن البنية التحتية لبناء المؤسسات الصحفية المتكاملة متوفرة حالياً في مؤسساتنا الصحفية الكبرى وإن ما نحتاجه لتحقيق نهضة صحفية شاملة، هو وضع "خطة للصحافة" تحدد احتياجات بلدنا من المراكز والمطبوعات والوسائل الإعلامية المختلفة، ويتم تحقيقها من خلال خطة تنفيذية متكاملة، يتم فيها توزيع الأدوار على المؤسسات القائمة، أو المشاركة بينها في بعض المشاريع، وخصوصاً مراكز المعلومات والدراسات والتدريب والتأهيل، وإصدار الطبعات الدولية، وربط شبكات المعلومات المحلية والدولية وغير ذلك من البرامج والأفكار.

التباسات

كان لمشاركة الحكومة في تأسيس الشركات الصحفية في منتصف الستينات وبداية السبعينات ما يبررها وذلك نتيجة إحجام القطاع الخاص عن بناء مؤسسات صحفية كبيرة نتيجة التكلفة العالية والمردود القليل في ذلك الوقت والذي يشكل مخاطرة كبيرة لا يقبل عليها القطاع الخاص عادة بالاضافة إلى عدم وجود نصوص في قانون المطبوعات تحمي الصحف من الاجراءات العقابية

ما زال السوق الأردني يُعاني فراغاً فيما يتعلق بالمجلات السياسية العامة والمتخصصة والكتب والدراسات والروايات والقصص والابحاث الأدبية والفكرية والثقافية المختلفة، حيث لا يزال توجه القارىء الأردني للمطبوعات الواردة من الخارج بسبب عدم وجود البديل المحلي.

* نائب مدير عام المؤسسة الصحفية الأردنية "الراي"، ومقاله مبني على ورقة قدمها خلال ندوة نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات حول "الصحافة والاعلام في الأردن، الواقع والتطلعات".

ثورة المعلومات وأثرها على الأردن:
التغييرات الديمقراطية والاصلاحات الاقتصادية تفتح الأبواب

اسامة الشريف *

عندما نتحدث عن ثورة المعلومات التي اصبحت السمة المميزة للعقدين الأخيرين من القرن العشرين، فاننا نتحدث عن المدى الذي ساعدت فيه هذه الثورة المواطن العادي بتزويده بالخيارات المتعددة لتلقي المعلومات وتوزيعها.

ولم يكن لمثل هذه الثورة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، أن تتم دون التطور السريع لما يسمى اليوم بتكنولوجيا المعلومات. لقد جعلت تلك التكنولوجيا من الممكن تخزين واستعادة ونقل واستغلال ونشر كميات هائلة من المعلومات بتكاليف متدنية نسبياً.

ففي أي لحظة من اللحظات يجري تبادل الملايين من دقائق المعلومات من خلال خطوط الهاتف وأدوات البث الفضائي والهواتف الخلوية والمواسيب، واتصالات المايكروويف والانترنت واشكال أخرى متعددة من الاتصال الرقمي. ومع أن الحاسوب يجسد هذا العصر الرقمي فان وصول الانترنت، وهي شبكة عملاقة تربط ملايين الحواسيب في كل انحاء العالم، قد دفعت هذه الثورة إلى افاق جديدة.

إن كل ما يحتاجه المرء لاستخدام الانترنت هو جهاز حاسوب وخط هاتفي. لقد ثورت الانترنت طريقة الاتصال بين الناس وخلقت طريقاً سريعاً للمعلومات تقوم الآن بتغيير العالم السياسية والاقتصادية والاجتماعية بسرعات لا تصدق.

إن هذا العصر الرقمي قد ادى إلى إعادة رسم ثقافة البشر وقيمهم وتوقعاتهم بشكل لا يوازيه إلا الثورة الصناعية في القرنين الماضيين. ويتم انفاق بلايين الدولارات هذه الايام من قبل شركات تكنولوجيا المعلومات لتطوير وسائط متعددة قادرة على تخزين كم هائل من المعلومات، وتوجد الآن اقراص مدمجة تحتوي على موسوعات باكملها وعلى أعمال درامية وموسيقية وترفيهية. وسوف يؤدي ظهور اجيال جديدة من الشرائح الدقيقة الى زيادة القدرة التخزينية للوسائط الجديدة مثل اقراص الفيديو الرقمية والتي ستجعل من الممكن تخزين وعرض الافلام على الحاسوب الشخصي.

اننا نعيش اليوم في عالم ترتبط فيه الاف الشبكات الالكترونية ببعضها عبر كابلات بحرية ومئات من اقمار الاتصالات التي تدور في الفضاء والتي تجعل من الممكن ارسال صور حية من ساحة المعركة وإجراء مكالمات من وإلى الاماكن النائية وعقد مؤتمرات فيديو في المدارس والمستشفيات والبنوك وأماكن ادارة الأعمال الاخرى. انه عالم يتواصل: يبيع ويشتري ويرفه عن نفسه من خلال بعد جديد هو الفضاء الالكتروني، حيث ينشأ عالم واقعي جديد لا يتأثر بإمكانات الانسان المحدودة، حيث تنشأ مدن الكترونية وبنوك الكترونية ومؤتمرات الكترونية من جملة اشياء أخرى. ان استكشاف الانسان لهذا العالم الجديد قد بدأ لتوه وما شاهدناه في السنوات القليلة الاخيرة ليس اكثر من لمحة في بصر.

الأردن وثورة المعلومات

ليس الأردن غريباً على ثورة المعلومات وهذا العالم الواقعي الجديد. لقد غيرت ثورة المعلومات حياتنا بقدر كبير في فترة قصيرة نسبياً. ونستطيع هنا في الأردن أن نرى ونلمس ونشعر بهذا التغيير ...

المعلومات هذا، فان الأردن يبدو في وضع جيد بالمقارنة مع الاقطار العربية الاخرى.

لقد سبقنا مصر والسعودية، مثلاً في توفير الاتصالات الخلوية واتصالات الانترنت المباشرة. وحتى هذا اليوم، فان خدمة الانترنت المباشرة غير مسموح بها في السعودية، وفي سورية لا يزال على المرء ان يحصل على تصريح امني خاص لتشغيل جهاز فاكس.

وقد استغل الناشرون الاردنيون، بشكل جيد، الفرص التي توفرها ثورة المعلومات. وتنشر معظم الصحف الأردنية طبعات الكترونية عبر الشبكة العالمية يقرؤها مئات الالوف يومياً في انحاء العالم وكانت صحيفة "ستار" (Star) اول من فعل ذلك في تشرين الثاني ١٩٩٥.

من خلال هذه الطبعات الالكترونية المربوطة بالشبكة يصل الناشرون إلى القراء في اي مكان في العالم، مما يفتح اسواق جديدة لمنتوجهم.

ولدى العديد من الشركات الاردنية مواقع على شبكة الانترنت، حيث تتصل عبر هذه المواقع بحرية مع الشركاء التجاريين في الولايات المتحدة واوروبا واسيا من خلال البريد الالكتروني.

إن التكيف مع حقائق العالم الواقعي الجديد قد كان اكثر سلاسة في الأردن عنه في فرنسا مثلاً حيث ما زال النشر عبر البريد الالكتروني والانترنت، بدعة، حتى أن دائرة المخابرات العامة الاردنية انشأت موقعاً على الشبكة تتواصل فيه مع المواطنين، بينما ...

ليس الأردن غريباً على ثورة المعلومات وهذا العالم الواقعي الجديد. لقد غيرت ثورة المعلومات حياتنا بقدر كبير في فترة قصيرة نسبياً. ونستطيع هنا في الأردن أن نرى ونلمس ونشعر بهذا التغيير الذي أحدثته هذه الثورة. فالأطباق الفضائية تغطي أسطح المنازل في المدن والقرى. ويستخدم آلاف الأردنيين الهواتف الخلوية والحاسوب وشبكة الانترنت يومياً.

تتحدث جلالة الملكة نور عن مشاريع التنمية المحلية على صفحتها على الشبكة. وفي سعيهم نحو الفوز في الانتخابات العامة ...

الطريق الى مجتمع المعلومات:
أول قانون لتنظيم استخدام تكنولوجيا الاتصالات في المانيا
التشريع الجديد يوفر أشكالاً مختلفة للحماية خاصة للشباب

مارتن شور *

شهد الأول من آب الماضي تطبيق قانون جديد، ينظم استخدام وتطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة في جمهورية المانيا الاتحادية. وهذا القانون المتعدد الأغراض الإعلامية يوفر إطاراً قانونياً لتناول موضوع الاتصالات، يمكن من خلاله إرساء حقائق قانونية وقواعد مامونة للتخطيط المستقبلي.

هناك حاجة ملحة في المانيا اليوم للتشريع باتجاهين مختلفين:

اولاً: لازالة الحواجز التي تعيق التطور الحر لقوى السوق في مجال خدمات المعلومات والاتصالات الجديدة، وبتوفير اطار تجاري موحد لتقديم واستخدام هذه الخدمات

ثانياً: لتطبيق القواعد الضرورية والقانونية لحماية المعلومات، وضمان امن البيانات، وحماية حق التاليف وحقوق الشباب والمستهلكين وصيانة المسؤولية

تدخل المانيا ميداناً مجهولاً هنا، بينما لا يملك اي بلد اخر اية مجموعة قواعد يمكن المقارنة معها والحقيقة القائلة ان البنية التحتية للاتصالات في المانيا تضم اكثر من ١٠٠ الف كيلومتر من كوابل الزجاج الليفي وثلاثة ملايين خط هاتف ISDN، مما يجعل هذا التشريع على جانب كبير من الاهمية. كما ان جميع مؤسسات التعليم العالي والابحاث وعددها ٢٢٨ مرتبطة بخط تبادل معلومات خاص يسمح بمعدلات بث عالية جداً

يرمي قانون خدمات المعلومات والاتصالات الجديد الى تطوير وسائل الاعلام المتعددة وتسويقها واستخدامها بشكل سليم مما يضمن اساساً قوياً للنمو الاقتصادي واستحداث وظائف جديدة. ومن ناحية اخرى فانه ينظم ما هو ضروري جداً لعمل وسائل الاعلام طبقاً للمبدأ المتبع في المانيا وهو ان ازالة القيود ...

المراسلات بين المحامين والزبائن فمثل هذا الترتيب يضمن ان تكون الوثيقة اصلية. فهي تتكون من رمز رقمي خاص يمكن تحليله باستخدام رمز اخر متوفر، ويتعلق القانون بالترخيص والمراقبة. وليس هنالك اي اجراءات ...

ان النهج الليبرالي هذا إزاء تبني أوجه ثورة المعلومات كان له اثر ايجابي على الأردن والأردنيين. فسهولة الوصول إلى نظام المعلومات العالمي، سواء من خلال التلفزيون الفضائي أو البريد الألكتروني أو الانترنت، قد وفر للأردنيين في كل مكان خياراً لم يحظوا به من قبل. وقد أثر هذا الخيار على الرأي العام والمعرفة العامة. فلم يعد بالإمكان حجب المعلومات بواسطة أمر من مسؤول حكومي وانتهت وصاية الحكومة على المعرفة العامة للناس، خاصة معرفتهم السياسية.

الانترنت والاطباق الفضائية فان علينا أن نتذكر ايضاً ان اولوية الاردن تتمثل في تزويد شعبه بمياه نظيفة وتعليم افضل ومعالجة طبية ووظائف ومستوى معيشة افضل.

ان كوننا جزءاً من القرية العالمية يؤمن لنا حقوقاً متساوية في هذا العالم المتشابك.

من العالم. ليس هنالك أجوبة مباشرة على معظم هذه الأسئلة. لكننا نعرف ان بعض الفرنسيين يعتبرون الانترنت خطراً يهدد اللغة والثقافة الفرنسيتين.

وهنالك هاجس اخر، حسب رايي، يتمثل في حقيقة أنه بينما حاولت وسائل الاعلام التقليدية ...

شواهد من ايران ولبنان والأردن والصين

العولمة تجعل الرقابة على الاعلام مادة للتندر

سمير برهوم *

يبدو للمتتبع للمشهد الاعلامي في العالم العربي والإسلامي، أن هناك اختراقات هنا وهناك تحمل دلالات عميقة وتشير من جهة لتخبط الأنظمة ومن جهة أخرى إلى ما ستكون عليه الامور في المستقبل القريب.

ففي الأسبوعين الاخيرين من شهر تشرين ثاني الماضي حملت الانباء ثورة اية الله حسين منتظري على النظام الايراني القائم ودعواه إلى التعددية السياسية وبشكل خاص التعددية الاعلامية.

كما حملت الاخبار عزم الحكومة اللبنانية مقاضاة تلفزيون "ال. بي. سي" لقيامه ببث مقابلة اعتبرت مخالفة لقانون الاعلام المرئي والمسموع. ويبقى ان نسمع رد فعل الحكومة والطوائف المختلفة على المقابلة التي اذاعها تلفزيون "إل. بي سي" مع الفنان "المنشق" زياد الرحباني والتي تعرض فيها للدين والسياسة وما شابه.

وفي الأردن تستمر لعبة شد الحبل بين الصحافة والحكومة. ويستمر صدور التصريحات التي تؤكد عزم دائرة المطبوعات والنشر على "تطبيق القانون".

ولعل ما قاله اية الله منتظري في الاسابيع الاخيرة يدلل على مدى عدم الرضا التي تشعر به الشعوب - وحتى بعض أركان النظام - في العالمين العربي والاسلامي ازاء احتكار السلطة وادوات الترويج لها.

ففي خطابه إلى طلابه من مدينة قم يوم ٩٧/١١/١٥ قال اية الله منتظري ان اية حكومة تقوم على رفع العصا فوق رؤوس العباد لا يمكنها أن تعيش طويلاً. "لقد اصبح الناس واعين" لما يدور حولهم - قال منتظري. وأضاف أن الناس يقرأون الكتب ويعرفون ما يجري في وطنهم وفي العالم. وانه لهذا فيجب السماح لهم باقامة منظماتهم وأحزابهم ودور اذاعتهم ومحطات تلفزيونهم الخاصة بهم.

وسأل: "لماذا يُنكر على الناس ان يكون لهم محطات تلفزيون وصحف ومطبوعات؟ إن هذه الأدوات في هذه اللحظة في يد الحكومة .. وتتلقى اوامرها من (قلة) من المتنفذين .. ولا يستطيع الناس ان يقولوا إلاّ ما تسمح به الدولة .. إذا كان فقط أربعة أشخاص يقررون للناس ما يسمعون ويفعلون فنحن حتماً لن نمضي للامام . إن الجمهورية تعني حكم الناس .. ولهذا فيجب ان يكون للناس منظماتهم واحزابهم .. ومحطات الراديو والتلفزيون". قال منتظري هذا رغم انه كان يدرك رد فعل اركان النظام على ما يقول.

وسواء خرج منتظري من الأزمة الحالية سليماً أو انتهى به الامر في السجن او مدلىً من حبل المشنقة. فان الصرخة التي أطلقها لن تمر دون أصداء قوية.

فالناس في لبنان مثلاً ورغم محاولات الحكومة المتكررة لقمع الأصوات المعارضة لا تزال تجد لها متنفساً. والحال لا يختلف عن الدول الأخرى. فالمقصود من "قانون الاعلام المرئي والمسموع" اللبناني ليس حجب عيون وآذان اللبنانيين - لان ذلك غير ممكن في هذا العصر- إلاّ ان المقصود منع اللبنانيين أنفسهم من قول وترديد ما يريدون إسماعه للآخرين وتبصيرهم به. فلن يستطيع المشرع اللبناني او الرقيب اللبناني او فنيو التكنولوجيا اللبنانيين منع المواطن من مشاهدة محطات "الجزيرة" او "اسرائيل" او "الشرق الاوسط MBC" او "فرنسا" او الـ "ب.ب.س التلفزيونية" وغيرها كثير .. وحتى لو استطاعت الدولة اللبنانية منع تلفزيون الـ "LBC" من إجراء مقابلات مع روجيه تمرز والرحباني فسيكون بإمكان هؤلاء أن يقولوا رأيهم في ما يجري في لبنان وحول لبنان عبر قنوات أخرى.

ولعل المجلس الوطني للإعلام في لبنان لا يدري أن هناك موقعاً على الانترت لـ (ابو العبد)، الشخصية اللبنانية التي تسخر من كل ما هو لبناني وعربي سواء ما تعلق بالاخلاق والعادات او بالسياسة والدين. ولعله لا يدري - وهو العارف بنكت ابو العبد - أن هذه النكت تكتب كما هي دون حذف وبكل ما تحويه من ما يسميه النفاق العربي "بذاءة".

فبرغم كل التحفظات التي يثيرها المفكرون والكتاب ضد العولمة فان واحداً من حسناتها التي لا تقدر بثمن هي انها ستجعل من قوانين الاحزاب والمطبوعات العربية مسخرة ومدعاة للتندر. فلن يكون في وسع الرقيب الاردني مثلاً والذي يحمل قلماً أسود يجريه على قفا كل امراة عارية تنشر الصحف الاجنبية صورةً لها، حتى لو كانت هذه المراة ضمن لوحة فنية، لن يكون بوسعه ان يلغي محطة "البول سات (Polsat)" التي تنيع افلاماً جنسية عند منتصف الليل يسهر عليها من يشاء من الأردنيين وغيرهم في انحاء العالم. ولن يكون بوسعه أن يحجب موقع الـ "بلاي بوي (Playboy)" أو المواقع الاخرى المشابهة على شبكة الانترنت التي تنيع وعلى مدى الساعة صوراً واوضاعاً جنسية مختلفة. ورغم أن الرقيب يستطيع مصادرة جريدة "الحياة" مثلاً من الأسواق فانه لن يستطيع أن يمنع المشتركين في الانترنت من قراءة المقال سبب المنع واستنساخه وإرسال النسخة بواسطة الفاكس او عبر الكمبيوتر إلى أصدقائه ومعارفه.

ولا يبدو على أية حال أن الرقيب يجهل هذا كله. فهو يعرف بوجود "البول سات" وإن كنا لا ندعي أنه يراقبها. وهو حتماً يعرف بوجود كل المواقع المخالفة لقوانيننا المحلية على شبكة الانترنت وإن كنا لا نزعم انه يراها ايضاً.

ولعل من المفيد أن يعلم مراقبو المطبوعات ان السلطات الصينية قد دخلت معركة الانترنت مع مواطنيها وانها تخسر. فحسبما جاء في الاخبار فان مجموعة من المنشقين الصينيين تقوم بكتابة اخبار القمع والفساد في بلادها وترسلها إلى مواقع خارج الصين حيث تقوم هذه المواقع بترقيبها وإعادة بثها إلى الصين حيث يستطيع قراءتها كل مشترك في الشبكة العالمية

* رئيس تحرير "المشرق الاعلامي"

حوارات فكرية ساخنة في لندن وعمان محاورها التاريخ وحرية التعبير

شتائم متبادلة وتساؤلات عن الخرافة والحقيقة

شايف.. كل يوم في نفس الموعد وعلى نفس الاتجاه. شو القصه بالك ؟!

أكيد حوار سياسي ساخن أو برنامج رياضي ..!!

عبدالله حسنات *

كانت صحيفة «الغارديان» البريطانية في اواخر الشهر الماضي منبراً لسجال اتسم احياناً بالقسوة بين الروائيين البريطانيين سلمان رشدي وجون لوكاريه.

وهنا في الاردن، احتدم نقاش من نوع اخر على صفحات صحيفة «الجوردن تايمز» بعد ان نشر الكاتب باسكال كارمي مقالة وصف فيها التوراة بانها خليط من الاسطورة والتاريخ.

ولنبدأ برشدي ولوكاريه.

بدأت المعركة الكلامية بين الكاتبين عندما كتب لوكاريه في «الغارديان» مقالة اعتذارية يقول فيها ان روايته الجديدة «خياط بنما» التي صدرت في الولايات المتحدة تعرضت للهجوم وان اليهود في اسرائيل وغيرها قد وصفوه باللاسامية. وقد استعاد فيها لوكاريه قصة حياته وعلاقته باليهود وكيف اكتشف الصراع العربي الاسرائيلي عندما كان يجري بحوثه لروايته عن هذا الصراع (الطبالة الصغيرة).

ويذكر ان الرواية تتحدث عن سعي جهاز المخابرات الاسرائيلي الموساد للايقاع باحد «امراء» المقاومة الفلسطينية ومطاردته في عواصم اوروبا واستخدام ممثلة بريطانية هاوية انقلبت من يسارية ثورية الى متعاونة مع الموساد ويقول لمن يسألونه « في اي جهة تقف اذن بعد هذا كله؟ «لقد وقفت واقف الآن بكل عواطفي خلف دولة اسرائيل كوطن لليهود وكمام لهم في كل مكان. واقف بكل جوانحي خلف العملية السلمية كضامن ليس فقط لبقاء اسرائيل ولكن بقاء الفلسطينيين ايضاً.»

وسواء عفا اليهود عن لوكاريه ام لم يعفوا فان سلمان رشدي اختار ان يعاقبه على مواقفه السابقة من رواية رشدي «الآيات الشيطانية» والتي ادينت ادانة قوية في العالمين العربي والاسلامي.

فبعد ثلاثة ايام من ظهور مقالة لوكاريه في «الغارديان» في ٩٧/١١/١٥ كتب رشدي رسالة الى المحرر قال فيها انه من الصعب عليه ان يتعاطف مع لوكاريه لأن هذا الاخير اختار ان ينتقد رشدي على روايته «الآيات الشيطانية» وقال رشدي «من اللباقة ان يعترف لوكاريه انه الآن يستطيع ان يفهم معنى شرطة الافكار الآن خاصة وقد اصبح في خط النار.»

وكان ان رد عليه لوكاريه في اليوم التالي (٩٧/١١/١٩) متهماً اياه بانه انما يفكر بمصالحه.. وينفي انه كان انضم الى مهاجمي رشدي عندما اصدر اية الله خميني الفتوى باهدار دم الكاتب الهندي الاصل والبريطاني حالياً.

وقال لوكاريه انه كان كتب في حينها انه ليس هناك معايير مطلقة لحرية التعبير في كل المجتمعات، وان التسامح لا يحدث في كل المجتمعات في الوقت نفسه وان للمجتمع المسيحي نفسه كان حتى مرحلة قريبة يعتبر ما هو مقدس جدا لا يجوز المساس به بحجة حرية التعبير.

واضاف انه عندما قرر رشدي وشركة بنجوين اصدار طبعة غير مجلدة من الرواية فان اهتمامه ككاتب قد انصب على امكانية ان يقوم احد بمهاجمة باعة الكتب مما قد يؤدي الى مقتل احد الباعة.

وقال «لم يكن هدفي ان ابرّر ارهاب رشدي، هذا الارهاب الذي امقته ولكن لن ابدو اقل تعالياً واقل كولونالية واقل اعتداداً من رشدي ومعسكره».

وفي ٩٧/١١/٢٠ كتب رشدي مرة اخرى متهماً لوكاريه بانه فارغ وحمار.

واستعار رشدي عبارة كتبها لوكاريه عام ١٩٨٩ وقال فيها «ليس هناك قانون في الحياة او في الطبيعة يقول ان الاديان العظمى يمكن اهانتها بحصانة»، وسخر رشدي من عبارة اخرى استعملها لوكاريه: «لا احد يملك حقاً الهياً لكي يهين ديانة عالمية عظمى»، ويتهمه بانه منافق وبانه يسمح لنفسه ان يملأ صفحة كاملة في «الغارديان» ليدافع عن نفسه ضد التطرف اليهودي ولا يسمح لرشدي باصدار طبعة غير مجلدة من كتابه.

وفي العدد نفسه كتب كريستوفر هيتشنز وهو روائي اخر وصديق لرشدي واصفا لوكاريه كمن بال في قبعته ثم وضعها على راسه. وفنّد ادعاء لوكاريه باهتمامه بسلامة البائعين واصفا إياه بالمكابرة ومذكراً انه عندما تم منع كتاب «الآيات الشيطانية» لفترة بسيطة في اميركا تظاهر عمال المكتبات مطالبين بتوزيع الكتاب. وختم بقوله «أليس من الممكن تهنيئنا ما في قبعة لوكاريه ... اعلى رأسه؟»

وفي اليوم التالي (٩٧/١١/٢١) كتب لوكاريه رداً على رشدي وهيتشنز قال فيه ان من يقرا ما كتباه لا بد ان يسأل نفسه اي مصير ينتظر حرية التعبير اذا كان امثال رشدي وهيتشنز هما المدافعان عنها

ويقول لوكاريه ان رشدي «ينفي انه اساء الى ديانة عظيمة. ولكنه يلقي اللوم عليّ متهمني بانني تبنيت خط الاسلاميين المتشددين . ولكنني اعلم جيدا ان رشدي قد اخذ على عاتقه مقارعة اعدائه وعندما اشتد الوطيس بدأ يصرخ».

واضاف لوكاريه «ان الألم الذي اضطر رشدي للمعاناة منه فظيع. ولكنه لا يجعله شهيدا، ولا يذهب كل ما قيل عن انه ساهم مساهمة فعالة في ما حل به»

وفي العدد نفسه كتب ديريك فين ايضا مساندا افكار لوكاريه ومتهما اياه بانه عندما قال ما قاله عن رشدي فانما كان يوافق على الفتوى ضده والا ما معنى قوله ان «ليس هناك قانون في الحياة او الطبيعة يقول ان الاديان العظمى يمكن اهانتها بحصانة؟» وقال فين «والآن دعني اعيد صياغة مقوله لوكاريه ليس هناك قانون في الحياة او الطبيعة يمنع احداً من ان يسخر من او ينتقد المعتقدات الروحية».

وفي ٩٧/١١/٢٢ كتب رشدي ردا على رد لوكاريه. وكتب في نفس العدد اخرون منهم د.ا. ثيرنر وان اوين وجورج ايفانز ونايجل ارمسترونغ وتوماس ايزل.

واتسم رد فعل رشدي بانه كان اقسى مما سبقه فقد قال ان وصفه له بانه حمار لم يكن كافيا «جاهل وشبه امي هي اوصاف تليق براسه اكثر».

وعودة الى الحوارات التي اثارها مقال باسكال كارمي في «الجوردن تايمز» خلال الشهر المنصرم ايضاً.

فقد كتب السيد كارمي، وهو موظف متقاعد من الامم المتحدة ومحام قديم ، في ٩٧/١١/١٠ تحت عنوان «التاريخ يقول ان الفلسطينيين هم سكان فلسطين الاصليون» ان التوراة هي مزيج من التاريخ والاسطورة. فكان ان رد عليه بوب روبرتسون وهو اميركي يقيم في عمان بالقول انه لا يختلف معه على ان الفلسطينيين هم مواطنو فلسطين الاصليون الا انه لا يتفق معه على ان التوراة هي مزيج من الخرافات والاساطير والتاريخ.

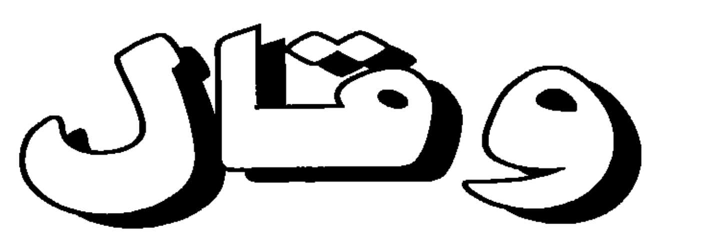
وتساءل روبرتسون عما يعنيه كارمي [illegible] الذي يريد الكاتب ان يقول وما الذي يدعم [illegible] واضاف الكاتب «ترى هل يسمح المحررون [illegible] في «الجوردن تايمز» بان تظهر في صحيفتهم عبارة مماثلة لهذه (التي قيلت عن التوراة) عن القرآن؟»

واضاف ان معظم ما يقوله الكاتب صحيح بشكل عام خاصة وانه يعتمد في مصادره حتى عام [illegible] على العهد القديم. ويتحدى روبرتسون كارمي بان [illegible] له اي اجزاء من التوراة هي خرافة وايها اساطير [illegible] تاريخ وما هي براهينه على ذلك. ويعيب عليه انه [illegible] يحلو له الامر فانه يستعمل التوراة كتاريخ. ويختم الكاتب رسالته بالقول ان التوراة تقول بالضبط من كان [illegible] يسكن الاماكن المقدسة وبالتفصيل من كان يسكن [illegible] ويقول ان الحوار الذي يجب التركيز عليه هو ليس [illegible] كان يسكن فلسطين وانما ان كان هناك «حق ملكية» لاسرائيل في فلسطين.

ورداً على رسالة روبرتسون كتب [illegible] وهو مدرس بريطاني يعمل في عمان انه لا [illegible] مقالة كارمي قد اساءت اليه ويقول ان ادعاء اليهود بحقهم المقدس في فلسطين يعتمد على «كتاب [illegible]» ويقول الكاتب انه ليس هناك اي دليل على ان اليهود [illegible] حق في فلسطين وجنوب لبنان وجنوب غربي سوريا [illegible] في التوراة التي يصفها هو ايضاً بانها اسطورة. ويقول ان اليهود ربما عاشوا في فلسطين بجوار الكنعانيين والفلسطينيين، مضيفاً بان [illegible] لسليمان وداود في القدس. لا دليل [illegible] المعاصرين في القرن العاشر [illegible] الحفريات التي تجري تحت [illegible] اسرائيلية صغيرة [illegible] بومباي الروماني عام [illegible] الى الصحيفة بالقول [illegible] على ٤٠٠ سنة من الخرافة [illegible] واذا كانت هذه هي الحقيقة [illegible] حق الولي في ارضنا [illegible]

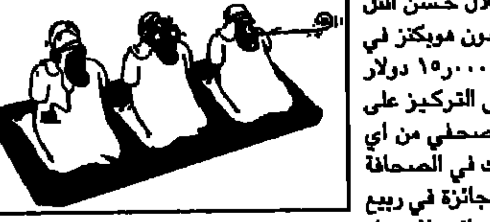
* [illegible]





حسن ابو علي صاحب الكشك الشهير لبيع الكتب (والصحف والمجلات) في وسط العاصمة، ابدى عتبه الشديد على ما ورد في عدد الراي (الجمعة ١٩٩٧/١٢/٢١) وابلغ شكواه الى كبار المسؤولين في الجريدة والذين يرتبط معهم بعلاقات شخصية قديمة ومتينة.

وكانت «الراي» نشرت في الصفحة الاخيرة من الجزء الثاني، بورتريه لحسن ابو علي، تضمن بعض المداعبات التي تتحدث عن «ثرائه وبخله». وقال ابو علي لبعض المحررين في «الراي» انه كان سيقبل تلك المداعبات «الثقيلة» لو انها كانت بغرض الدعاية فقط، وليس لمصلحة اكشاك منافسة. وقد تم تطييب خاطر ابو علي الذي اكد اعتزازه بـ «الراي» وبصداقته للعاملين فيها، وقد لاحظ القراء غياب زاوية الـ (بورتريه)، في عدد الاسبوع التالي.



عمم مدير المطبوعات والنشر السيد بلال حسن التل على الصحف والصحفيين اعلان جامعة جون هوبكنز في العاصمة الاميركية عن جائزة قيمتها ١٥٫٠٠٠ دولار للصحفيين الذي ادى عملهم عام ١٩٩٧ الى التركيز على قضية ذات بعد دولي. والجائزة تمنح لاي صحفي من اي جنسية لاي عمل تم في اية لغة سواء كان ذلك في الصحافة المكتوبة او المرئية او المسموعة. وسيتم منح الجائزة في ربيع ١٩٩٨. وحسب رسالة الجامعة فقد فاز بالجائزة المسماة بجائزة «نوفاريتس للابداع الصحفي» والتي تاسست قبل سنتين فقط – عام ١٩٩٦ اليزابيث نيوفر من صحيفة ال «بوسطن غلوب» على تحقيقها «الحقيقة المدفونة» الذي نشرته على عشر حلقات وكشفت فيه جرائم الحرب في البوسنة ورواندا. وجاء في رسالة الجامعة ان اخر موعد لقبول الطلبات للاشتراك في

مطاوع قد لا يستمر في وزارة الاعلام



يتردد في الاوساط الاعلامية ان وزير الاعلام الدكتور سمير مطاوع لا يرغب بالبقاء في وزارة الاعلام وانه طلب من الرئيس عبد السلام المجالي اعفاءه من اعباء الوزارة عندما يتم تعديل الحكومة. وقد تردد اسم النائب عن الدائرة الثالثة نايف مولا كبديل للدكتور مطاوع نظرا لخبرة الاول الطويلة كوكيل لوزارة الاعلام ومدير للمطبوعات والنشر حتى استقالته قبل الانتخابات التي جرت الشهر الماضي، هذا اذا تقرر الخلط بين النيابة والوزارة. وكان السيد مولا قد نفى الاتهامات التي وجهها له خصومه اثناء وبعد الحملة الانتخابية بانه تلقى دعما كبيرا من جهات حكومية، واخرى شبه حكومية لايصاله الى قبة البرلمان. كما كشف السيد مولا انه كان معارضا للتعديلات التي ادخلت على قانون المطبوعات، حيث قال السيد مولا في تصريحات له لـ «العرب اليوم» انه «عندما تنظر للمشرع الذي وضع القانون، كان هدفه ان يرفع من سوية الصحافة نتيجة الاختلالات الكبيرة في بعض الصحف الاسبوعية» مشيرا الى انه عندما صدر القانون كانت فيه بعض الاخطاء خاصة في موضوع راس المال المدفوع وراس المال المسجل، ويضيف: «حين علمت بانه سيكون هنالك اغلاق لصحف كثيرة. كان هذا السبب الذي جعلني اترك الوظيفة قبل شهر من الترشيح» .. موضحا رغم انه كان ضد بعض الصحف الاسبوعية التي كانت تسيء للوطن بشكل كبير جدا، الا انه وجد نفسه لا يستطيع ان يسجل عليه بانه اغلق صحفا اردنية .. حسب ما يقول.

على ذمة «المجد»:

الحسين رفض التصديق على التنقلات

ذكرت صحيفة «المجد» الاسبوعية التي استأنفت صدورها مؤخرا ان الحكومة عدلت عن قرار كانت اتخذته بنقل عبد خرابشة رئيس ديوان المحاسبة الى ديوان الخدمة المدنية ونقل عبد شخانبة رئيس ديوان الرقابة ليحل محله.

وقالت الصحيفة ان جلالة الملك تدخل في القضية ورفض التصديق على هذه التنقلات وطلب من الحكومة التروي قبل اتخاذ مثل هذه القرارات، خصوصا وان رئيس ديوان المحاسبة على وجه الخصوص يتمتع باستقلالية عالية بموجب نصوص الدستور.

ونقلت صحيفة «الراي» في تقرير لاحق [illegible] الدكتور الشخانبة قوله ان ديوان الرقابة والتفتيش ما زال يتمتع باستقلالية تامة ويمارس صلاحياته وواجباته في متابعة الوزارات والمؤسسات الرسمية وان تم صرف النظر عن موضوع دمج الديوان بوزارة التنمية الادارية. واضاف ان الديوان ما زال مرتبطا مباشرة برئيس الوزراء، دون الاشارة الى الموضوع الذي تطرقت له صحيفة [illegible]



محررة «لوموند ديبلوماتيك» في عمان

كانت عمان المحطة قبل الاخيرة في جولة ويندي كريستيانسن، المراسلة الصحفية لجريدة «لوموند ديبلوماتيك» الفرنسية ومحررة طبعتها باللغة الانجليزية قبل ان تتوجه الى القدس. ولم تكن الانسة كريستيانسن في عمان لتغطية الانتخابات الاردنية او ازمة العراق وانما لانهاء كتاب بداته قبل عدة اعوام يتعلق بحركة المقاومة الاسلامية حماس. وتعتبر كريستيانسن، خبيرة في الشؤون الفلسطينية، وخاصة الحركات الاسلامية. وكانت الطبعة الانجليزية من «لوموند ديبلوماتيك» قد اصدرتها كريستيانسن من لندن في شباط الماضي.

«لوموند ديبلوماتيك» التي ابتدأت عام ١٩٥٤ مملوكة كلية من قبل صحيفة «لوموند» الا انها في معظم السنة الماضية [illegible] بينما يمتلك القراء [illegible]

الماضي، ويذكر ان الصحيفة تطبع في اسبانيا وايطاليا والمانيا وسويسرا والمكسيك واليونان حيث تتم ترجمة مقالاتها الى اللغات المحلية. كما يتم نشر مقالاتها بالتعاون مع «الاهرام الدولي» بالقاهرة.

والصحيفة اليسارية طبعة باللغة العربية ايضا تصدر من قبرص وتباع في عمان وعواصم اخرى عربية، الا ان مشاكل كبيرة تواجهها من حيث الانتظام في الصدور وما يتعلق باسلوبها ومواردها [illegible]

خدمة «الفيديو» على طائرات الملكية الاردنية

في خطوة تهدف لتقديم افضل الخدمات للمسافرين وتلبية حاجاتهم، قامت الملكية الاردنية – الخطوط الجوية الاردنية، باضافة خدمة جديدة متطورة للمسافرين على طائراتها تتمثل بشراء ١٨٢ جهاز فيديو شخصي، لتكون بمتناول ايدي المسافرين اعتبارا من اليوم الاول من بداية العام القادم. وحسب قول السيد نادر الذهبي المدير العام / الرئيس التنفيذي للملكية الاردنية «ان شراء هذه الاجهزة ياتي انسجاما مع الحاجات المتزايدة للمسافرين وتنفيذا لرغباتهم، لتوفير اقصى درجات الراحة والرضا لهم في ظل حركة المنافسة العالمية التي تشهدها سوق صناعة النقل الجوي. وبامكان المسافر التحكم الكامل بالجهاز الذي بحوزته، كما يمكنه اختيار الفيلم الذي يرغب بمشاهدته في الوقت الذي يريده خلال رحلته». وحسب قول السيد الذهبي «ان الملكية ستوفر عددا كافيا من نسخ لاخر الافلام واحدثها غربيا وعالميا». ويذكر ان هذه الخدمة ستوفرها الملكية لمسافريها من ركاب درجة (مالية) التي تضم الدرجة الاولى ودرجة رجال الاعمال. كما يذكر ان الملكية الاردنية توفر نسخا من الصحف اليومية والاسبوعية والمجلات الشهرية المحلية والعربية والعالمية على متن طائراتها [illegible]

طهران تنفي تسريب المعلومات

نقل عن مصادر ديبلوماسية ايرانية نفيها ان حكومتها كانت وراء معلومات صحفية مفادها ان جلالة الملك الحسين سيراس وفد الاردن الى مؤتمر القمة الاسلامي الذي سيعقد في طهران بين ٨–١١ من هذا الشهر، ونقل عن هذه المصادر ان الذي اعلن ترؤس جلالته للوفد هو السفير الاردني في ايران الشيخ نوح سلمان وليس الوزير الايراني الذي قابله السفير في نفس يوم صدور البيان الصحفي حول الموضوع. وحسب مصادر اردنية ديبلوماسية فان ايران كانت تتطلع الى ترؤس جلالته لوفد الاردن الى مؤتمر القمة الاسلامي، ولكنها تتفهم وترحب بقرار رئاسة سمو الامير الحسن ولي العهد للوفد الاردني. والجدير بالذكر ان ايران تتفهم ايضا موقف الاردن من موضوع السلام مع اسرائيل، والذي تعارضه ايران، حيث تقول المصادر الايرانية ان الدليل على ذلك التفهم هو وجود العلاقات الثنائية ومحاولة تحسينها تحت كل الظروف بما في ذلك التمثيل الديبلوماسي المستمر والفاعل في كلا البلدين. هذا وسيصحب سمو الامير في رحلته لطهران وفدا اردنيا رفيع المستوى يشمل ايضا مدراء التحرير في الصحف الاردنية الرسمية.

اهتمامات النائب الزميل حماده فراعنه...!

في اول تصريح له بعد فوزه في الانتخابات النيابية، اعلن النائب الزميل حماده فراعنه، انه سوف يعمل على ضمان مشاركة جميع الأردنيين وبالذات من هم من أصل فلسطيني في الحياة السياسية.

وقد توقع المراقبون أن يتجه اهتمام الزميل وهو ثالث صحفي بعد فخري قعوار و محمد داودية يحتل كرسياً تحت قبة البرلمان إلى قضايا ذات مساس بالجسم الصحفي، وعلى الاخص التعديلات على قانون المطبوعات، إلاّ أن الوقت ما زال مبكراً بالطبع للحكم على اهتمامات الزميل فراعنه وتوجهاته.

اصدقاؤه يداعبونه بالقول انه "صبر ونال"، وذلك في اشارة إلى خوضه الانتخابات اكثر من مرة، وكذلك إلى تحضيره الدقيق والطويل لمعركته الانتخابية والذي ادى إلى "إغلاق" صالونه الأسبوعي الذي كان يجمع الزملاء الكتاب والصحفيين باحد المسؤولين او بشخصية سياسية بارزة.

والتساؤل المثار الآن هل سيكون الزميل فراعنه نائباً وممثلاً لجمهور الصحفيين أم ان طموحه للعب دور اكبر سيجعله يقفز عن الانشغال بهموم واهتمامات زملائه؟

حملة مريرة من الروتاري على «السبيل» التي «لا تستخدم اسلوب الشتم»

شن رئيس نادي روتاري غرب عمان المهندس محمد اديب الخياط هجوما على الصيغة التي نشرت فيها صحيفة «السبيل» لقاء معه في احد اعدادها في تشرين ثاني الماضي.

ووصف رئيس النادي في رده الذي نشرته «السبيل» (١٩٩٧/١١/١٨) تحت عنوان «حق الرد»، فهم الصحيفة للاعلام بانه «بدائي وهامشي وما بدر في تحرير المادة هو حقد غير عقلاني وحق غير معلوماتي في اسلوب طرح المادة واللعب في الالفاظ».

ووصف المهندس اختيار مانشيتات اللقاء، بانه ينم عن نية «اقتناص الفرص والصيد في الماء العكر وبث سمومكم المعهودة».

وقد عقبت الصحيفة على الرد بالقول: نستغرب هذا الهجوم الحاد والاتهامات الجارحة التي ترفض محاراتها والرد عليها فنحن لم نتعود استخدام اسلوب الشتم في التعامل مع الاخرين، ورغم موقفنا السلبي المعلن تجاه الماسونية والروتاري الا اننا لا نسمح لانفسنا ان نفتري على احد حين نورد كلامه. اما اختيار المانشيتات والعناوين فهو من حق الصحيفة وليس من حق الشخص او الجهة التي تجري معها المقابلة. واختتمت الصحيفة تعقيبها بالقول [illegible]

صحافة دولية صحافة دولية صحافة دولية صحافة دولية صحافة دولية صحافة دولية

ليس بالانتخابات وحدها تتطور المجتمعات

الانتشار الوبائي للديمقراطية غير الليبرالية يثير التساؤل حول جدوى هذا اللون من الديمقراطية

فريد زكريا *

معظم الاميركيين يقولون بان الديمقراطية في الدول الاخرى لاتستحق العناء

انتخابات

...معظم الاميركيين ايضا يقولون بان الديمقراطية هنا في الولايات المتحدة لاتستحق العناء

صناديق الاقتراع

قبيل اجراء الانتخابات سنة ١٩٩٦ في البوسنة، تلك الانتخابات التي كان الهدف منها اعادة الحياة في تلك المنطقة الى طبيعتها، كان الدبلوماسي الاميركي ريتشارد هولبروك يفكر على هذا النحو: «لنفرض انه تم الاعلان بان الانتخابات كانت حرة ونزيهة رغم ان الذين سيفوزوا بها هم عنصريون وفاشيون وانفصاليون، ممن يعارضون السلام واعادة التوحيد بشكل علني. تلك هي المشكلة».

وحقا انها لمشكلة، ليست فقط في يوغسلافيا السابقة، بل بشكل متزايد في انحاء مختلفة من العالم فانظمة الحكم المنتخبة، والتي غالباً ما تكون ممسكة بسدة الحكم سابقا ويتم اعادة انتخابها تقوم بشكل روتيني بتجاهل المقتضيات والتقييدات الدستورية على سلطتها وحرمان مواطنيها من حقوقهم الانسانية وحرياتهم فمن البيرو الى السلطة الوطنية الفلسطينية، ومن سلوفاكيا الى سيريلانكا، ومن الباكستان الى الفلبين، نلمس ظاهرة مزعجة في الحياة الدولية، الا وهي الديمقراطية غير الليبرالية.

لقد كان من الصعب التعرف على هذه المشكلة لانه ولما يقارب القرن في الغرب كانت الديمقراطية تعني الديمقراطية الليبرالية، وهي نظام سياسي يتميز ليس فقط باجراء انتخابات حرة ونزيهة، ولكن بسيادة القانون وفصل السلطات وحماية الحريات الاساسية كحرية التعبير والتجمع والعبادة والتملك وفي الحقيقة فان هذه الحزمة من الحريات والتي يمكن الاصطلاح بانها الليبرالية الدستورية، مختلفة نظريا ومتميزة تاريخيا عن الديمقراطية. في الوقت الحاضر فان الحزمتين اللتين تشكلان نسيج الديمقراطية الليبرالية الغربية، بدأتا بالبروز بشكل منفصل في بقية مناطق العالم. فالديمقراطية تزدهر وتلقى رواجاً، اما الليبرالية الدستورية فلا.

فالغربيون وبشكل متزايد كانوا غير مرتاحين لظاهرة الانتشار السريع للانتخابات المتعددة الاحزاب عبر اوروبا الوسطى الجنوبية واسيا وافريقيا واميركا الجنوبية، ربما بسبب ما يحدث بعد الانتخابات. فقادة ذوي شعبية مثل الرئيس الروسي بوريس يلتسين ورئيس البيرو فوجيموري يتجاوزون دور البرلمان ويحكمون من خلال اصدار المراسيم، مما يحد من الممارسات الدستورية الاساسية. اما في اثيوبيا، فان الحكومة المنتخبة تحرض قوى الامن على الصحفيين والخصوم السياسيين، ملحقة ضرراً دائماً بحقوق الانسان واذى بالغاً بالشعب.

وطبيعي لن يكون هناك شبح للديمقراطية غير الليبرالية في مناطق مختلفة من العالم، فمن دول مثل الارجنتين التي يمكن وصفها بالاعتدال في خروقاتها لحقوق الانسان الى دول تقارب الاستبداد في حكمها مثل كازاخستان وروسيا البيضاء، ودول اخرى مثل رومانيا وبنغلادش تقعان في مكان ما بين هذين التصنيفين حيث يبرز شبح هذا اللون من الديمقراطية وعبر طيف واسع نسبياً. فمن النادر وجود انتخابات عادلة كالانتخابات التي تجرى في الدول الغربية في أيامنا هذه وعلى الرغم من ذلك فان هذه الانتخابات تعكس واقع المشاركة الشعبية في الحياة السياسية والدعم الشعبي للعناصر المنتخبة.

وفي بحث اجرته مؤسسة فريدوم هاوس (Free-dom House) في الفترة ٩٦-١٩٩٧ بعنوان «الحرية في العالم» تم وضع تصنيفات مختلفة للحريات السياسية والحريات المدنية، مما يمكن اعتبارهما مرادفين للديمقراطية وللديمقراطية الليبرالية، وبين الدول التي تصنف انظمة حكمها بين النظم الديكتاتورية والديمقراطية المقيدة، فان ٥٠٪ منها سجلها في الحريات السياسية افضل من الحريات المدنية، وبكلمات اخرى فان نصف الدول السائرة على طريق الديمقراطية يمكن اعتبارها ديمقراطيات غير ليبرالية.

حتى بداية القرن العشرين كانت معظم دول اوروبا الغربية دول غير ديمقراطية بل دول اتوقراطية ليبرالية، وكان التصويت مقصوراً على القلة ولم يكن النواب المنتخبون يملكون الكثير من السلطة. في سنة ١٨٣٠ قامت بريطانيا العظمى، والتي يمكن اعتبارها بطريقة او باخرى الدولة الاوروبية الاكثر ديمقراطية، بالسماح ل ٢٪ من سكانها بالتصويت لاختيار عناصر احد مجلسي النواب، وقد ارتفع هذا الرقم الى ٧٪ بعد سنة ١٨٦٧ ووصل الى ما يقارب ٤٠٪ في الثمانينات من القرن الماضي. فقط في الاربعينات من القرن الحالي اصبحت معظم الدول الغربية دولاً ديمقراطية. لكن قبل ذلك بمئة عام، اي في الاربعينات من القرن الماضي، تبنت معظم هذه الدول خصائص هامة لليبرالية الدستورية: حكم القانون، حقوق الملكية، وبشكل متزايد فصل السلطات. وفي معظم فترات التاريخ الحديث كانت اهمية «المثال الغربي» لا تكمن في الانتخابات، بل في وجود القاضي المحايد.

ورغم ان الليبرالية الدستورية مهدت الطريق الى الديمقراطية الا انه، على ما يبدو، فان الديمقراطية لا تقود الى الليبرالية الدستورية، وخلافا لما حدث في الدول الغربية، فخلال العقدين الاخيرين قامت النظم الديكتاتورية في اميركا اللاتينية وافريقيا واجزاء من اسيا بتمهيد الطريق للتحول الديمقراطي لكن دون حدوث اي عملية تحرر تتخلل هذه التحول. والنتائج حتى الآن غير مشجعة. وفي النصف الغربي من الكرة الارضية حيث هنالك انتخابات في كل الدول ما عدا كوبا، فقد اظهرت دراسة اجريت سنة ١٩٩٣ من قبل الباحث لاري دياموند بان عشر دول من اميركا اللاتينية الرئيسة البالغ عددها ٢٢ لديها مستويات لخروقات حقوق الانسان لا تتماشى مع تفهم الديمقراطية (الليبرالية). ففي الارجنتين يحكم الرئيس كارلوس منعم من خلال المراسيم، التي اصدرها والتي بلغ عددها اكثر من ثلاثمائة مرسوم وهي اكثر من مجموع ما اصدره جميع الرؤساء الارجنتينيين السابقين منذ سنة ١٨٥٣

كما جرت انتخابات في معظم دول شبه الصحراء الافريقية الخمس واربعين منذ سنة ١٩٩١ (في سنة ١٩٦٦ وحدها كان هناك انتخابات في ١٨ دولة)، ورغم ذلك فقد تعرضت الحرية للكثير من النكسات وقد كتب الباحث مايكل شيج الذي درس موجة التحول الديمقراطي الاخيرة بان القارة الافريقية «بالغت في التاكيد على الانتخابات المتعددة الاحزاب» وفي الوقت ذاته اهملت المبادئ الاساسية للحكم الليبرالي». اما في اسيا الوسطى فان الانتخابات، حتى لو كانت حرة، فقد ادت لبروز سلطات تنفيذية قوية وسلطات تشريعية وقضائية ضعيفة والقليل من الحرية.

في العالم الاسلامي، قادت التحولات الديمقراطية الى دور متزايد للسياسات الثيوقراطية، مطيحة بتقليد طويل الامد من العلمانية والتسامح. ففي مناطق كثيرة من العالم الاسلامي مثل تونس والمغرب ومصر وبعض دول الخليج العربي فان السلطات التي ستنتخب ستكون بالتاكيد اقل ليبرالية من تلك التي هي الآن في سدة الحكم.

ان تقديرا مناسبا لليبرالية الدستورية يحمل العديد من الايحاءات للسياسة الخارجية الاميركية. اولا، لان مثل هذا التقدير يوحي بشيء من التواضع. فحيث انه من السهل فرض انتخابات على بلد ما، لكن الامر الاصعب هو فرض الليبرالية الدستورية على مجتمع ما. فعملية التحرر والتحول الديمقراطي الحقة هي عملية تدريجية وطويلة الامد، وما الانتخابات الا خطوة واحدة في هذه العملية.

لذا فان غياب الانتخابات الحرة والنزيهة يجب ان يعتبر عيباً واحداً ويجب ان لا يكون التعريف المطلق للاستبداد. فالانتخابات هي احدى الفضائل الهامة للحكم الجيد، لكنها ليست بالتاكيد الفضيلة الوحيدة فالحريات الاقتصادية والمدنية والدينية تعتبر لب الاستقلالية والكرامة الانسانية. فان كانت حكومة ما ذات ديمقراطية محدودة تقوم على الدوام بتوسيع الحريات، فيجب الا توصف بانها حكومة ديكتاتورية

فعلى الرغم من الخيار السياسي المحدود الذي توفره دول مثل سنغافورة وماليزيا وتايلند، الا ان هذه الدول توفر بيئة افضل للحياة والحرية والرفاه مما تقدمه ديمقراطيات غير ليبرالية مثل سلوفاكيا وغانا وان من شان الراسمالية العالمية ان تدفع عملية التحرر قدماً. فالاسواق والاخلاقيات يمكن ان يعملا سويا فحتى الصين التي لا تزال دولة قمعية اعطت مواطنيها استقلالية وحرية اقتصادية اكثر مما كان لديهم منذ اجيال.

في يومنا هذا وامام الانتشار الوبائي للديمقراطية غير الليبرالية فان الدور الاكثر فائدة الذي يمكن ان يلعبه المجتمع الدولي هو بدلاً من البحث عن مناطق جديدة لنشر الديمقراطية فيها - فالافضل توطيد الديمقراطية حيث وجدت وتشجيع التطور التدريجي لليبرالية الدستورية عبر العالم.

فالديمقراطية بدون الليبرالية الدستورية ليس فقط غير كافية، لكنها خطرة، حيث انها تحمل في طياتها كبت الحريات واساءة استخدام السلطة [illegible] الاثنية وحتى الحروب. [illegible] ويلسون الولايات المتحدة الى [illegible] تمثل في جعل العالم امناً [illegible] نقترب نحن من القرن [illegible] الديمقراطية امنة للعالم.

* الكاتب هو المحرر [illegible] خارجية، هذا المقال [illegible] الشهري [illegible]

قراءة في كتاب

"تاريخ الصحافة في الشرق الاوسط العربي"

أمي ايالون - نيويورك

مطبعة جامعة اكسفورد ١٩٩٥

يتطرق هذا الكتاب بشكل اساسي الى ملامح الصحافة في المشرق العربي في الفترة الواقعة ما بين منتصف القرن الثامن عشر وحتى بداية الحرب العالمية الثانية.

تركز الكاتبة على اوضاع الصحافة في كل من مصر ولبنان، المكان الذي انطلقت منه الصحافة العربية وبدات بالتطور والانتشار الى انحاء المنطقة تهدف الكاتبة من تناول الموضوع الى القاء الضوء على تطور الصحافة العربية باعتبارها مؤسسة حديثة شكلتها وقائع الأحداث السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في المنطقة، ولما لها من تاثير على هذه الوقائع وحتى تتمكن الكاتبة من تحقيق اهدافها، تطرقت الى بيان الطريقة التي بدات الصحافة العربية منها بالظهور في مصر في الفترة الواقعة ما بعد الاجتياح الفرنسي في نهاية القرن الثامن عشر، بدءاً بالصحف الحكومية التي كانت تحتوي فقط على الاعلانات الرسمية ثم بالصحف السياسية وغير السياسية التابعة للقطاع الخاص، والتي ظهرت في منتصف القرن ١٨ ثم تطورت الى مرحلة اعلى، بحيث عمدت الى ارضاء اذواق الادباء والقراء، والدفاع عن المعتقدات والافكار السياسية القومية، وبدات الصحف تتبنى طروحات اسلامية ووطنية موجهة ضد الاحتلال البريطاني لمصر، ثم الاحتلال البريطاني والفرنسي للهلال الخصيب

لا يصف هذا الكتاب فقط التطور التاريخي للصحافة، وانما يلقي الضوء على الصحافة كمهنة بما في ذلك الكتابات الصحفية لاناس مثل رفعت الطهطاوي محرر الجريدة الرسمية "الوقائع المصرية" (١٨٤٢-١٨٥٠) وجورجي زيدان، مالك ومحرر «صحيفة «الهلال» في عام ١٨٩٢ وسليم وبشاره تقلة، اصحاب جريدة «الاهرام» عام ١٨٧٥ وكذلك سلامة موسى ومحمد كرد علي، محرري جريدة «المقتطف»، وعلي يوسف الذي اسس صحيفة «المؤيد» عام ١٨٨٩. فبواسطة جهود هؤلاء الكتاب تطورت الصحافة، وتم بناء جسور اتصال اعلامية ما بين مصر ولبنان وبقية العالم العربي وكذلك ساهموا في خلق لغة موحدة للكتابة العربية في مختلف انحاء العالم العربي.

فعملية تطور الصحافة لم تكن بالامر اليسير، بل واجهت الكثير من المشاكل والعقبات حتى تمكنت من انتزاع الاعتراف بها كمهنة، ومن هذه المشاكل: الامية والبيروقراطية والمواقف العدائية تجاه الصحافة كمهنة، وقد كان على الصحافة ان تناضل لمدة قرن حتى ترسخ جذورها. ففي عام ١٩٤٥ تمكنت الصحافة من جمع الخبرة الاساسية اللازمة للكتابة عن الاسباب السياسية والاقتصادية، وحققت كذلك قفزات واسعة في مجال التحرير والريبورتاج وجمع حصيلة جيدة من المفردات الصحفية، كما حققت الكثير في مجال استخدام التكنولوجيا.

هذا وحققت الصحافة العربية تقدماً كبيرا في مجال التكنولوجيا، بنهاية القرن العشرين، حيث اصبح ينظر الى الصحافة على انها مهنة شريفة ومحترمة. لكن مع كل ذلك فما تزال الصحافة العربية تنقصها حرية الراي والتعبير، وذلك عائد الى طبيعة العلاقات السياسية الداخلية بين العرب، والى الرقابة الداخلية المفروضة على الصحف، (بما في ذلك الرقابة الذاتية). وهذا الوضع بدوره ادى الى هجرة عدد كبير من الصحفيين وصحفهم الى اجزاء اخرى من العالم، خاصة لبنان وباريس. لكن مع كل ذلك، فان امثال هذه الصحف (المهاجرة) هي في متناول حكومة عربية او اخرى.

بيد ان ايالون بتركيزها على كل من الصحف المصرية واللبنانية بشكل رئيسي، والى حد ما الصحافة السورية، تجاهلت الصحافة العراقية التي لعبت دورا كبيرا في التاريخ الحديث للعراق. ففي القرن العشرين كان الشعب العراقي معروفا باهتمامه بالقراءة، وهذا كان معروفا في مقولة مفادها: «ان الكتب تكتب في مصر وتطبع وتنشر في بيروت وتقرا في بغداد». وتطرق الكاتب الى بعض الكتاب امثال توفيق السمعاني الذي اسس صحيفة "الزمان"، والتي تعتبر من اوائل الصحف العراقية. ومع ذلك، فلم تلعب هذه الصحيفة دورا كبيرا في تاريخ الصحافة العراقية اذا ما قورنت بصحيفة "البلاد" التي انشأها رفاعة البطي.

هذا ولم يتطرق الكتاب الى الكثير من المطبوعات الموجودة في المنطقة، بما فيها «الاديب»، وهي مجلة بيروت الأدبية لالبرت اديب وكذلك مجلة «الحديث»، وهي مجلة ادبية صاحبها سامي الكيالي وصحيفة «الراديو والباقوقة»، وهي صحيفة مصرية سياسية ساخرة.

اما في مجال الصحف العربية التي تصدر في الخارج، فلم تتطرق الكاتبة الى صحيفة "العصبة الاندلسية" الموجودة في ساوباولو في البرازيل، والتي تعتبر من افضل الصحف الادبية العربية في فترة العشرينات والثلاثينات

ومع ذلك، فان هذا الكتاب يعتبر من الكتب القيمة لاحتوائه على ثروة من المعلومات عن تطور الصحافة العربية والبيئة الاجتماعية والسياسية التي واكبت تطور هذه الصحافة في الفترة الواقعة ما بين منتصف الثمانينات من القرن الماضي ومنتصف العشرينات من هذا القرن

— لؤي البحري

مراجعة الكتاب اعلاه ماخوذة عن مجلة الدراسات الفلسطينية التي تصدر في الولايات المتحدة

الأداء الاعلامي المصري عام ١٩٩٧

المدعي العام يسمح ويمنع والصحف تتلهف على الإثارة

ستيف نيغوس *

قد يدخل العام ١٩٩٧ تاريخ مصر الاعلامي على انه "عام الفضيحة".

لقد اقترن تضاؤل عدد المتطرفين الاسلاميين الذين تطاردهم السلطات الامنية مع حملة رئاسة الوزراء على الفساد، وصحافة متلهفة لالتقاط اي قصاصات يمكنها الحصول عليها، بما شكل قدراً لم يسبق له مثيل من الاتهامات ضد الاغنياء والمتنفذين وذوي الصلة مع مراكز النفوذ.

ومن بين الاحداث البارزة التي شهدها هذا العام اتهام منتج تلفزيوني كبير باغراء ممثلات بتعاطي الدعارة مع اثرياء عرب" ومراهقون اثرياء متهمون بعبادة الشيطان" واحد اقطاب القطاع العام المتهم باختلاس الملايين" ووزير الداخلية المتهم بابتزاز رشوات من مشبوهين" وموظف كبير في مجال الاعلانات جرى اتهامه باستخدام قطاع طرق" ومستشفى كبيرأسندت لمسؤولين فيه تهمة تلفيق تهم ضد جهاز التمريض حول عدد من الوفيات الغامضة

لقد اوردت الصحافة كل حالة من هذه الحالات بتفصيل مثير ففي الماضي كانت الصحف تميل إلى التحفظ في تناولها للاتهامات بالفساد، إذ كانت تفضل التلميح على الاتهام المباشر لكنها الآن حسبما يبدو تذكر الأسماء بصراحة

على ان النظام الذي أعطى الضوء الاخضر في وقت سابق من هذه السنة للكشف عن الفساد يعتقد الآن كما يبدو ان الامور تجاوزت حدها.

ويتزعم الحملة المدعي العام رجا العربي الذي يملك صلاحيات منع التغطية الصحفية لاي قضية قيد التحقيق فيما يظل الاعتماد على العلاقات العامة هو الامر المفضل بالنسبة لاشكال أخرى من الرقابة، لانه على الاقل يترك الانطباع بوجود معاملة متساوية بين الصحف - وهو ما يؤثر على صحف الدولة والمعارضة على حدٍ سواء، التي تخضع عملياً للملاحقة

وكان العربي قد استخدم صلاحياته في السابق بصورة محدودة. وآخر حادثة ما زالت في الذاكرة تعود لعام ١٩٩٤ حين انتهت فضيحة عقارية على البحر الاحمر بالاطاحة بالمحافظ وبعض المسؤولين المحليين، وحينها وبعملية مفاجئة وفي غضون شهر واحد، اصدر العربي اربعة اوامر بشكل متعاقب سريع، يحظر فيها النشر حول القضية

اما في هذا العام فقد كان الامر مختلفا. وكانت اول قضية من نصيب صحيفة "الشعب". ففي الرابع من ايلول، منع العربي اي نقاش جديد حول التهم التي اطلقها الاسلاميون ضد وزير الداخلية حسن الالفي الذي يقاضي جريدة "الشعب" بتهمة القذف والتشهير، علماً بانه سُمح للصحيفة بمتابعة الموضوع ضد الوزير طوال شهرين دون اي تنبيه من المدعي العام وقد بدا ان العربي يعطي إشارة رمزية ليظهر للالفي أن الدولة لم تتخل عنه.

لكن ذلك لم يكن سوى البداية ففي الأول من أيلول نشرت صحيفة "الاسبوع" المستقلة موضوعاً صغيراً عن اشاعات حول وجود تلوث بفيروس الايدز المعروف بـ HIV في مستشفيين في القاهرة

وقال العربي أن التقارير يمكن ان تثير الذعر واصدر الاوامر بعدم التطرق إلى الموضوع حتى ان مراقب المطبوعات الاجنبية قصّ صفحتين من اسبوعية تصدر في قبرص حاولت إعادة فتح الموضوع في وقت لاحق.

وفي الخامس عشر من ايلول منع العربي الكتابة حول التحقيق في هجوم بالقنابل على باص سياحي في ميدان التحرير بالقاهرة كان أدى إلى مقتل تسعة المان ومصري واحد وفي اليوم السابق لقرار المنع، كانت صحيفة "الوفد" المعارضة قد ذكرت ان زعيم القتلة - وهو على ما تقول السلطات مريض عقلي هارب من المستشفى اسمه صبري ابو العلا كان على علاقة بحركة الجهاد الاسلامي. وكان الاستنتاج الواضح ان العربي اراد من منع النشر ان يوقف مثل هذه التكهنات قبل ان يفلت الموضوع من السيطرة عليه فالحكومة تعتقد ان عصابة يقودها شخص ستكون اقل تخويفاً للسياح من حركة منظمة

كما يمكن ان يتعلق الامر ايضاً بعزم الحكومة على شنق المتهم (صدر لاحقاً حكم بإعدامه). ولم يرد اي حديث اخر في الصحافة حول ما إذا كان للقاتل الذي وصف بانه مريض عقلياً مسؤولاً عن تصرفاته وقد تحدث المتهم للصحفيين في الجلسة الافتتاحية لمحاكمته في الرابع عشر من تشرين الاول وقال كل ما يمكن ان تريده الحكومة

فقد ادلى باعتراف كامل اقرَّ فيه بانه نظم الهجوم، وقال انه "معجب بالجهاد الاسلامي وليس عضواً فيها"، وانه يمتلك كامل قواه العقلية وعلى استعداد للاستشهاد وقد ظهر كل هذا في صحف اليوم التالي ولم يبد المدعي العام اي اعتراض




فضيحة الدعارة

تصعب معرفة ما إذا كان هناك حظر نهائي حول هذه القضية ففي السادس من تشرين الاول منع العربي التغطية الصحفية لحلقة دعارة مزعومة في نطاق الطبقة الميسورة والتي اعتقلت الشرطة افرادها قبل اسبوع من ذلك التاريخ وكانت الحلقة تتكون من ٢٤ فتاة جامعية واتجهت الانظار إلى حنان الترك، واحدة من حوالي عشرين ممثلة ومن اكثر الممثلات شبابا وثراء وقد حصلت صحيفة "الاحرار" اليومية المعارضة على القصة ونشرت كل الوان التفاصيل المثيرة السعر المزعوم لكل ممثلة عن كل ليلة).

قد يكون العربي امر بالحظر لحماية زبائن الحلقة كما اشار كاتب العمود صلاح عيسى في الصحيفة الاسبوعية المعارضة "العربي" في السادس من تشرين الاول الذي خاطب القراء: انتم رأيتم اسماء الضحايا الصحف فقط. وقد يكون العربي قد اشمأز من التحالف غير المقدس بين الشرطة غير الكفؤة والصحفيين الذين لم يدققوا في الأمر. وكانت معالجة صحيفة "الاحرار" للقضية الترك زائدة عن حدها، حتى وفق معايير اعتماد الشائعات في الاعلام المصري.

ونشرت مجلة "روز اليوسف" الاسبوعية غير البعيدة عن الاتجار بالفضائح مقالة مطولة قالت فيها انه لا يمكن ان يدان احد في مصر بجرم رذيلة - الشرطة ليست متطورة إلى درجة تثبت معها ان عملاً جنسياً مقابل المال ارتكب مقابل المال". وفي ضوء عدم قدرة الشرطة على إعداد قضية تعتمد في المحكمة فانها تقفل حول المومس المزعومة في السجن حوالي ستة شهور، والتي سمعتها في وسائل الاعلام.

وقد تحدثت مجلة "روز اليوسف" و"الاسبوع" ونشرتا مقالات مطولة حول "الترك" في الاسبوع وقد تعاطفتا معها كضحية للاحاديث الكاذبة. وهذا تطور إيجابي، مما يوحي بان بعض المصريين على الاقل تعلموا انهم إذا صدقوا كل شيء تقوله الشرطة فان الصحف الاكثر مسؤولية ستلقنهم فيما بعد.

وهذا دليل على ان الصحافة المصرية قادرة على تحسين معيارها الاخلاقي دون المساعدة من قبل بعض اجهزة الدولة.

* مراسل مجلة "ميدل ايست انترناشونال" البريطانية في القاهرة

الطابع الحزبي يغلب على الصحف اليومية

مسار الصحافة المغربية تلازم مع نشوء ونمو الأحزاب

القطاع الخاص يستثمر في الصحافة الأسبوعية و"الفرنسية"

محمود الريماوي *

باستثناء صحيفتين يوميتين هما "الأنباء" و"الصحراء المغربية" فإن الصحف المغربية اليومية والأسبوعية هي في مجملها صحف حزبية. وهو ما يثير انتباه وربما دهشة المراقب، خاصة وأن الأمر يتعلق ببلد ذي نظام ملكي، لم تتولَ فيه الأحزاب قيادة الحكومات منذ استقلال المغرب عام ١٩٥٦. ومن أبرز هذه الصحف، "العلم" التي يصدرها حزب الاستقلال، و"الاتحاد" و"بيان اليوم" صحيفة حزب التقدم والاشتراكية، و"الميثاق" صحيفة التجمع الوطني للأحرار، و"رسالة الأمة" صحيفة الاتحاد الدستوري، و"المنظمة" التي تصدرها منظمة العمل الديمقراطي الشعبي، و"النضال الديمقراطي" لسان حال الحزب الوطني الديمقراطي، و"الحركة" صحيفة الحركة الشعبية، و"المنطق" صحيفة جبهة القوى الديمقراطية.

وإلى جانب هذه الصحف الصادرة باللغة العربية، فإن هناك عدداً من الصحف الناطقة باللغة الفرنسية والتي يصدرها حزب الاستقلال (يوميه) "دلوماتان" التي تصدر عن صحيفة الصحراء المغربية (يومية) وصحف مارك ايبدو "ولا في ايكونيك" و"كلوريي انفو ماتيك" وهي صحف اسبوعية، وسواها.

وتعتبر صحيفة "العلم" من اقدم الصحف، وقد تأسست مع نشوء حزب الاستقلال عام ١٩٤٤. وقد طبعت هذه الصحيفة الحياة الصحفية بطابعها الانتقادي والسجالي، إذ أن الانشقاقات الحزبية المتوالية، ادت إلى ظهور احزاب جديدة وصحف جديدة ناطقة باسم هذه الأحزاب.

وقد شهد حزب الاستقلال اول انشقاق له في العام ١٩٥٨، نشأ عن الانشقاق الحزب الوطني، الذي لم يلبث أن تحول إلى الاتحاد الاشتراكي وصدرت عنه صحيفة "المحرر" التي غيرت اسمها لاحقاً إلى "الاتحاد الاشتراكي".

وفيما يُصدر حزب التقدم والاشتراكية (الشيوعي سابقاً) صحيفة "بيان اليوم" فإن المجموعة التي انشقت عنه عام ٩٦، واتخذت اسم جبهة القوى الديمقراطية، واصدرت صحيفة "المنطق" وكذلك الحال مع احزاب أخرى، مثل منظمة العمل التي تصدر عنها صحيفة "المنظمة" حيث حمل المنشقون اسم الحزب الاشتراكي الديمقراطي، واصدروا صحيفة خاصة بهم باسم "الحياة السياسية".

ومن الملاحظ ان هذه جميعها احزاب يسارية، وتمتاز صحفها بالطابع النقدي للاجراءات والمواقف الحكومية الداخلية، دون التطرق إلى اي خلاف حول القضايا السياسية الخارجية.

وقد ادى ذلك إلى استنثار هذه الصحف بالسوق، إلى ان اخذت احزاب موالية مثل الاتحاد الدستوري والتجمع الوطني للاحرار، بإصدار صحفها الخاصة اعتباراً من منتصف الستينات.

ثم تقدمت الأجهزة الحكومية بإصدار صحيفة "الانباء وهي ذات طابع توثيقي للأنشطة الرسمية، ثم صحيفة "الصحراء المغربية"، وهي افضل مهنياً من الأولى. ويؤكد صحافيون مغاربة أن الرقم الاعلى لتوزيع اية صحيفة يقل عن مائة الف نسخة (عدد السكان نحو ثلاثين مليون نسمة لكن نسبة الأمية تزيد عن خمسين بالمئة). ولا يزيد عدد صفحات الصحيفة الواحدة عن ١٢ صفحة، ومعدل الاعلانات التجارية هو صفحتان يومياً للصحف الاكثر توزيعاً. واضافة إلى المعالجات المحلية الانتقائية واخبار السياسة الخارجية المصاغة بطريقة توجيهية للقارىء، فإن غالبية الصحف الحزبية تُعنى عناية خاصة بالشؤون الثقافية تفرد صفحة يومية على الاقل لهذه الشؤون وتفسير ذلك ان الاحزاب تتنافس على اجتذاب المثقفين والاكاديميين إليها وذلك بعد النجاح التاريخي الذي حققه حزب الاتحاد الاشتراكي، في اجتذاب قطاع عريض من المثقفين إلى صفوفه (يقود هذا الحزب تاريخي على اتحاد كتاب المغرب).



لقد ساعد في استقرار الصحافة الحزبية عاملان متكاملان. الأول ويتمثل في ان نشأة الصحافة عشية وغداة الاستقلال، ارتبطت بالصحافة الحزبية. والعامل الثاني يتعلق بالوضع السياسي، إذ لم يجر سن اي قانون يحظر النشاط الحزبي بالتالي صحف الأحزاب، وإن كانت بعض الاحزاب تعرضت للحظر مثل الحزب الشيوعي الذي قام بتغيير اسمه إلى حزب التقدم والاشتراكية منذ مطلع الثمانينات.

ولم يتقدَّ القطاع الخاص للاستثمار الصحفي في الصحافة اليومية العربية، ولكنه اقدم على ذلك في مجال الصحافة الناطقة بالفرنسية والتي تحظى باعلى نسبة من الاعلانات التجارية، والصحافة الاسبوعية الناطقة بالعربية. وبذلك خلا الميدان للصحافة اليومية الحزبية التي تعاقبت اجيال عدة في المواظبة على قراءتها، وحيث تحولت هذه الصحافة إلى ميدان لتبادل الانتقادات بين الصحف المعارضة (وهي اكثرية الصحف) والصحف الموالية والحكومية غير أن هذه الصحف جميعها تؤيد الخطوط العامة للسياسة الخارجية، مما يجعلها بمنأى عن الحظروالتقييد، فيما تتمتع هذه الصحف بهامش واسع من الحرية في مجال انتقاد السياسة الداخلية وكانت الانتخابات الاخيرة في ١٤ نوفمبر الماضي، مجال خطب لتبادل الانتقادات والاتهامات بالتزوير واستغلال المال الحرام والتلاعب بالبطاقات الانتخابية (حسب طرح صحف اليسار) او بالسلبية والانتهازية واحتكار الوطنية والتنمية كما في خطاب الصحف الموالية والقريبة من الحكومة. ورغم ان اليسار حقق تقدماً في هذه الانتخابات (١١٦ مقعداً) إلا أن صحفه لم تتوقف قبل وبعد ظهور النتائج من توجيه الاتهامات والانتقادات للاجهزة الحكومية وللاحزاب الموالية من طرائف الزمور أن قارىء صحيفة ما - "العلم" مثلاً أو "الاتحاد الاشتراكي" لم تتوفر له قائمة كاملة بالنتائج في جميع الدوائر (٣٢٥ دائرة). ذلك أن كل صحيفة حزبية كانت معنية بالنتائج التي حققها الحزب الذي يُصدر الصحيفة. اما نتائج الأحزاب الأخرى (خارج التحالف او التكتل) فإن الصحيفة لا تأتي على ذكرها إلا بالارقام.

كالقول إن الاتحاد الدستوري نال خمسين مقعداً والتجمع الوطني للاحرار، فإن ستة واربعين مقعداً.

ولا تُعنى هذه الصحف بمتابعة الجانب الاخباري ولا تتنافس فيما بينها على نشر اخر الأنباء، إذ لا مجال لنشر الانباء التي ترد في المساء وساعات الليل، لأن الصحف تكون جاهزة للتوزيع في الثامنة مساء حاملة تاريخ اليوم التالي.

وتعتبر صحيفتا "الحياة" و"الشرق الأوسط" الدوليتان، هما المصدر الرئيسي للاخبار العربية والدولية، حيث تطبع الصحيفتان عبر الأقمار الصناعية في المغرب ويجري توزيعهما في وقت متأخر من الليل بل أن البعض وخاصة من النخبة يستقي الأخبار المحلية السياسية من هاتين الصحيفتين أو احداهما. فيما تواظب النخبة الفرنكفونية على قراءة صحيفة "لوموند" الفرنسية.

ومع هذا النقص في الخدمات الاعلامية للصحافة المطبوعة فإن الجمهور العريض يلجأ إلى القنوات الفضائية العربية والأجنبية والتي توفر خدماتها لشرائح الطبقة الوسطى.

ويُستخلص مما تقدم ذكره ان للأحزاب كافة النقابات حضور ونفوذ هائلين في الحياة العامة واليومية، إلا أن الصحافة المطبوعة تظل دون مستوى التطور السياسي والاجتماعي الذي حققته هذه البلاد ولعل ذلك يعود في بعض الجوانب إلى ... ويدرج التنافس الذي يسود الصحافة ... التي لا تصل إلى المتلقي ... ومتقطعة.

"تتنافس الصحف الحزبية اليومية على اجتذاب المثقفين والأكاديميين اليها، وذلك بعد النجاح التاريخي الذي حققه حزب الاتحاد الاشتراكي في اجتذاب قطاع عريض من المثقفين إلى صفوفه وهو الحزب الذي يقود اتحاد كتّاب المغرب"

التونسيون يطالبون بصحافة جريئة

تونس - صلاح الدين الجورشي *

«فجاة» تعددت في الصحف التونسية المقالات والآراء الناقدة للإعلام المحلي، والباحثة عن الاسباب التي جعلت الصحافة «تنام فترة طويلة في غرفة مكيفة دافئة وهادئة» على حد تعبير احد الصحفيين المعروفين.

أما المناسبة التي سمحت بالافصاح عن المكبوت فهو الخطاب الاخير الذي القاه الرئيس زين العابدين بن علي بمناسبة الذكرى العاشرة لتوليه الحكم. فقد دعا الصحافة الى ان تكون «راقية وجريئة وقادرة على الاداء الجيد والابداع والنقد في المرحلة القادمة» كما اعتبر بان «مسؤولية تطوير الاعلام وخطابه تعود الى كل الاطراف وبدرجة اولى الى الصحفيين انفسهم.. لانه لم يبق للعاملين في هذا القطاع اي مبرر للتنصل من المسؤولية او الركون الى ايسر الحلول».

فما هي قصة المرض الذي اصاب الاعلام التونسي وجعله قطاعا شبه مشلول، الى درجة جعلت الجميع في تونس... يعتبرونه «المعضلة الكبرى»! فعمر الصحافة في تونس يمتد الى اكثر من قرن. كل الذين زاروا تونس اعجبتهم اشياء كثيرة، جمالها الطبيعي الاخاذ، وشعبها المرح الشفاف، واستقرارها السياسي، ونشاطها الاقتصادي، لكنهم ما ان يتصفحوا يومياتها حتى يصابوا بالدهشة للفرق الشاسع بين الواقع الثري لبلد عريق ثقافيا واعلاميا وبين ما تتضمنه هذه الصحف من «تفاهات وغياب المادة الصحفية الجيدة والراقية» كما ورد في مقال لمدير ورئيس تحرير جريدة «الصريح» صالح الحاجة!

هذا الانطباع اكده لنا اكثر من مثقف ورجل سياسة. وقد بدأ ذلك في اجواء ازمة الخليج الثانية، عندما تدخلت الادارة لتحول دون انزلاق بعض الصحف في كتابات من شأنها ان تمس برؤساء وملوك دول عربية شقيقة، وتلحق بذلك اضراراً بمصالح تونس العليا.

يقول الأستاذ الحاجة في مقاله تحت عنوان «اكتب لكم من غرفة نوم الصحافة»، ان «صحافتنا دخلت غرفة النوم لكي تستريح فاذا بالاستراحة تطول، وتصبح هي القاعدة... وابتدعنا صحافة جديدة لا تعرف الا الكسل وارباع الحلول والحد الادنى من الجهد واقل ما يمكن من العمل... حتى انك عندما تضع اية صحيفة تونسية امامك لا تأخذ من وقتك الا بضع دقائق، ولا تثير فيك اي انطباع او اي شيء، ومن لا يثير اهتمامك لا تحترمه، ولذلك فان صحافتنا لا تحظى معظمها بالاحترام». ويختم الصحفي التونسي المعروف مقاله بالاعتراف التالي: «اصارحكم بانني اشعر احياناً بالخجل، فبعد كل هذه السنوات من العمل وجدت نفسي جنبا الى جنب مع من لا يزيد رأسمالهم على مقص ورزمة جرائد ومجلات يسرقون منها المقالات والصور»!

اما الصحفي عبداللطيف الفراتي المعروف تونسياً وعربياً فقد جاء في تقييم له نشر بصحيفة «الصباح الاسبوعي» قوله «لا نريد ان نحمل الجدل مسؤولية وضع الاعلام، فالمسؤولية مشتركة، ولكن من المهم القول ان بلداً يدون اعلام ذي مصداقي، اعلام مسؤول تتميز فيه الصحافة الجادة التي تحمل قضايا المجتمع والتي يصوّت لها الناس يومياً بشراء مادتها او عدم اقتنائها لعدم الاقتناع بها، يخشى من أن يكون على غير خط المسار العالمي». ولم يكتف الفراتي بكلام عام، بل وضع اصبعه على مسالة حساسة عندما ذكر انه «بقدر ما يفتح مجال اللعبة، وبقدر ما ينظم الصحفيون انفسهم فيصبحون طرفا قادراً يعملون عبر اجهزة ممثلة لها قدرة الدفاع عن المهنة.. بقدر ان يتوقع ان تلعب الصحافة دورها الخطير كعنصر مؤثر في المجتمع، فيعود لها الخبر المتمتع بالمصداقية، ويعود لها التحليل وحتى النقد. الم يقل كاتب فرنسي كبير وانه لا يمكن الشكر أو المديح دون حرية العتاب!.»

من جهتها اكدت السلطة ولا تزال انها وفرت الشروط الموضوعية لعمل اعلامي طبيعي حر، وذلك عبر التشريعات وتعدد العناوين واتخاذ الاجراءات الداعمة لذلك، وكان اخرها الغاء كتابة الدولة للإعلام، لكن المشكلة لم تمنع من أن «يشهد مستوى الاعلام تراجعاً ملحوظاً ويعيش مرحلة سيئة اذا قارناه بمراحل اخرى من تاريخ الاعلام التونسي او ما يحدث من طفرة في بلدان عربية واجنبية اخرى» حسب رأي لطفي الحجي رئيس التحرير المساعد لاحدى المجلات الاسبوعية. واضاف جملة من المعطيات من بينها «هناك عزوف كثير من القراء والمثقفين والمستهلكين للإعلام التونسي عدا ما نلاحظه من اقبال على الصحف الشعبية» وان «اغراق السوق بالعناوين لا يعني التعددية الاعلامية بل ان مثل هذا التعدد قد يعني كما قال ذات مرة احد كبار المسؤولين انك حين تقرا صحيفة تونسية واحدة كانك قرات الصحف جميعاً، في تاكيد واضح على تشابه الصحف من حيث مضامينها» و«غياب النقاش الفكري في الصحافة التونسية، مما يعني غياب الراي والراي الاخر في القضايا الوطنية».

الآن، بعضهم يرى ان الكرة في ملعب الاعلاميين، وهناك من يواصل مطالبة السلطة باجراءات اضافية، خاصة في مجال الاعلام المرئي والمسموع الذي يخضع كليا لإدارة السلطة كما ان اصحاب المؤسسات الصحفية يطالبون بتوزيع اكثر عدالة للاعلانات التابعة للقطاع العام.

السؤال المطروح الآن بالحاح في تونس: هل هذه الكتابات التي ظهرت مؤخراً في الصحف، ستشكل بداية لربيع اعلامي تعددي نقدي، ام ستكون سحابة صيف لتبقى الرقابة الذاتية هي سيدة الموقف؟

صالح الحاجة في مقاله السابق ختم انطباعاته بنبرة لا تخلو من الشك عندما قال «لا ادري هل ستخرج الآن صحافتنا من غرفة النوم وتستنشق الهواء النقي.. ام ستواصل امتكانها.. انني اسأل ولا اتهم»!

* مراسل صحيفة «العرب اليوم» في تونس

صحة الرئيس الفلسطيني في وسائل الإعلام

«البلاغ رقم ١» لمرحلة مابعد عرفات؟!

المشرق الإعلامي- خاص

تهدّج صوت رئيس السلطة الوطنيّة الفلسطينية، وإرتعشت شفتاه، خلال مؤتمر صحافي عقده مؤخّراً، لفاجأه صحافي اجنبي بسؤال من صحّته، لتخرج الصحافة العالمية بتحليلات طبيّة كثيرة، تُفيد بانّ ياسر عرفات مُصاب بداء باركنسون!

وإذا كانت التقارير الطبيّة تُفيد بانّ داء باركنسون ليس مُميتاً بشكل سريع، وإذا كان عرفات نفسه قد نفى بانّه مُصاب به اصلاً، وارجع مسالة إرتجاف شفتيه إلى تبعات حادث الطائرة الذي تعرّض إليه قبل سنوات، إلاّ انّ الصحافة العالمية والإسرائيلية بدات تتناول مسالة خلافة عرفات، وتبدي تخوّفها من المستقبل الفلسطيني في حال رحيله..

الصحافة الاردنيّة تابعت الموضوع، وكان الدكتور فهد الفانك اوّل من تناوله، في «الراي» حيث نظر الى المسالة من وجهة نظر أردنية، وكيف ستتاثر البلاد إذا دار صراع على السلطة هناك. كما تناوله السيد باسم سكجها في (الدستور) فطالب عرفات بمبادرة تاريخية تُدخل فلسطين إلى عصر جديد من تداول السلطة والديمقراطيّة، كما كتب السيد عريب الرنتاوي في نفس الصحيفة فابدى تشاؤماً من المستقبل الفلسطيني باعتبار انّ السيناريو الإسرائيلي لمرحلة ما بعدعرفات مُخيف، واسبب غياب المؤسسات الفلسطينية..

على انّ التشاؤم الاكبر كان موضوع صحيفة«المجد» الاسبوعيّة، في اوّل عدد لها بعد إستئناف الصدور، حيث افردت العنوان الرئيسي للموضوع، ويقول:"إستفحال الصراعات على خلافة عرفات"...

وقالت الصحيفة إنّ الصراع يدور حالياً بين ثلاثة اجنحة، الاوّل يضم في قيادته جبريل الرجوب رئيس جهاز الامن الوقائي في الضفة،والثاني يضم محمود عباس ومحمد دحلان رئيس جهاز الامن الوقائي في غزة، والثالث يضمّ احمد قريع رئيس المجلس التشريعي، وهاني الحسن، وعباس زكي، وهو الجناح الذي يُسمّى بالجناح العربي...

واضافت الصحيفة انّ عرفات يقف موقف العاجز والحائر إزاء هذه الصراعات، بإعتباره ليس قادراً على حسمها وردع اصحابها، ولأنّها قد توصل فلسطين إلى فتن الحروب الاهلية...

ونشرت الصحيفة وثيقة على شكل رسالة وجّهها الرجوب إلى عرفات تتناول بكلام قاسٍ اللجنة المركزية لحركة فتح، وبشكل خاص صخر حبش، ويهدّد فيها الرجوب بسحق هؤلاء "بالاحذية"، ونسبت «المجد» إلى مصادر في وسط فتح بوصف الرسالة بأنّها "البلاغ رقم واحد" لمرحلة ما بعد عرفات...

ونشرت الصحيفة ايضاً مقاطع من نشرة فتح الداخلية تردّ فيها على رسالة الرجوب، وتعتبره من "المتطلعين إلى السلطة من خلال الاعداء"، في إشارة لعلاقاته مع الإسرائيليين...

الكاتب توفيق ابو بكر، المتخصّص في الشؤون الفلسطينية تناول الامر ايضاً في مقالة طويلة في (الدستور)، فالمح إلى عدم إمكانية عرفات الإلمام بكلّ شيء، الآن بإعتبار السنّ والسهر الطويل، وإستعاد ما سبق أن نشره أبو علي شاهين، الوزير الحالي في السلطة الفلسطينية، حيث يحتلّ عرفات ثلاثين موقعاً ومنصباً، ويمارس من خلالها سلطاته، وهو امر يستنزف الصحة والجهد والطاقة.

وقال أبو بكر:كان عرفات من تونس قادراً على متابعة اوضاع مكاتب المنظمة ومؤسساتها وبضعة الاف من الكوادر في العاصمة التونسية، يعرفهم فرداً فرداً ويعرف اوضاعهم العائليّة ويهنيء ابناءهم حين يتفوّقون بالمدارس والجامعات، ويبعث لهم الهدايا حين يرزقهم الله بمولود، ويذهب بنفسه لتعزية من يصيب عائلتهم مكروه..... وحين عاد للوطن وجد نفسه يواجه اوضاع ثلاثة ملايين إنسان واصرّ على متابعة اوضاعهم بنفس الاسلوب القديم، وذلك مستحيل وفوق طاقة البشر.

وإنتقد أبو بكر المحيطين بعرفات، ووصفهم بأنّهم الاسوا في بلاط الحاكم العربي، وقال إنّهم يتحلّقون حول مائدته كلّ عشاء، ويتصارعون للجلوس على مقربة من كرسي الرئيس، فذلك في نظرهم له بعد سياسي ويعني انّه كلّما إقترب بك الكرسي من القائد علا شانك لديه وقويت شوكتك ومواقعك في السلطة برمّتها...

واضاف: عرفات اليوم، حين تقابله تشعر انّك امام إنسان آخر، إنّه يتحدّث ببطء وهدوء غير معهودين وتظهر عليه علامات التعب والإرهاق والتامل...

وتساءل أبو بكر عن الاموال المسجّلة بإسم المنظمة او فتح او السلطة الوطنية، وقال: هل يملك عرفات وحده حقّ التصرّف وماذا في حالة رحيله، ثمّة اقاويل عديدة في هذا الامر...

على انّه ابدى ثقة، في مقاله، بانّ ليس هناك إحتمال لحدوث صراعات بعد رحيل الرئيس...

لكنّ الصحافة الإسرائيلية والعالمية، ترى غير ذلك، وتتوقّع صراعات دامية، وهذا ما كتبه جهاد الخازن في (الحياة) اللندنية، مؤسّساً كلامه على صراعات بدات منذ الآن بين الاجهزة الامنية المختلفة لإحتلال مقعد الرئيس بعد رحيله..

"حالة اكتئاب من سياسات نتنياهو"

نقلت الصحف الاردنية عن وزير الصحة والرعاية الصحية اشرف الكردي الذي يشرف على صحة الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات بان وضع الرئيس الصحي مطمئن ولا يوجد ما يقلق في ذلك الاتجاه خلافا لما تروج له وسائل الاعلام الاسرائيلية.

وقال الدكتور انه قام بالكشف الصحي على الرئيس الفلسطيني في مدينة رام الله وان نتائج الكشف كانت ممتازة وبان حالة عرفات الصحية الآن افضل مما كانت عليه سابقا وهي في تقدم ايجابي مستمر.

واشار الدكتور الكردي ان ما يعاني منه الرئيس الفلسطيني هو «الرجفان الحميد» الذي لا يؤدي لاية مضاعفات اخرى وهي حالة طبيعية وعادية. وقال ان ذلك ما يدحض الادعاءات الاسرائيلية بان الرئيس عرفات مصاب بمرض «الباركنسون» مؤكدا ان تلك الادعاءات لا اساس لها من الصحة.

وقد نقلت بعض الصحف عن الوزير الكردي قوله بان ما يعاني منه الرئيس الفلسطيني هو حالة اكتئاب "نتيجة لسياسات رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو" الغير مشجعة فيما يخص عملية السلام.

محمود كحيل

اعتقال خالد العمايرة والتهنئة العقيمة المتأخرة

جراهام آشر *

في اواخر تشرين اول زار رئيس قوات الامن الوقائي الفلسطينية جبريل الرجوب واشنطن ليطلع اعضاء الكونغرس الاميركي وممثلي وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية على الاجراءات التي اتخذتها السلطة الفلسطينية في حينه ضد حماس وعبر اعضاء الكونغرس ووكالة الاستخبارات عن رضاهم لجهود السلطة الفلسطينية بهذا الخصوص، وذلك في موقف مخالف لاتهامات رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو. وساعد هذا التطور على فتح الطريق للاجتماع الذي عقد في واشنطن في اول تشرين ثاني بين المفاوضين الاسرائيليين والفلسطينيين وليس واضحا مدى الضغط الذي مارسته وكالة الاستخبارات واعضاء الكونغرس على الرجوب للتاكيد على ان «مكافحة الارهاب» يتوجب ان لا تمس الحقوق السياسية والانسانية للفلسطينيين الواقعين تحت سلطته. لكن ويبدو من شهادة بعض الفلسطينيين الذين اعتقلوا مؤخرا ان الاميركيين لم يؤكدوا على هذه النقطة في محادثاتهم مع الرجوب.

ففي مقال نشر في ٢٦ تشرين اول في الصحيفة الاسرائيلية العربية «صوت الحق والرؤيا» سرد اثنا عشر فلسطينيا ما حدث لهم بالتفصيل في سجن للسلطة الفلسطينية قرب الخليل خلال مدة اعتقالهم وقد ادعى الاثنا عشر فلسطيني الذين اعتقلوا بعد حادثة التفجير الانتحاري في القدس يوم ٤ ايلول، انهم احتجزوا في سجن انفرادي وانهم تعرضوا لكافة اشكال التعذيب».

ويشير المقال الى ان الفلسطينيين قد اعتقلوا للاشتباه بانهم ينتمون الى الجناح العسكري لحركة حماس — قوات عز الدين القسام. وقد ثبت ان هذه التهمة عارية عن الصحة. ومع هذا استمر احتجازهم وظل امر اطلاق سراحهم متوقفا على «امر من كبار المسؤولين في السلطة الفلسطينية» — على حد تعبير مسؤول في قوات الامن الفلسطينية تم اقتباس كلامه في المقال المذكور.

وليس غريبا ان يتم اعتقال فلسطينيين واحتجازهم دون محاكمة وتعذيبهم في سجون السلطة نتيجة للضغط الاسرائيلي والاميركي على السلطة الفلسطينية «لتشدد قبضتها على الارهاب».

ما هو غير مألوف في مقال «صوت الحق» ان كاتب المقال هو صحفي فلسطيني، ومراسل مجلة «ميدل ايست انترناشيونال» (MEI) في الضفة الغربية، خالد عمايره.

بعد ثلاث سنوات من حكم السلطة الفلسطينية لا يتجاوز رد فعل الاعلام الفلسطيني لهذه الاساءات لحقوق الانسان عن الصمت. ونستطيع معرفة سبب هذا الصمت اذا عرفنا ما حصل للصحفي العمايرة نفسه عندما نشر مقاله في "صوت الحق". لقد تم استدعاءه لمكتب قوات الامن في بلدته دورا الخليل. ثم تم نقله الى الاكاديمية العسكرية في اريحا. اما ما حدث بعد ذلك فيصفه العمايره نفسه وهو يعبر افضل تعبير عن وضع دولة القانون في مناطق الحكم الذاتي.

«فور وصولي، تعرضت لكافة اصناف التعذيب الاباحي من قبل جبريل الرجوب والذي شتمني بالاضافة الى اشياء اخرى، وقال انني جاسوس (ابن شليقة). متعاون مع حماس وخائن. عندما اصبحت لدي امكانية للتحدث اليه قلت له انه لا يجوز اعتقال صحفي لمجرد انه يقوم بمهمته حسب قانون السلطة!

«انت والقانون على مؤخرتي» كان رد رجوب انه سيحولني الى محكمة امن الدولة بعد ان يقذف بي بالسجن».

ويعاني عمايره من ارتفاع ضغط الدم وربما يعاني من توتر عصبي عالي. وقد يكون هذا ما اقلق اخوف الشرطة الفلسطينية من ان ينتهوا بوجود جثة اخرى بين ايديهم (لقد توفي اثنا عشر فلسطينيا على الاقل في سجون السلطة). اخذه المسؤولون الفلسطينيون الى مستشفى اريحا وعرضوا عليه ان يطلقوا سراحه اذا ما كتب اعتذار عن مقاله. رفض عمايره ذلك وبدا اضرابا عن الطعام.

في تلك الاثناء، كانت مجموعة مراقبة حقوق الانسان الفلسطينية (وهو احد اعضاء مجلس امنائها) قد سمعت باعتقاله ونشرت تحذيرا لمجموعات حقوق انسان محلية وعالمية اخرى. وفي ٢٨ من شهر تشرين اول تم اطلاق سراح عمايره من المستشفى. في خلال الاربعين ساعة التي قضاها وراء القضبان لم يكن عمايره معتقلا دون ان توجه له تهمة عدا عن «التشهير بالسلطة» وادى هذا الاساءة اليه جسديا لان «قوات الامن تعرف جيدا انه لا يوجد لدي ما اخفي». الان ما هو «التعهير» الذي يريدونني ان امارس رقابة ذاتية على ما اكتب وانما يريدونني ان اكون نذيرا لصحفيين فلسطينيين اخرين».

ما يبعث على الاسى ان هذه الطريقة تبدو ناجحة فرغم تغطية القضية في الصحف الاسرائيلية والدولية لم يتم ذكر اي كلمة عن اعتقال العمايرة في الصحافة الفلسطينية. عند رجوعه الى دورا اتصل به مراسل محطة اذاعة «صوت فلسطين» ليهنئه على اطلاق سراحه.

يعلق العمايرة على ذلك بقوله «كان لا بد ان يذيعوا خبرا عن عدم قانونية اعتقالي بدلا من تهنئتي على الهاتف».

* مراسل مجلة «ميدل ايست انترناشيونال» في الشرق الاوسط ومجلة «ميدل ايست» في الضفة الغربية وغزة ومناطق الحكم الذاتي الفلسطيني.

افتتاحية مجلة "ميدل ايست انترناشونال" البريطانية ٧ / تشرين الاول

وعد بلفور احد اكبر الاخطاء التي ارتكبتها بريطانيا

يخيم الندم على اجواء الكثير من الدول هذه الايام، ويبدو ان الكثير من الحكومات لا تخشى اخراج الجني من القمقم. فبريطانيا ومجزرة امرتسار (في الهند) وفرنسا وترحيل اليهود (اثناء الحرب الثانية) يعتبران مثلان من الامثلة الكثيرة .. على ان ايا من هذين الحدثين لم تكن له نتائج وخيمة وبعيدة المدى اكثر من وعد بلفور، الذي يتذكره الاسرائيليون كحجر اساسي في بناء دولتهم بينما يعتبره الفلسطينيون اساس مشاكلهم.

وتصف مؤرخة اكسفورد اليزابيث مونرو في كتاب «لحظة وجود بريطانيا في الشرق الاوسط» وعد بلفور، الذي مضى على نشره ٨٠ عاما هذا الاسبوع، بانه «احد اكبر الاخطاء في تاريخنا الامبريالي». وكانت ملاحظة الصهيوني ارثر كوستلر الثاقب الرؤيا بان وعد بلفور هو «وعد امة لامة اخرى بان تعطيها بلد امة ثالثة». فما هي هذه الوثيقة التي ادت لكارثة ماساوية؟ لا يحتوي وعد بلفور على اي قيمة او صلاحية من وجهة نظر القانون الدولي. فهو مجرد تعبير احادي الجانب عن تعاطف الحكومة البريطانية مع فكرة انشاء «وطن قومي للشعب اليهودي» في فلسطين. ويطالب الحكومة بعمل ما تستطيعه لتحقيق هذا الهدف لكن مع تحفظ واحد مهم جدا.

كان من الواجب ان يكون «مفهوما بوضوح»، حسب لغة وعد بلفور التي لا تدع مجالا للتاويل، «انه لا ينبغي ان يكون من شأن هذا (الوعد) التاثير على الحقوق الدينية والمدنية للمجتمعات غير اليهودية في فلسطين».

هذه فقرة ممتعة، فهي تطرح بما لا يدع اي مجال للشك خصوصا لاولئك الذين لا يعرفون الوضع في فلسطين انذاك، ان الشعب المتواجد هناك اكثره من اليهود، مع وجود قلة غير محددة وتقريبا غير مهمة من الاقليات، واذا كان هذا التعبير متعمدا فانه ليس اكثر من خاطيء ولكن محسوب. لقد عبر الوعد عن عكس الحقيقة تماما.

في يوم الذي وقع فيه بلفور الوعد كان اليهود يمثلون ٧-٨ بالمئة من الشعب في فلسطين. في الواقع فان الجملة الخادعة: «الجماعات غير اليهودية» تعني الفلسطينيين، الذين قطن اباءهم واجدادهم في ارض فلسطين لمدة ١٢٠٠ عاما وكانوا عام ١٩١٧ يشكلون اكثر من ٩٠٪ من سكان فلسطين وكانوا يملكون ٩٧٪ من اراضيها. هؤلاء هم الاقل حظا الذين وعدتهم الحكومة البريطانية بالمحافظة على حقوقهم في وعد بلفور، هم واطفالهم واطفال اطفالهم يعيشون اليوم في المنفى بعد ان سيطرت اسرائيل على كل اراضيهم.

ومما يجعل دور بريطانيا في المأساة الفلسطينية غير مبرر ايضا هو انه عندما سمح مجلس الوزراء البريطاني لبلفور باصدار وعده لم يكن للحكومة البريطانية اي سلطة على فلسطين ولم يكن لها اي حق في اصدار احكام مسبقة على مستقبل الارض او سكانها. فقد كانت فلسطين لا تزال جزءا من الامبراطورية العثمانية المنهارة. وكان للبريطانيين مخططات للمنطقة لكنهم بالتاكيد لم يستشيروا الفلسطينيين بالنسبة لمستقبلهم ولم يفعلوا ذلك عندما انتهت الحرب.

لم يكن لكل هذا اهمية اذ كان مبدأ تقرير المصير، والذي عمل به في مناطق اخرى من العالم «المتحرر»، قد تم تطبيقه في فلسطين، لم يتم تطبيقه ولم تكن هذه محض صدفة. وفي مذكرة لزملائه في الحكومة بتاريخ ١١ اب ١٩١٩ كتب بلفور يقول:

«في فلسطين لا نقترح حتى الدخول في متاهة معرفة تطلعات سكان البلد .. ان القوى العظمى الاربع ملتزمة مع الصهيونية.

والصهيونية سواء كانت صحيحة او خاطئة، جيدة او سيئة، هي متجذرة منذ زمن بعيد في تقاليد عريقة تعبر عن احتياجات انية وتطلعات مستقبلية وهي على اهمية بالغة اكثر من طموحات وامال الـ ٧٠٠ الف عربي الذين يقطنون هذه الارض القديمة».

ما قاله وزير الخارجية البريطاني في المذكرة الصريحة والواضحة والعنصرية ان بريطانيا لم تفي بوعودها الحفاظ على «الحقوق المدنية والدينية للجماعات غير اليهودية في فلسطين». فلا عجب ان الصهاينة مع هذا النوع من التشجيع قد استطاعوا في جيل واحد ان يستقووا على الفلسطينيين ويسحبوا حقوقهم الكاملة من تحت ارجلهم.

كان وعد بلفور المقدمة لعملية الخداع، وهذا شيء يجب ان يتذكره كل بريطاني عندما ينظر بلا مبالاة او اشمئزاز على الجهود اليائسة التي يبذلها الفلسطينيون لاستعادة موطيء قدم لهم في ارض ابائهم. ليس هناك اعتذار يستطيع ان يشفي الجرح. لكن المجال ما زال مفتوحا امام الحكومة البريطانية لتصويب الوضع بقيادة مبادرة اوروبية لانقاذ ما تبقى من فلسطين من قبضة الامبريالية الاسرائيلية المتزايدة.

دائرة المطبوعات تصادر نشرة طلابية متخصصة

يعتزم مجلس طلبة الجامعة الاردنية رفع دعوى قضائية ضد دائرة المطبوعات والنشر التي صادرت نشرة «المنبر الطلابي» التي يصدرها المجلس، حيث افاد السيد محمود الدقور رئيس مجلس الطلبة «ان الاجهزة الامنية صادرت العدد التاسع من المجلة، دون اي مبرر قانوني، وقد جاءت المصادرة بايعاز من دائرة المطبوعات، في الوقت الذي كان يستعد فيه المجلس لتوزيع ٥ الاف نسخة من العدد المذكور على طلبة الجامعة.

وقال الدقور» ان المجلس قام بمخاطبة دائرة المطبوعات بعدة كتب لكنه لم يتلق اي رد على تلك الكتب التي تتضمن طلبا لترخيص النشرة، وفق ما طالبت به ادارة الجامعة».

واشار الدقور «الى ان نشرة المنبر الطلابي التي تصدر منذ عام ١٩٩٢ نشرة داخلية تعبر عن هموم الطلبة وتحاول معالجة قضاياهم، ولا تتضمن اي مواد سياسية، اذ ينحصر اهتمامها بنشر اخبار النشاطات الطلابية داخل الجامعة الاردنية».

واضاف الدقور «ان القانون ينص على ان تقوم دائرة المطبوعات بالرد على الطلب الخطي الذي تقدمنا به خلال شهر من تاريخه، وبما ان المجلس لم يتلق اي رد، فقد راينا القيام بطباعة النشرة حيث تعتبر مجازة حكما، مشيرا الى ان النشرة لا تحتاج لاي ترخيص من قبل دائرة المطبوعات والنشر.

عميد شؤون الطلبة في الجامعة الاردنية الدكتور سلمان البدور، قال انه قام بمخاطبة دائرة المطبوعات والنشر مؤكدا ان الجامعة غير مسؤولة عما ينشر في «المنبر الطلابي» مؤكدا انها مطبوعة تطبع وتوزع خارج الجامعة وتتناول الكثير من المواضيع غير الجامعية.

السيد بلال التل مدير دائرة المطبوعات والنشر اكد في تصريحات له ان الدائرة ضبطت «المنبر الطلابي» تطبع خارج الجامعة وتتضمن مواضيع لا يمكن اعتبارها قضايا جامعية، ولهذا السبب تمت مصادرتها، مشيرا الى ان «المنبر الطلابي» مطبوعة تابعة للجامعة وادارتها ولا علاقة لدائرة المطبوعات والنشر بها وترخيصها .. في الوقت الذي اشار فيه انه يعتبرها غير مرخصة وغير جامعية لتناولها مواضيع غير جامعية، وهو مخالفة قانونية تقتضي تقديم اصحاب العلاقة للنائب العام.

ويذكر ان هذه هي المرة الاولى التي تصادر فيها دائرة المطبوعات نشرة جامعية متخصصة، علما بان النشرات الجامعية لا تخضع لقانون المطبوعات.

جاروشة الاعلام الاسرائيلي

مروان بشارة *

الجواريش، اسم ورد بقوة هذا الاسبوع في الاعلام الاسرائيلي. عرب الجواريش وعلي الجواريش.

الحالة الاولى تعكس وضعية العرب على هامش المدينة الاسرائيلية. هنالك من يقدم عمالة رخيصة وهناك تجار مخدرات. وعرب الجواريش استبد فيها الاتجار بالمخدرات حتى غمرتها الاسلحة ونال منها العنف ما نال من ارواح شبابها. اما علي، رحمه الله، فيعبر عن حالة عنف الاحتلال وسلامه، التي ما زال شعبنا واطفاله يعانون منها. قتله الاحتلال ولكن برصاص مطاطي، قبره ولكن بعد ان اخذت المستشفيات اعضاءه واستعملها ليس «اليهود» من الاسرائيليين بل العرب، ثلاثة منهم. وفي اليوم التالي دعا تلفزيون دولة الاحتلال ابا علي الجواريش ضيفا ليتحدث للاسرائيليين ويخاطب ضمائرهم. فرجة وتسلية، فيلم درامي لمستهلكي تل ابيب من مشاهدي القناة الثانية.

وهؤلاء المشاهدون هم شريحة مستهلكي المخدرات التي جعلت من منطقة عربية – الجواريش – تتاجر بالكوكايين والعنف.. لاهالي تل ابيب. وعرب الجواريش، يقول التلفزيون الذي يستضيف ابا علي، يتنازعون لاسباب حمائلية وعشائرية وبما ان العنف بين العائلات استبد بالفعل في بعض القرى، كان من السهل الحديث عن «الحمراوات» وكانها فيلم وثائقي.

ما بين الوثائقي والدرامي

نعم يعيشنا الاسرائيليون ما بين السينما والاعلام وما بين الوثائقي والدرامي، نحن اهل هذه البلاد تحولنا الى تجار مخدرات وشهداء وفي الحالتين مادة تلفزيونية للاسرائيليين، مادة التسلية. يُقدرون لابي علي كرمه باعضاء ابنه للمستشفيات الاسرائيلية ويفرحون للتخلص من ثلاثة عرب اسرائيليين كانوا بانتظار زراعة اعضاء ليعطوا المجال للمواطنين اليهود. لربما كان صعبا على اليهود ان ياخذوا اعضاء علي. فهو اولاً عربي، وثانيا ما بالك لو اصبحت هذه صناعة جيش الاحتلال ان يقتل فلسطينيين وتقدم اعضاؤهم للاسرائيليين. مثل تجارة المخدرات افضل الحديث عنها كحالة طبيعية ومسلية!

الجواريش هي احدى عناوين الحداثة الاسرائيلية والتي تعكس سوريالية الوضع المأساوي الذي نعيشه.

ولكن وكما هو الامر مع «الحوتسبا» الاسرائيلية التي نعرفها ونعيشها كل يوم تحول الوضع السوريالي الى ميلودراما. بعدما قتلوا الولد وعرضوا اباه على تلفزيونهم يوم العزاء، دفع له رئيس الكنيست خمسة الاف شيكل تعويضا عن.. اعضاء ابنه واخذ التبرع بالاعضاء الحيز الاكبر لينسى الجميع في اسرائيل انه شهيد احتلالهم.

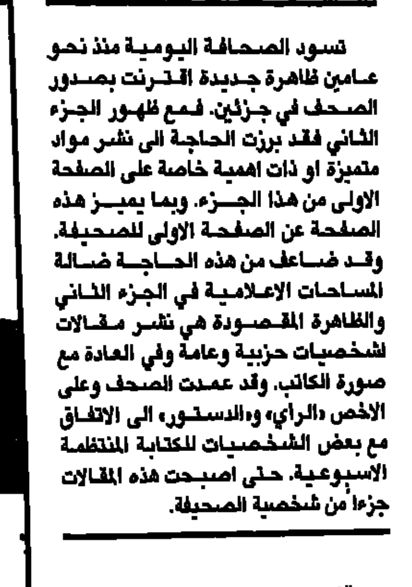
* كاتب وصحفي من فلسطينيي ١٩٤٨ وينشر هذا المقال في العدد الاخير (ديسمبر ١٩٩٧) من مجلة فصل «المقال الشهرية» التي بدات الصدور في ايار (مايو) الماضي في حيفا، والتي يراس الكاتب هيئة تحريرها.

قادة حزبيون يكتبون في اكثر من صحيفة

امناء عامّون ام كتاب صحفيون؟!

محمود الريماوي

تسود الصحافة اليومية منذ نحو عامين ظاهرة جديدة اقترنت بصدور الصحف في جزئين. فمع ظهور الجزء الثاني فقد برزت الحاجة الى نشر مواد متميزة او ذات اهمية خاصة على الصفحة الاولى من هذا الجزء. وبما يميز هذه الصفحة عن الصفحة الاولى للصحيفة. وقد ضاعف من هذه الحاجة ضالة المساحات الاعلامية في الجزء الثاني والظاهرة المقصودة هي نشر مقالات لشخصيات حزبية وعامة وفي العادة مع صورة الكاتب. وقد عمدت الصحف وعلى الاخص «الراي» و«الدستور» الى الاتفاق مع بعض الشخصيات للكتابة المنتظمة الاسبوعية. حتى اصبحت هذه المقالات جزءاً من شخصية الصحيفة.



والذي حدث بعدئذ، هو اتجاه عدد من الشخصيات للكتابة في اكثر من صحيفة واحدة. وهكذا بات القارئ يطالع مقالاً اسبوعيا للدكتور اسحق الفرحان امين عام جبهة العمل الاسلامي في «الراي»، ومقالا اسبوعيا اخر للكاتب في «الدستور»، ثم في «العرب اليوم».

وكذلك الحال مع مقالات الدكتور يعقوب زيادين الامين العام للحزب الشيوعي، التي تنشر بانتظام في الصحف الثلاث.

وكان المهندس عبدالهادي المجالي امين عام الحزب الوطني الدستوري، ينشر بدوره وبانتظام مقالات في اكثر من صحيفة. الى ان توقف عن النشر مع قرب الحملة الانتخابية التي صرفته عن الكتابة والنشر.

أما الاستاذ سليمان عرار امين عام حزب «المستقبل»، فانه ينشر مقالاته بانتظام في كل من «الدستور» و«العرب اليوم».

وليس هناك بطبيعة الحال ما يمنع شخصية ما او كاتبا ما من الكتابة في اكثر من صحيفة ما دام انه ليس هناك اتفاق يلزم كاتبا ما بالنشر في صحيفة واحدة. وما دامت الكتابة في الاصل تتم بالمبادرات وبالاتفاق الشفوي والاخوي غير ان هذه الظاهرة تثير مع ذلك بعض التساؤلات والاستنتاجات. ومن هذه الأخيرة لجوء امناء عامين للاحزاب لمخاطبة الجمهور عبر الكتابة الدائمة في الصحف اليومية، بينما تعمد شخصيات في مثل هذه المواقع في دول اخرى مثل لبنان، الى الادلاء بتصريحات سياسية يتم نشرها في الصحف اسوة بتصريحات مسؤولي الدولة. والاصل هو الادلاء بتصريحات او اصدار بيان صحفي، اما الكتابة المباشرة فيفترض انها استثناء وان الشخصية الحزبية القيادية تلجأ اليها في المناسبات السياسية الهامة او مع الاحداث الوطنية والقومية ذات الشان اما الكتابة الدائمة المنتظمة، فانها لا تضع تمييزا او حدوداً بين شخصية الكاتب وبين دور الامين العام او الحزبي القيادي، والحال ان هذه الحدود تضيع فلا يتبين القارئ بدقة ان كان يقرأ مقالة لكاتب، مع ما لذلك من معايير، ام انه امام موقف سياسي حزبي تعبر عنه الامين العام في مقالته.

ومن الواضح الآن ان شخصيات مثل اسحق ...

«من الواضح ان شخصيات قيادية مثل اسحق الفرحان او يعقوب زيادين او سليمان عرار قد اكتشفوا بعد ان تقدموا في التجربة ان مخاطبة الجمهور العريض هي الأساس، وان الدائرة الحزبية لا تكفي بل قد يؤدي الاقتصار عليها الى الانعزال»

الفرحان او يعقوب زيادين او سليمان عرار قد اكتشفوا بعد ان تقدموا في التجربة، ان مخاطبة الجمهور العريض هي الاساس، وان الدائرة الحزبية لا تكفي بل قد يؤدي الاقتصار عليها الى الانعزال.

ولعل هذه الشخصيات المرموقة (وهناك امثلة لشخصيات اخرى) قد اكتشف كل منها في ذات نفسه، كاتبا مقموعاً او محتجزاً، علماً بان للاستاذ عرار تجربة في التاليف، وكذلك د. زيادين الذي نشر كتاباً عن سيرته الذاتية والسياسية، بالاضافة لما يتمتع به د. الفرحان من اهتمامات وكفاءات اكاديمية فكرية متعددة، وقد عمل كل منهم الى اطلاق مواهبه الكامنة، والخوض في مجال الكتابة الصحفية، بعيدا عن الدوائر السابقة، التي تظل ضيقة مهما اتسعت كدائرة المسؤولية الحكومية، او دائرة الحزب او حتى دائرة العلاقات الاجتماعية.

واذا كان هناك من ملاحظة تستحق ان تقال حول هذه الكتابات، الى انها على اشتمالها على التوجهات وطريقة التفكير المعهودة والمستقرة لاصحابها باستثناء مقالات سليمان عرار، تفتقد الى الاسلوبية وهو ما يميز كاتباً عن اخر، وما يعكس ذائقته اللغوية ومعناه التعبيري، وطريقته الشخصية في الكتابة وهذه الملاحظة تنسحب بالمناسبة، على اغلب الكتاب اليوميين والدائمين، الذين لا يولون عناية تذكر او اهتماما خاصا بالاسلوب وحين يفعل بعضهم ذلك، فانه يلجا الى الانشاء والمترادفات والتلاعب الظاهري في الالفاظ مما ينتسب الى صحافة تقليدية عفا عليها الزمان. ولا شك ان الكتابة الصحفية الحية والمشعة، تختلف عن الكتابة الحزبية التقريرية ذات الطابع التوجيهي والتي لا يضع صاحبها في الاعتبار امكانية اختلاف القارئ معه في طريقة التفكير. مما يتطلب الامر معه اللجوء الى التحليل واخذ وجهات النظر المخالفة في الاعتبار، طالما ان الكتابة تتوجه الى جمهور عريض متعدد المشارب والاهواء.

ومما يستوقف المرء ايضاً حول هذه الظاهرة، هو عزوف الامناء العامين عن الكتابة في صحفهم الحزبية ولجوئهم الى الكتابة في الصحف اليومية. واذا كان من منطق الامور ان يتم السعي الى توسيع دائرة المخاطبة بالتوجه الى منابر اعلامية أوسع انتشاراً، فان التساؤل يبقى حول سر هجر قادة حزبيين لصحافتهم ... محاولة الجمع بين الكتابة في هذه الصحف ... الكتابة في الصحف اليومية ... الجمع بين النشر في اكثر من صحيفة يومية فيما تبقى الاشارة اليه ان هذه الطريقة في النشر المتعاقب عبر اكثر من منبر ... يضعف من الق الكاتب، كما ... تكرارياً نمطياً ومتماثلاً ... الاستنساخ ...

بيع الصحف على الإشارات الضوئية: ظاهرة تستحق الاعجاب أم المعالجة؟

فرانشيسكا شيرياشي *

يقف بشير في الساعة الثانية عشرة من ظهيرة كل يوم على تقاطع شارع الجاردنز مع دوار الواحة، ليمضي غلته من بيع الصحف اليومية. وبشير طفل في العاشرة من عمره يمتهن بيع الصحف طيلة أيام الأسبوع بما فيها أيام الجمع والعطل ويتقاضى ثلاثة دنانير يومياً.

سمير سالم مختص بإدارة فريق من ٣٢ شخصاً لبيع الصحف على الاشارات، ويجيب على سؤال يتعلق بطبيعة عمله قائلاً: ونحاول استقطاب أردنيين لهذا العمل لأنهم ليسوا بحاجة لتصريح عمل. ويقول إن فريقه يبيع يومياً سبعة آلاف نسخة، وإن فريقه يحاول تغطية جميع الاشارات وتقاطعات الطرق. وعلى سبيل المثال فإنه يخصص اكثر من شخص لبيع الصحف على تقاطع طربربور والشاغل وذلك لازدحام الحركة على ذلك التقاطع. وتدفع "الرأي" أكثر من غيرها لبائعي الصحف، ديناران وثلاثون قرشاً لكل مائة نسخة مباعة.

خالد قراقمه (٥٠ سنة) وهو اقدم بائع صحف على الاشارات، على حد قوله، يقول ان هناك تنافساً كبيراً لبيع جريدة "الرأي" لانها تدفع اكثر من بقية الصحف. وانا احاول الوصول إلى جميع السيارات ولست بحاجة لقول أو فعل أي شيء، فالذي يريد جريدة يشتريها. ويقول خالد انه من خلال خبرته فإن اكثر الناس إقبالاً على شراء الصحف عند الاشارات الضوئية هم اصحاب الدخل المتوسط إذ أن أصحاب الدخل المرتفع تصلهم الصحف اليومية إلى مكاتبهم وبيوتهم وفي كل صباح يبدأ خالد يومه بقليل من "القراءة" لتسهيل العمل، متمنياً أن لا تمطر في ذلك اليوم!

أما بشير ابن العاشرة فيقول إن المدرسة غير مفيدة بالنسبة له والعمل افضل منها. وبشير يدرك انه صغير على العمل لكنه يبيع الصحف عوضاً عن اخيه الأكبر الذي يعمل في محل لبيع الملابس مضيفاً ان هذا العمل بالنسبة له ممتع وليس صعبا. وفي تمام السادسة صباحاً يبعث قسم توزيع الصحيفة التي يبيع بشير نسخها بسيارة بكب إلى نقطة تجمع في الوحدات تحمل معها بائعي الصحف ومنهم بشير وتوزعهم على نقاط البيع، وتعود السيارة ذاتها في الثانية عشرة ظهراً لجمعهم وإعادتهم إلى الوحدات. والدنانير الثلاثة التي تدفعها الصحيفة لبشير تذهب لاخيه، لكنه يحصل تقريباً على المبلغ نفسه إذ ان المشترين يتركونه يحتفظ بالباقي.

ويعلم مدراء التوزيع في العديد من الحالات أن النواحي القانونية ليست مكتملة بشأن عمل هؤلاء الأطفال. وقد رفض العديد من مسؤولي التوزيع مجرد الاستماع إلى الأسئلة المثارة بهذا الخصوص. وفي حالات أخرى يتجاوب هؤلاء المسؤولون، كما في قسم توزيع "العرب اليوم"، حيث يقول موظف في القسم بأن الصحيفة تتطلب قدوم بائعي الصحف إلى الصحيفة لتعبئة الطلبات والنماذج وتشترط أن لا تقل أعمارهم ١٦ سنة، ويقول إن الصحيفة تحاول توظيف من تزيد أعمارهم عن ١٨ سنة كونهم بالغين واكثر جدية.

لكن الظاهرة الماثلة الآن هي أن الأطفال ما زالوا يزاولون هذا العمل ويمر بهم المسؤولون والمعنيون في الدولة وبعضهم يشتري منهم الصحف. ولكن من هو المسؤول عن الجوانب القانونية والآثار الاجتماعية لهذه الظاهرة [illegible] حد أدنى لسن الأحداث العاملين في [illegible] وعمن يمكن أن يعوضهم عن اصابات [illegible] إضافة إلى بقية الضمانات والحقوق التي يجب [illegible] كل عامل أن يتمتع بها.. علماً أنه قد مضى [illegible] سنوات على تصديق الأردن على الاتفاقية [illegible] لحقوق الطفل، وهي أول دستور عالمي ملزم [illegible] يضمن لكل طفل التمتع بجميع حقوق [illegible] الأردن حصل بموجب هذه المصادقة على [illegible] والمساندة اللازمة عام ١٩٩٣ من قبل [illegible] للمساعدة على الوفاء بالتزاماته بهذا [illegible] هذا اضافة إلى القوانين الأردنية التي تم [illegible] الطفل في سنواته الأولى كالتطعيم [illegible] والرعاية الصحية. إلى أن استغلال الأطفال [illegible] بشير ما زال مستمراً. وقد يرى البعض [illegible] الظاهرة محببة وجذابة بل انها مضارة [illegible] الشيء .. ولكن ماذا عن الثمن الذي يدفعه [illegible] من مستقبلهم؟..

* صحفية في "الجوردن تايمز"

الكتب الأكثر مبيعا في عمّان

شركة وكالة التوزيع الأردنية

الكتاب: الثقافة والامبريالية:
المؤلف: ادوارد سعيد
الناشر: دار الآداب - بيروت ١٩٩٧
هذا أهم عمل أبدعه ادوارد سعيد، انه نص يتجاوز عمله الكلاسيكي «الاستشراق» ويأخذنا في روائع أعمالنا الثقافية والسياسية الراهنة وغيرها.

الكتاب: ذاكرة الجسد
المؤلف: أحلام مستغانمي
الناشر: دار الآداب - بيروت ١٩٩٧ الطبعة [illegible]
[illegible]

دار الشروق للنشر والتوزيع

الكتاب: علي بن ابي طالب - سلطة الحق:
المؤلف: عزيز السيد جاسم.
الناشر: سينا للنشر / القاهرة ومؤسسة الانتشار - بيروت ١٩٩٧.
هذا الكتاب يلقي اضواء جديدة على شخصية الإمام علي، امام المتقين ومدينة العلم وبابها ويوضح بداية لماذا وكيف اصطفاه الرسول ليصبح وريث علمه والمحافظ على سلالته.

الكتاب: الزمن والرواية:
المؤلف: أ.أ. مندلاو.
ترجمة: بكر عباس ومراجعة احسان عباس
الناشر: دار الشروق - عمان ١٩٩٧.
يعالج الكتاب موضوع الزمن في الرواية دون اللجوء الى النظريات اللاهوتية والميتافيزيقية والرياضية والسيكولوجية في الزمن الا بقدر ما تلقيه من ضوء على مشكلات الاسلوب او الطريقة الفنية في القصة.

الكتاب: اسرار العقل الصهيوني
المؤلف: د. عبدالوهاب المسيري
الناشر: دار الحسام / القاهرة - بيروت ١٩٩٦
يحاول الكتاب القاء بعض الضوء على هذه الشخصية وعلى الرغم من ان كل الفصول تدور حول الصراع العربي الاسرائيلي وما يتعلق به من موضوعات.

الكتاب: اساليب التعبير الأدبي
المؤلف: [illegible]
الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع - عمان ١٩٩٧
[illegible]

الكتاب يحكي قصة تغلغل الموساد الإسرائيلي في اوساط الاكراد شمال العراق.

الكتاب: مهزلة العقل البشري
المؤلف: د. علي الوردي
الناشر: دار كوفان - لندن ١٩٩٤
نحن امام كتاب يخاطب عقولا تعيش بين السطور وتتبع فيها برفق ولا تمر مرورا فوقها ولهذا فهو يستحق منا اكبر تقدير وتقييم.

الكتاب: تركيا في الزمن المتحول:
المؤلف: محمد نور الدين
الناشر: رياض الريس - بيروت ١٩٩٧
محاولة جادة ونادرة لتقديم مقاربة لأهم الإتجاهات السياسية والفكرية والإجتماعية والدينية التي عصفت، وما زالت، بالمجتمع التركي وللقضايا الساخنة الاسلامية المتصلة بالوضع الإقليمي لتركيا من الشرق الاوسط الى القوقاز.

الكتاب: الجذور التاريخية للشريعة الإسلامية:
المؤلف: خليل عبدالكريم.
الناشر: سينا للنشر - القاهرة والإنتشار العربي - بيروت ١٩٩٧.
محاولة رائدة في الكشف عن موروث الإسلام من تلك الأنظمة والمؤلف يرى انه طرق الباب ومشى الخطوات الاولى في هذا الطريق وهو يدعو الباحثين لتكملة المسيرة نظرا للأهمية البالغة للموضوع.

المؤسسة العربية للدراسات والنشر

الكتب من نشر المؤسسة ولعام ١٩٩٧

الكتاب: من اشكاليات النقد العربي الجديد
المؤلف: [illegible]
[illegible]

يعالج هذا الكتاب [illegible] الجغرافي المحسوس [illegible]

الكتاب: [illegible]
المؤلف: [illegible]
ترجمة: [illegible]
رواية [illegible]
الرواية الى [illegible]
مميزة وقعها [illegible]

دار [illegible]

الكتاب: [illegible]
المؤلف: [illegible]
الناشر: دار [illegible]
يكشف الكتاب [illegible]
[illegible]

الكتاب: [illegible]
[illegible]

اللوحات الاعلانية على الطرق وفي الشوارع: بين الدواعي الجمالية والتنظيمية والاعتبارات التجارية والعملية

رنا الحسيني *

في محاولة لتجميل البيئة وتنظيم العملية الاعلانية في شوارع وطرقات المملكة، أمرت سلطات المحافظات مؤخرا اصحاب اللوحات الاعلانية بازالة جميع الشواخص (الارمات) الاعلانية المنصوبة على الطرق الخارجية. وجاء هذا القرار بعد التعليمات التي اصدرتها امانة عمان الكبرى في ايار ١٩٩٦ والتي تهدف الى توحيد حجم وشكل ومضمون الاعلانات التجارية التي بدأت الانتشار في شوارع المملكة منذ العام ١٩٨٥. كما نصت التعليمات على ازالة اللوحات الاعلانية المنتشرة على الطرقات الخارجية السريعة ومنها طريق مطار عمان الدولي حيث انتصب عدد كبير من اللوحات بلغ نحو ٤٠٠٠ لوحة اعلانية. وقد اثارت هذه التعليمات شكوى المعلنين واصحاب الشركات الاعلانية الذين افادوا انهم تكبدوا خسائر مالية كبيرة نتيجة صدور هذه التعليمات والعمل بها. الا ان امانة عمان الكبرى تتمسك بهذه التعليمات ويصر المسؤولون فيها على ان الهدف منها هو الحفاظ على جمالية البيئة. وفي ذلك يقول الدكتور ممدوح العبادي ان هذه التعليمات الجديدة هو جعل مدينتنا جميلة والحد من نصب الارمات التجارية بطريقة عشوائية في الشوارع وعلى اسطح البنايات. واوضح ان التعليمات بإزالة اللوحات على جانبي طريق مطار الملكة علياء سيكلف خزينة الامانة نصف مليون دينار.

وطبقا للمهندس هاني الريحاني مدير المهن والاعلانات في امانة عمان الكبرى، فان التعليمات الجديدة تلزم اصحاب الارمات بازالة جميع الاعلانات التي تشتمل على صور لأشخاص او رسومات كرتونية على الطرقات، اضافة الى تلك التي لا تنطبق عليها المواصفات الجديدة من حيث الحجم والشكل!!

ويذكر في هذا الشأن ان يافطات مختلفة ما زالت منتصبة في بعض شوارع المملكة، ومنها يافطات انتخابية في السلط لم تتم إزالتها حتى الآن.

واوضح المهندس الريحاني ان لغة اللوحات الجديدة يجب ان تكون العربية. واشار الى ان ظاهرة الارمات المتناثرة على الطرق الخارجية لا وجود لها في بلدان العالم المتقدمة، لان هذه الاعلانات تشوش على السائقين.

لكن قرار الامانة قوبل بهجوم شديد من غرفة تجارة عمان ومن اصحاب الأرمات وصانعيها واصحاب المصانع. وفي رسالة وجهها رئيس غرفة تجارة عمان السيد حيدر مراد الى امانة عمان الكبرى، طالب السيد مراد الامانة بأن تعيد النظر في التعليمات الجديدة «لانها سوف تكلف اصحاب المصانع والتجار خسائر مالية كبيرة من جراء تبديل الأرمات الحالية لكي تطابق المواصفات الجديدة للامانة»

واقترح السيد مراد على امانة العاصمة منح اصحاب اللوحات الاعلانية مهلة ثلاث سنوات لتمكين مالكي هذه الاعلانات من تغييرها لتطابق المواصفات الجديدة دون تحمل خسائر مالية كبيرة. فيما انتقد احد اصحاب الشركات الكبرى في الاردن القرار قائلاً: «ان ازالة اية لوحة من طرقات المملكة سيكلف شركته حوالي ١٥٠ دينار. اما صانعو اللوحات - الذين يدعون انهم اكبر الخاسرين - فيقولون ان خسائرهم كبيرة جدا حيث انهم يتقاضون ١٥٠٠ دينار لقاء كل لوحة يصنعونها.

وقال الخطاط غازي خطاب ان التعليمات الجديدة قد أثرت على عمله، وانه كان يقوم في الماضي بتشغيل ٣٢ عاملاً، وقد انخفض عدد العاملين لديه الى سبعة فقط. وقال ان معظم المعلنين عزفوا عن استعمال الأرمات كوسيلة للاعلان بسبب الاجراءات الجديدة والتي على حد قوله تحد من وضع صورة المنتج على اللوحات الاعلانية.

واضاف ان هناك تناقضاً واضحاً في قرار الامانة، من حيث السماح للمعلنين بوضع اعلانات برسومات على مواقف الباصات والتي تملكها شركات خاصة بامتياز، في حين تمنع الرسومات في الاعلانات الأخرى.

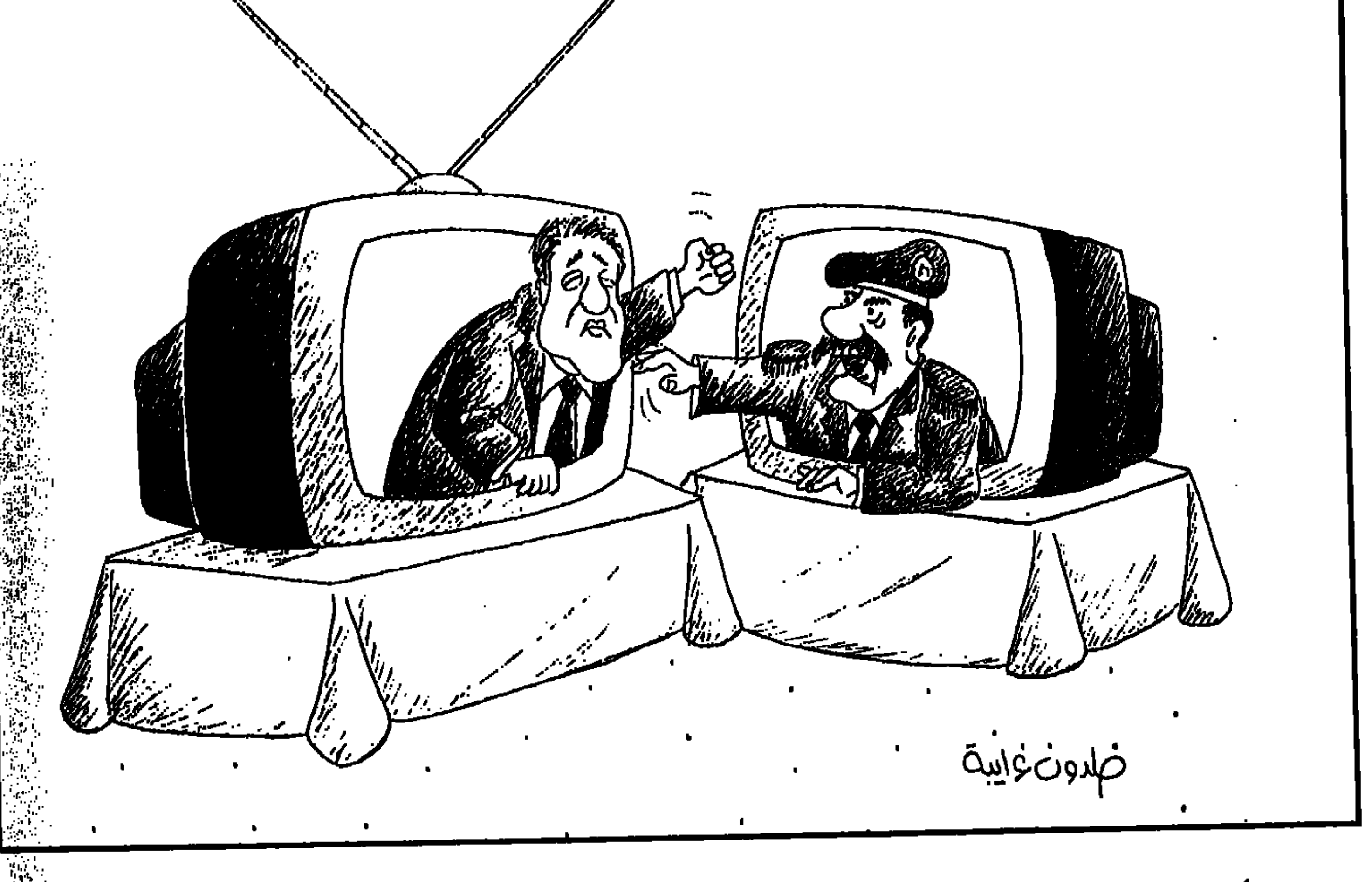
ويقول السيد خطاب «في نطاق هذه الشروط خسرنا كثيراً من كبار زبائننا»، وقال ان خسارته السنوية تتراوح بين ٦٠,٠٠٠ الى ٧٠,٠٠٠ دينار

لكن المهندس الريحاني يصر على ان معظم المعلنين تكيفوا مع التعليمات الجديدة وبالمقابل انتشرت الاعلانات على اعمدة الكهرباء. واضاف ان معظم المعلنين اتجهوا الى عمان الشرقية لوضع اعلاناتهم وخاصة الاعلانات التي تتعلق بورش تصليح وقطع غيار السيارات والتي انتشرت بشكل خاص على جوانب الطرقات الصناعية والتجارية، مضيفا انه في الماضي كانت هذه المناطق شبه خالية من اللوحات الاعلانية.

اما بخصوص لوحات الاعلانات التلفزيونية والتي كانت الامانة امرت بايقاف استعمالها، قال المهندس الريحاني ان الامانة قررت السماح للوحات الحالية بالاستمرار في التشغيل تحاشياً للخسائر الهائلة التي قد تلحق باصحاب هذه اللوحات. واضاف ان الامانة لن تعطي اي تصاريح اخرى لهذه الانواع من الاعلانات في المستقبل، لانها تلفت انتباه السائقين وقد تتسبب في حوادث سير مرورية. وتعليقا على بعض الشكاوى من اصحاب اللوحات الميكانيكية الثلاثية الابعاد ان الامانة ترغمهم على دفع رسوم التشغيل بغض النظر عما اذا كان عليها مواد دعائية ام لا. وقال المهندس الريحاني ان الامر يعود لعدالة وسمعة الامانة. «نحن نحاسب اصحاب هذه اللوحات الميكانيكية حسب معادلة سنوية اعتماداً على عدد الاعلانات وحجم اللوحة بين ٢,٠٠٠ الى ٤,٠٠٠ دينار سنويا.» واضاف «اما اذا اردنا ان نحاسب على الاعلان بدل عدد المرات فان هذا يكلف صاحب اللوحة ١٥٠ دينارا عن كل مرة، مما يعني انه بالنتيجة يتكلف صاحب اللوحة الميكانيكية الاعلامية اكثر اذا قرر ان يدفع رسوما على الاعلان الواحد بدلا من الرسوم السنوية المفروضة من قبل الامانة

ورغم الاحتجاجات الكثيرة من قبل اصحاب المصانع واللوحات الاعلانية على القوانين الجديدة الا ان المهندس الريحاني استبعد ان تقوم امانة عمان الكبرى بالغاء اياً من هذه التعليمات، مضيفا انه بالرغم من الاحتجاجات فان القوانين والاجراءات ستبقى على ما هي عليه

* صحفية اردنية



مشادات كلامية ما بين بغداد وواشنطن

شبكة الاخبار بالكوابل CNN هي سلاح الخيار العراقي

اسامة الشريف

في ظل المواجهة المستمرة بين كل من بغداد وواشنطن، خاصة بعد الاجراءات التي اتخذها العراق بخصوص استبعاد اللجان الامريكية من فرق التفتيش، برزت الصحافة كخيار مفضل للعراقيين، ومما ادهش البعض ان السلاح الاكثر فاعلية الذي استخدمه العراق في هذه الازمة هو شبكة الاخبار بالكوابل CNN. فقبل حوالي سبع سنوات استطاع ملايين الاشخاص في العالم متابعة أحداث الحرب الالكترونية (حرب الخليج) بكل تفاصيلها، فتمكن الناس من مشاهدة قصف مدينة بغداد، وكذلك من مشاهدة قصف صواريخ سكود العراقية وهي تطلق على تل ابيب، كما تمكنوا من مشاهدة الحرب البرية والمعارك التي ادت الى تحرير الكويت. وهكذا، اصبح ينظر الى العراق على انه نظام يهدد استقرار وأمن منطقة الخليج والشرق الاوسط والعالم اجمع، وهو ما كان يبث من قبل شبكة CNN وبعض الصحف الغربية. هذا وقد استطاعت الولايات المتحدة الاميركية الاستفادة بشكل كبير من سلاح الاعلام ومن الراي العام السلبي ببغداد في ايجاد نوع من النمطية المشينة التي ادت الى فرض العقوبات الصارمة مدعومة بقرارات مجلس الامن. كذلك اثرت العقوبات الاقتصادية والسياسية التي استمرت لمدة سبع سنوات على الشعب العراقي وبشكل اقل على القيادة العراقية. بيد أن الحلف الذي قادته واشنطن بدأ ينحل تدريجياً، وبدات الحقائق الاقتصادية والسياسية تؤثر على تغيير تصورات الناس ومفاهيمهم حول بعض الامور الاساسية التي اطالت امد الحصار على الشعب العراقي.

هذا ولا يمكن اخفاء دور الاعلام في تشكيل الصورة التي تصور الازمة الراهنة. ذلك أن شبكة CNN تقوم ببث وارسال عشرات التقارير اليومية في الوقت الذي لم يسمح للعديد من الصحف الاجنبية وفرق التلفزة من الدخول الى بغداد. لذلك تجد العديد من الصحفيين ينتظرون (في عمان) السماح لهم بالدخول الى بغداد. وفيما يبدو فان العراقيين اخذوا يدركون تاثير هذه الشبكة على الراي العام الدولي وعلى اصحاب القرار في اميركا.

فخلال الازمة، قام نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز باجراء الكثير من المقابلات مع الشبكات الاميركية وظهر على الاقل ثلاث مرات على نشرات أخبار شبكة CNN.

لذلك لو لم تكن واشنطن متاكدة من ان شبكة CNN هي اداة دمار شامل، لما سمحت للعراق من استخدامها، فعندما لم يسمح لطارق عزيز بعرض قضيته امام مجلس الامن، اتجه على الفور الى برنامج Larry King Live الذي تبثه شبكة CNN وتحدث معه بكل صراحة وحرية عما يشكو منه الشعب العراقي واثر فرق تفتيش الاسلحة على الشعب العراقي، وتحدث عن التكلفة الباهظة التي دفعها الشعب العراقي بعد سبع سنوات من الحصار، وقد سمع رسالته ملايين الاشخاص خاصة الاميركيين، ولم يكن من السلطات الاميركية الا ان ردت على طارق عزيز ومحاولته لاستثمار الاعلام لخدمة قضية شعبه، حيث ظهر الطرفان وكانهما يتعاركان على شاشات التلفاز. فمن يستطيع كسب معركة الراي العام يستطيع أن يفوز او يكسب الحرب الدبلوماسية. وقد ظهرت في البداية وكانها مناظرة متلفزة بين الجانب العراقي والجانب الاميركي تديرها شبكة CNN، علاوة على ذلك، تقوم الشبكة الاميركية بنقل وقائع اللقاءات الصحفية اليومية لوزير الخارجية العراقي محمد سعيد الصحاف، ومن ثم بثها الى جماهير اكبر واكثر تاثيرا من تلك التي يبثها راديو بغداد او اي وسيلة اعلام اخرى. هذا ولم تهدأ مخاوف اميركا بخصوص التغييرات الجذرية التي طرات على العواصم العربية بغض النظر عن موقفها من حرب الخليج، فقد انتقدت افتتاحيات الصحف بشدة سياسة الولايات المتحدة العسكرية، وسُمعت الكثير من الاصوات التي تنتقد اميركا في كل من الرياض وأبو ظبي والقاهرة وعمان وصنعاء والخرطوم. وهذا يحتم على اميركا ان تعيد النظر في سياساتها لان راي هؤلاء الصحفيين يعكس تفكير القيادات السياسية ومشاعر الشعب بعامة. وبعد توجيه العديد من الضربات العسكرية للعراق خلال السنوات الماضية، لم يعد العرب راغبين في الجلوس والانتظار بينما تستعرض اميركا عضلاتها على العراق. ان هناك اتفاق عام على ان تحل وتعالج هذه المشاكل بطرق دبلوماسية وليس عن طريق صواريخ كروز.

لذلك فان الحملة ضد بغداد مرفوضة وقد خرجت عن مسارها، ليس بسبب قدرة العراق على التلاعب في الصحافة العالمية، بل لتعاطف الناس مع الشعب العراقي. وبالرغم من التعاطف مع الشعب العراقي في العالم العربي وخارجه ما زالت هناك خلافات بين القيادة السياسية في العراق وبين معظم العواصم العربية والاجنبية.

اما الممارسات الهمجية التي تمارسها اسرائيل ضد الفلسطينيين وخرق عملية السلام في الشرق الاوسط فقد وضعتا مصداقية اميركا على المحك. لقد ادى تحيز اميركا الواضح لصالح اسرائيل وعدم حساسيتها واهتمامها بالقضايا العربية الى تطور نظرة سلبية من قبل العرب تجاه وجود ودور اميركا في المنطقة، وعلى ما يبدو فشلت اميركا في ملاحظة التغيير التدريجي في المزاج العام في العالم العربي منذ انتخاب رئيس الوزراء الاسرائيلي بنيامين نتنياهو قبل عامين. وقد حدث هذا التغير عندما بدات عملية السلام تحود عن مسارها، حيث ارتأت اميركا ان تنظر في الاتجاه الآخر عندما بدات اسرائيل في اتخاذ خطوات من شانها تقويض التقدم البسيط الذي حدث في عملية السلام. وبقدر ما تقوم الصحافة الغربية بوصف العراق بانه مستاسد منذ ١٩٩١، فانها تقوم اليوم بعرض مشاكل الشعب [illegible] قرارات الامم المتحدة. بيد ان [illegible] الاعلام هيا العراق فرصة لعرض [illegible] اوصدت ابواب مجلس الامن [illegible]

ومع استمرار الازمة [illegible] الاعلام اهتمامه على [illegible] العراقي كالجانب الانساني [illegible] ضد الشعب العراقي [illegible] سلاح ذو حدين [illegible]

فياب الروائي الذي اعتبر العالم وطنه

جيمس ميشينر، الذي كان يوجه ملايين القراء من جنوب المحيط الهادئ، إلى مشارف الفضاء بروايات حققت افضل المبيعات، مات في منزله يوم السادس عشر من تشرين اول الماضي بعد فشل كلوي وهو في التسعين من العمر.

هارولد ايفانز، رئيس مجلس ادارة شركة راندوم للنشر، التي نشرت عدة كتب للمؤلف الراحل، وصفه بـ "قاصّ اميركا".

وقال ايفانز: "كان يبتهج جداً بإشباع فضوله الفكري الجريء، وكنّا المستفيدين منه، كان العالم وطنه، حسبما عنون سيرة حياته عام ١٩٩٢".

جون كيننفن، صديق ميشينر ومساعده لفترة طويلة، قال: "ان الخسارة كبيرة ليس فقط على الساحة الادبية، بل ايضاً على الكليات الكثيرة التي رعاها عبر السنوات والالاف الناس الذين يشعرون انه صديقهم".

ان حرفة الكتابة الممتازة لميشينر، التي امتدت حوالي ٥٠ سنة، بدأت في أواسط عمره، بكتاب "حكايات من جنوب المحيط الهادئ".

الكتاب الذي كتبه خلال خدمته في سلاح البحرية الاميركية في الحرب العالمية الثانية، فاز بجائزة بوليتزر عام ١٩٤٨، وكان اساساً لقطعة موسيقية طويلة انتجتها منطقة المسارح في نيويورك (برودواي) بعنوان "جنوب المحيط الهادئ"، ثم لفيلم انتج فيما بعد.

لقد قضى ميشينر عقوداً وهو يجوب المعمورة من اليابان وكوريا إلى هنغاريا، هاواي، افغانستان، اسبانيا، جنوب افريقيا، كولورادو، خليج شيزابيك، بولندا، تكساس، الاسكا والكاريبي.

الف كتباً تاريخية – جغرافية، وعاش واستوعب ثقافة الاماكن التي كتب عنها.

وكانت كتبه تدعو إلى فعاليات عالمية: التسامح الديني والعرقي، العمل الجاد والاعتماد على النفس.

قال ميشينر عن كتاباته: "لست نمطياً، فهنالك أشياء كثيرة لست اجيدها، ولست جيداً في الحوار، ولا اعتقد انني جيد في علم النفس، لكن ما أستطيع أن أفعله هو وضع صيغة حوارية جيدة وإثارة اهتمام القارئ".

لقد حقق كل كتاب من كتبه نجاحاً تجارياً، فروايته التي صدرت عام ١٩٨٥ بعنوان تكساس، باعت اكثر من مليون نسخة.

لم يتوقف عن العمل ابداً، وقال: "طالما ان الدماغ العجوز يظل يعمل، فإنني اعرف ان الرغبة موجودة، وبالكاد أستطيع الانتظار حتى الصباح لأعود إلى العمل".

لقد أصدر آخر كتبه "قرن من القصائد" في أوائل هذه السنة، ويقال انه كان يعمل على كتاب حول مرضه.

ولد ميشينر في ٣ شباط عام ١٩٠٧، في مدينة نيويورك، ونقل كيتيم إلى دار الفقراء في رولنز تاون، بنسلفانيا، وجاء اسمه، جيمس البرت ميشينر من والديه بالتبني.

خلال الثورة الهنغارية في عام ١٩٥٦، كان ميشينر في النمسا حيث عبر حوالي ٢٠ الف لاجيء الحدود إلى الغرب. وأسهم في إنقاذ التراث وكتب عن تلك التجربة في كتاب "الجسر عند انداو" عام ١٩٥٧.

وفي ذلك الوقت، كان يعيش في هاواي، حيث عمل سبع سنوات لانتاج رواية اسمها ايضاً "هاواي".

وقد ظهرت الرواية في عام ١٩٥٩ عندما اصبحت جزر هاواي الولاية الاميركية الخمسين.

وعاش بعدئذ فترة في افغانستان ليكتب "القوافل" (١٩٦٣)، وفي اسبانيا ليكتب "ايبيريا" (١٩٦٨) و "المنشقون" (١٩٧١).

بين الجولات خلال الستينات، كان ميشينر يستقر في بنسلفانيا، حيث عمل كرئيس لمجلس ادارة "مواطنو مقاطعة بكس للجنة كينيدي"، وقد كتب عن تلك التجربة في تقرير رئيس مجلس ادارة المقاطعة، عام ١٩٦١.

وفي عام ١٩٧٤ اكمل رواية "المئوي"، وهي حكاية ملحمية تسرد قصة ولاية كولورادو.

ثم تحول انتباهه إلى الساحل الشرقي إلى شيزابيك، في عام ١٩٧٨، ثم إلى جنوب افريقيا ورواية "الميثاق" عام ١٩٨٠، ثم إلى رواية "الفضاء" في عام ١٩٨٢، و "بولندا" عام ١٩٨٣.

مكاتب الاتصالات غير القانونية ستختفي أمام الهاتف العمومي

المشرق الاعلامي – خاص

قالت شركتا الهواتف العمومية، ان خدمات الاتصالات التي تقدمها مكاتب غير قانونية، سرعان ما ستختفي بسبب كفاءة وتدني اثمان خدمات الهاتف العمومي.

ولم يعلق مسؤولا الشركتين اهمية كبيرة على المنافسة التي قد تواجهها من هذه المكاتب، وقالا . انها انتهت فعلا، ولم يطالبا صراحة هيئة تنظيم الاتصالات سرعة اغلاقها، مؤكدين ان الزبون نفسه هو الذي سينهيها، باقباله على خدمة الهاتف العمومي.

وبالفعل، فقد باعت الشركتان نحو ١,٥ مليون دقيقة هاتفية منذ بدء تقديم هذه الخدمة في نيسان الماضي. وركبت نحو ٤٠٠ هاتف عمومي في عمان والزرقاء واربد والعقبة وتنوي نشر نحو ٦ الاف هاتف عمومي خلال ثلاث سنوات بحجم استثمار يفوق ١٤ مليون دينار لكلا الشركتين.

وامهلت هيئة تنظيم قطاع الاتصالات مكاتب خدمات الاتصالات ٦٠ يوما للاغلاق بدأت في اول نيسان الماضي.

وقال المهندس محمود وريكات نائب مدير عام الهيئة ان القانون يحظر هذا النوع من الخدمة وعلى ممارسيها انهاء اعمالها خلال المهلة المحددة.

وفعلت الهيئة قانونها في هذا الاتجاه بعد توفير الشركات للخدمة بشكل قانوني ومنظم، ولم تشترط الشركات المرخصة لتقديم خدمات الهاتف العمومي في عقود الترخيص وقف الخدمة البديلة لكونها لا تشكل اي منافسة، لكنها طالبت ضمنيا تفعيل القانون، الذي ينهي هذه الخدمات غير المشروعة.

وتمارس مكاتب غير محدودة العدد والسواد الاعظم من البقالات والمحال التجارية تقديم خدمات الاتصالات المحلية والدولية مقابل اجور مرتفعة مستغلة الطلب المتزايد على هذا النوع من الخدمات في ضوء شح الخطوط الهاتفية المنزلية.

وقال المهندس وريكات ان تقديم خدمة الاتصالات الدولية عن طريق ما يسمى بمكاتب الاتصالات مخالفة صريحة للقانون.

واتفق السيدان شادي المجالي مدير "الو" ورعد الرفاعي مدير "JPP" على ان مواقف الحصالات وخدمة الاتصالات المعكوسة، ستموت لان اسعار الهاتف العمومي ارخص، وتزداد انتشارا

لكن هذه الشركات المحت بوضوح الى ان التحدي الاكبر الذي ستواجهه بعد قليل هو الاسعار لا سيما وان شكوى بدأت فعلا من اسعارها للمكالمات الدولية. وتتذمر هذه الشركات ولكن بهدوء من قلة توفر الخطوط الخارجية التي تعطل تسريع عمليات نشر خدماتها

لكن السيد المجالي يقول ان لا عقبات تعترض حتى الان طريق نشر هذه الخدمة، غير انه يلفت الانتباه الى ضغط كبير على الخطوط. ويقول ان شركته ستستخدم للتغلب على هذه المشكلة اجهزة تمكنها من زيادة الخطوط بزيادة السعة للخط الواحد

ويضيف السيد المجالي ان الشكوى من اسعار المكالمات الدولية يمكن التغلب عليها باتفاق في وقت لاحق مع شركة الاتصالات الاردنية المصدر الوحيد للخطوط، باتجاه تخفيض هذه الاسعار.

ولم يربط السيد المجالي بين انتشار الخدمة كما وتخفيض الاسعار تماما، لكنه يقول ان حجم الانتشار قد ينعكس مستقبلا على الاسعار، فالامر برمته خاضع للدراسة

ويقول . نامل باقناع شركة الاتصالات باننا زبائن جيدين، وربما ذلك سيساعد على تخفيض اسعار الكثر الدولية المباعة لنا او حتى يمنحنا خصما، ولا يمكن تحقيق ذلك ولكن بعد فترة .. وبالتاكيد ان نشر الاف هاتف لكل شركة سيكون له اثر محتمل على الاسعار

وغضت الحكومة الطرف عن مكاتب من مكاتب الاتصالات التي انتشرت بسرعة وكثرت في عمان والزرقاء واربد والعقبة، لغياب الخدمة البديلة والفن وعملت هذه المكاتب دون شرعية او سند قانوني لكن استمرت في ظل صمت الجهات المسؤولة عنها

لكن مكاتب خدمات الاتصالات اسرعت الى تراخيص تكفل لها الاستمرار .. غير انها ولعدم المادة ٧٤ من قانون الاتصالات التي تحظر استخدام وسائل غير مشروعة في اجراء اتصالات الرسوم، كما ان المادة ٤٠ من القانون تحظر خدمات اتصالات دولية بوسائل من شانها بين شبكات الاتصالات المرخصة وشبكات الاتصال الاجنبية.

وشكلت مكاتب الاتصالات لكثيرين مصدرا للرزق ويتساءل القائمون عليها .. عن تجاهل الجهات المسؤولة لعدم قانونيتها طيلة الفترة الماضية سريعا، واصبح اغلاقها مسالة صعبة.

ولا تمنح الشركتان اية اجور او عمولات هاتف عمومي في بقالة او اي من المحال التجارية تمنح عمولة لقاء بيع وترويج البطاقات

يقول السيد الرفاعي .. بامكاننا ان نضع الهاتف العمومي امام المحل او البقالة .. او في اي مكان اذا كان داخل او خارج المحال فالامر سيان تدفع عمولة .. لوضع الجهاز داخل المحل .. الجهاز يحمي نفسه، بكفاءة صناعته .. نحن نعطي عمولة من يبيع لنا بطاقات فقط.



ASSALA